المسائل العسكريات في النحو العربي

لأبي علي النحوي

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري
أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا



www.daralthaqafa.com



المسائل العَسكريات
في النحو العربي

المسائل العسكريات
في النحو العربي

لأبي علي النحوي

دراسة وتحقيق
الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري
أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا



2002

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

إنّ مجهودي المتواضع في (المسائل العسكريات) لقي قبولاً محموداً لدى القراء الكرام، ولما كان الكتاب على وشك النفاد، رأيت أن أعيد طبعه ثانية خالياً من الأغلاط التي وقعت فيها في الطبعة الأولى، وأرجو أن أكون قد وفقت لما فيه الخير لإحياء تراث أمتنا.

المؤلف

الفصل الأول

لمحة عن حياته وآثاره

أبو علي النحوي (٢٨٨هـ ـ ٣٧٧هـ)

حياته ـ ثقافته ـ آثاره ـ عسكرياته

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان أبو علي النحوي. ولد في الغالب عام (٢٨٨هـ/٨٤٣م) من أب فارسي، وأم من سدوس بني شيبان من ربيعة الفرس في مدينة (فسا)، ونشأ فيها، ونسب إليها، وعرف بها. مكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عاما. ثم إنتقل إلى بغداد، وعرف بها. مكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عاما. ثم انتقل إلى بغداد عام (٣٠٧هـ) لطلب العلم.

وفي العراق تتضح حياته، وتتوجه إليه الأنظار، ويطوف أرجاء البلاد يكتب، ويؤلف، ويحاضر، فكانت له مؤلفات قرنت بأسماء قسم من المدن التي حل فيها، كالبصريات التي ألفها في البصرة، والهيتيات التي ألفها في هيت.

وإنتقل شيخنا إلى الموصل، وفيها التقى بتلميذه إبن جني حيث بقي زمناً، ثم توجه إلى حلب، والتحق ببلاط الأمير سيف الدولة الحمداني، وأكرم وفادته، وطاف في بلا الشام فمضى إلى طرابلس، وزار المعرة، واتصل برجالها، وأهل العلم فيها، وأقام بحلب فظفرت منه بالمسائل الحلبية، ولكن المقام لم يطب لأبي علي هناك فغادر غير مغاضب بلاط سيف الدولة على أثر منافسة بينه وبين ابن خالويه[1].

---

(١) الحلبيات / ٣٣ ب.

ولقد رجع أبو علي بعد ذلك الصراع الذي دار بينه وبين إبن خالويه إلى بغداد ثانية سنة (٣٤٦هـ)، واستمر مستوطنها حتى سنة (٣٤٨هـ)، ثم غادرها إلى بلاد فارس، وصحب عضد الدولة البويهي، وصنف له كتابي الإيضاح والتكملة، وعلمه النحو حتى قال فيه عضد الدولة : «أنا غلام أبي علي في النحو»[(١)].

لقد اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة أبي علي، كما اختلفوا في مدة حياته، فمنهم من ذكر مدة حياته دون تحديد سنة الوفاة[(٢)]. ومنهم من ذكر وفاته، وغالبيتهم ذكر أنه توفي سنة (٣٧٧هـ) [(٣)] ومنهم من ذكر مدة حياته ووفاته[(٤)]، ومنهم من ذكر ولادته ووفاته[(٥)].

تثقف أبو علي بعلوم عصره. وكان موسوعة ثقافية عديدة الجوانب، فقد درس كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، وروى كتب أبي عبيدة (٢١٠هـ)، وأبي زيد (٢١٥هـ)، والأصمعي (٢١٦هـ)، وإبن الأعرابي (٢٣٠هـ)، واطلع على شوارد اللغة وشواذها. وخير دليل على ثقافته اللغوية مؤلفاته التي بين أيدينا، فهي مستودع زاخر تتجلى فيها سعة إطلاع أبي علي، وعمق ثقافته.

ومما يقوى ذلك ويزيده وضوحاً اعتماد المتأخرين عليها، سواء كانوا من أصحاب المعجمات، أم كانوا من أصحاب المؤلفات الأخرى التي احتوت أطرافاً من اللغة.

وتتجلى أيضاً بمؤلفاته العديدة، وبمسائله التي تركها لنا، وبمن نقل وحكى عنهم من المتقدمين والمعاصرين له، كذلك بآرائه المنثورة في بطون كتب المتأخرين، كإبن سيده، وإبن الأنباري، وإبن هشام، والبغدادي.

(١) النجوم الزاهرة ٤ / ١٥
(٢) تذكرة الحفاظ/٩٧٣
(٣) الفهرست/٩٥، تاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥، ونزهة الألباب ٢١٧ وأنباه الرواة ١ / ٢٧٣، ولسان الميزان ٢ / ١٩٥ والنجوم الزاهرة / ٤ / ١٥، وأعيان الشيعة ٢٣ / ١١
(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٣٢
(٥) وفيات الأعيان ١ / ٣٦٣

أما ثقافته في علوم القرآن والقراءات والحديث، فتبدو واضحة في تفسيريه، الحجة، والأغفال، وفي استشهاداته واعتماده على القرآن في تفسير القرآن بالقرآن، والظواهر النحوية، واللغوية، والصرفية، والفقهية، والمنطقية، حتى إن المرء يحس وهو يقرأ في مؤلفات أبي علي، كأنه أمام سيل منحدر من الآيات المترادفة التي يصرفها كيفما يشاء. فهو يؤيد القرآن بالقرآن ويعلل القرآن بالقرآن، ويحتج للقرآن بالقرآن، ويؤول القرآن بالقرآن في كثير من الأحيان، يضاف إلى ذلك أنه روى القراءات عن إبن مجاهد، وألف فيها كتاباً ضخمًا سماه (الحجة في القراءات السبع) اعتمد عليه الكثير من المفسرين، وأصحاب القراءات كالزمخشري في الكشاف، والطبرسي في مجمع البيان وغيرهما.

وفي الحديث كان أبو علي من السابقين إلى استعمال الحديث في مجال اللغة والنحو، وكاد يكون من المحدثين ، واستشهد بنصوص الحديث في الوقت الذي كان يتحرج منه معاصروه.

أما ثقافته العروضية فتتجلى في الظواهر التي دونها عن العروض لاسيما في مسائله الشيرازيات، وفي حدة ذكائه الذي نزع إلى معرفة العروض من خلال علوم اللغة الأخرى، من ذلك إجابته حينما سئل عن خرم (متفاعلن)، روى ذلك الحصري قائلاً : «ومما يشهد بصفاء ذهنه، وخلوص فهمه أنه سئل قبل أن ينظر في العروض ـ عن خرم (متفاعلن)، فتفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال : لا يجوز لأن متفاعلن ينقل إلى (مستفعلن) إذا لضمر، فلو خرم لتعرض للابتداء بالساكن...»[1].

مؤلفاته :

ترك لنا أبو علي تراثاً ضخمًا تمثل في مؤلفاته. وفيما تأثر به اللاحقون من بعده، فنقلوا عنه.

---

(١) الشيرازيات ١٥٦ ب، ومعجم الأدباء ٧ / ٢٣٥-٢٣٦

ولقد اختلف المؤرخون في ذكر مؤلفاته، فمنهم من ذكر أغلبها وأشار القسم الآخر إلى طائفة منها ، واقتصر آخرون على ذكر إثنين، أو واحد، واكتفى غيرهم بأن وصفوا أبا علي بأنه صاحب (المؤلفات)، أو (المصنفات). ويمكن أن نصنف هذه المؤلفات إلى صنفين.

الأول ـ المؤلفات التي وصلت إلينا وهي:

١ـ الحجة في علل القراءات السبع، وهو كتاب ضخم، في تفسير كتاب إبن مجاهد في القراءات[1].

٢ـ الإيضاح النحوي (العضدي) ألفه لعضد الدولة البويهي[2].

٣ـ الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، في تفسير القرآن الكريم[3].

٤ـ المسائل البغداديات في اللغة والنحو، وقد أشير إليها بإسم المشكلة[4].

٥ـ المسائل الحلبيات في اللغة والنحو[5].

٦ـ المسائل الشيرازيات في اللغة والنحو[6].

٧ـ المسائل المنثورة وهي مسائل متفرقة عربية في النحو واللغة[7].

٨ـ المسائل البصريات وهي في اللغة والنحو[8].

٩ـ المسائل العسكريات. موضوع البحث والتحقيق.

١٠ـ أقسام الأخبار في المعاني، وتبحث في أنواع الأخبار[9].

---

(١) له مصور في جامعة القاهرة رقم (٢٤٠١٢) لغة، الفهرست ، ٦٥

(٢) حقق الجزء الأول منه (رسالة دكتوراه). أنظر معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠

(٣) حقق رسالة ماجستير في كلية الآداب (جامعة عين شمس). من قبل (محمد حسن اسماعيل)

(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠

(٥) معجم الأدباء ، ٧ / ٢٤٠

(٦) حققت رسالة دكتوراة – كلية الآداب (جامعة عين شمس)

(٧) الخزانة ١ / ١٨

(٨) الخزانة ١ / ١٨

(٩) مخطوط في مكتبة إبراهيم داماد– تركيا – تحت رقم ٧٧٥ / ١ حققه الدكتور علي جابر منصور ونشر في مجلة المورد، المجلد / ٧ العدد ٣– سنة ١٩٧٨ ص ٢٠١–٢٢٠.

١١ـ التكملة وهي في الصرف[١].

١٢ـ كتاب الشعر ـ وقد اختلف بإسمه[٢].

١٣ـ المسائل العضديات وهي في النحو[٣].

١٤ـ مسألة لأبي علي في الأخبار[٤].

الثاني ـ المؤلفات التي لم تصل إلينا وهي :

١ـ التذكرة: ذكر إبن خير الأندلسي إنها تقع في عشرين مجلداً. وتعالج موضوع اللغة العربية[٥].

٢ـ آيات الإعراب[٦].

٣ـ شرح أبيات الإيضاح[٧].

٤ـ مختصر عوامل الإعراب[٨].

٥ـ المقصور والمدود[٩].

٦ـ المسائل القصرية أو القيصرية، وقيل : إنها ألفت في قصر إبن هبيرة[١٠].

٧ـ نقض الهاذور، وهو في الرد على إبن خالويه فيما اتهمه فيه من الوهم[١١].

---

(١) حققها – كاظم بحر – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة (كلية الآداب) ١٩٧٢م.

(٢) أخرجه روجز–طبع سنة ١٨٦٩ . وحققه الدكتور علي جابر منصور. ونشر في مجلة المورد– المجلد التاسع – العدد١– ١٩٨٠ ص ٣١٧–٣٢٦.

(٣) مخطوطة في المكتبة الظاهرية. لم يشر إليها أحد من المؤرخين.

(٤) فهرست معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية رقم ٣٦٩.

(٥) الفهرست (لإبن النديم) ٩٥، معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٦) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٧) الفهرست / ٩٥.

(٨) الفهرست / ٩٥.

(٩) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(١٠) المخصص ١ / ٣.

(١١) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

٨ـ الترجمة، ولم يصفه أحد بشيء[١].

٩ـ المسائل الدمشقية[٢] ولم يعرف عنها شيء.

١٠ـ الإيضاح الشعري[٣].

١١ـ أبيات المعاني[٤].

١٢ـ التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير[٥].

١٣ـ تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة »[٦].

١٤ـ المسائل المصلحة من كتاب إبن السراج[٧].

١٥ـ المسائل الكرمانية[٨].

١٦ـ العوامل المائة[٩].

١٧ـ المسائل المجلسيات[١٠].

١٨ـ المسائل الذهبيات[١١].

١٩ـ تعليقه على كتاب سيبويه[١٢].

٢٠ـ الهيتيات[١٣].

---

(١) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٢) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٣) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٥) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٦) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٧) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٨) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.
(٩) أنباه الرواة ١ / ٢٧٤.
(١٠) أنباه الرواة ١ / ٢٧٤.
(١١) أنباه الرواة ١ / ٢٧٤.
(١٢) بغية الوعاة ٧ / ٢١
(١٣) المغني ٢ / ١٠.

٢١ـ الأهوازيات[١].

٢٢ـ جواهر النحو، وقد ذكر بإسم جواهر الأدب[٢].

٢٣ـ صدر في المعتلات[٣].

٢٤ـ تفسير أبي علي[٤].

٢٥ـ المسائل الميافارقينيات[٥].

٢٦ـ كلام أبي على الذي جمعه ياقوت[٦].

٢٧ـ كتاب القد. ذكر في مؤلفات إبن جني وقيل هو ما استملاه من أبي علي[٧].

٢٨ـ شرح الأسماء والصفات. ورد في مؤلفات الرماني[٨].

٢٩ـ الأوليات في النحو[٩].

٣٠ـ مقاصد ذوي الألباب في العمل بالإصطرلاب[١٠].

العسكريات :

العسكريات منسوبة إلى عسكر مكرم (١١) مدينة كانت مولد بعض مشاهير العلماء والأدباء وكانت عظيمة المسجد والأسواق. أسست على ما قيل في العصر الأموي.

(١) المحكم ١ / ١٤
(٢) الإعلام ٢ / ١٩٣.
(٣) أعيان الشيعة ٢١ / ١٣
(٤) أعيان الشيعة ٢١ / ١٣
(٥) فهرست إبن خير ٣١٨
(٦) المعجم ١ / ٢٢
(٧) أنباه الرواة ٢ / ٣٣٧
(٨) أنباه الرواة ٢ / ٢٩٦
(٩) الأغفال (رسالة ماجستير) ١ / ٢٨
(١٠) الأغفال (رسالة ماجستير) ١ / ٢٨
(١١) معجم البلدان ٣ / ٦٧٦. وهي مدينة أسسها أحد الرجال العرب المسلمين وأسمه (مكرم) في زمن الحجاج. أراضي الخلافة الشرقية، تأليف ليسترييخ، طبعة كمبرج ١٩٠٥م ص ٢٣٦-٢٣٧.

زارها أبو علي في جملة ما زار من المدن الإسلامية آنذاك، فكانت من أثر هذه الزيارة، مسائله العسكريات.

(١)

وصف المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق

اعتمدت في التحقيق على مخطوطة فريدة ـ لم يصل إلى علمي غيرها [١]، وهي محفوظة في مكتبة شهيد علي في تركيا برقم ١٦ / ٢٥ / ٤. ويوجد منها مصورة في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية برقم ٨٦٠. وبرقم ١٥٤ نحو.

تحتوي اللوحة الأولى منها في الزاوية اليسرى من أعلى، عنوان الكتاب ما نصه « نقله أحمد بن تميم اللبلي من خط إبن بلبل [٢]، وقابله. وكان فيه مواضع أصلح أكثرها، وبقي فيها أشياء تحتاج إلى تأمل».

وتحت العنوان في الزاوية اليسرى كتبت العبارة الآتية : «أحمد بن تميم بن هشام يفوض أمره إلى الله» . وتحت ذلك عبارة : «أحمد بن عبد الله بن مكي» . وفي وسط اللوحة تقريبا، خاتم كتب عليه بالثلث الواضح «مما وقف على الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى» و في نهاية العسكريات ما نصه :

---

(١) لم يشر أحد من الباحثين أو أصحاب المعجمات لغيرها. فلم يشر لغيرها بروكلمان في تاريخه ٢ / ٩٣. ولا الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابة (أبو علي الفارسي) ٤٩٢. ولا معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية في فهرست رقم ٨٦. وعلى الرغم من مراسلاتي الكثيرة الى كثير من مكتبات العالم مثل مكتبة الإسكريال، ومكتبة الكونكرس الأمريكي، ومكتبة المتحف البريطاني، وغيرها من المكتبات لم أجد غيرها. وكذلك على الرغم من مراجعتي لمكتبات العالم العربي مثل مكتبة الحرم المكي الشريف، ومكتبة الرسول (ص) في المدينة، ومكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة في المدينة، ومكتبة دار الكتب في مصر، والظاهرية في دمشق، ومكتبات العراق، وغيرها، لم أجد نسخة ثانية. يضاف الى ذلك صحبتي الطويلة التي تتعدى، عشر سنوات لمؤلفات، ومخطوطات إبي علي النحوي، أقول على الرغم من هذا التحري الواسع، لم أجد نسخة غير هذه التي قمت بتحقيقها.

(٢) إبن بلبل : هو محمد بن عثمان بن بلبل تلميذ أبي علي، وهو الذي روى كتابه وأذاعه. البغية/ ٧٢ وأبو الفارسي / ١٣٥.

«تمت المسائل العسكريات بحمد الله وعونه، كان الفراغ منها في يوم السبت، العاشر من شهر جمادي الآخر من سنة خمس عشرة وستمائة، علي أيدي العبد الضعيف المقر بذنبه الراجي عفو ربه، أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بمدينة السلام المحروسة على الأصل المنقول منه بخط إبن بلبل، وكان فيه إسقاط كلمات، وتصحيف مواضع أصلحت في نسختي هذه بعضها وقت كتابتها. وعلمت على الباقي إلى الفراغ ـ إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله ».

والمخطوطة مكتوبة بخط فارسي مخلوط بمغربي، بحروف ناعمة صغيرة إلى الغاية. بمعدل ثلاثين سطرا لكل صفحة، في كل سطر ثلاثون كلمة تقريبا وفي بعض الصفحات إسقاط. وفراغات، وفي بعض الحواشي تعليقات.

(٢)
توثيق نسبتها

يمكن أن يهتدى الباحث إلى توثيق نسبة العسكريات إلى أبي علي من أمور كثيرة أهمها :

١ـ لم يشك أو يشكك فيها أحد من القدامى، أو المحدثين فإن سلامتها من الطعن في نسبتها قديمًا وحديثاً دليل على أنها لأبي علي.

٢ـ من التوثيقات التي وردت على النص في المقدمة .

٣ـ من العنوان الذي ورد في صدر المخطوطة منسوباً لأبي علي.

٤ـ أنها قد ذكرت ضمن مؤلفاته عند كثير من المؤرخين الذين ترجموا لأبي علي[١] .

٥ـ من المسائل المتشابهة التي تناولها أبو علي في العسكريات وكتبه، ومسائله

---

(١) روضات الجنات ٢٢٠، وأعيان الشيعة ٢١/٣، والتكملة ١١.

الأخرى، كالإيضاح، وأقسام الأخبار (١) منها البناء، والإعراب، وتقسيم الكلم،

٦ـ تشابه أسلوب المؤلف في العسكريات، ومؤلفاته الأخرى، كالحلبيات، والشيرازيات، والبصريات، والبغداديات والعضديات، والحجة...الخ. ويأتي هذا التشابه في قضايا كثيرة من الاستعمال والقياس، منها طريقة عرض المادة في التقسيم، واستعمال المنطق، والاحتجاج، والتأويل. والتدليل، والتعليل، واستعمال الشواهد، من آي القرآن الكريم، والشعر، وأقوال العرب.

٧ـ من النقول التي وردت في بطون الكتب، وجاءت منسوبة إلى أبي علي مأخوذة من العسكريات لاسيما النقول التي نقلها النحاة، وأصحاب المعجمات. وقد أشرت لها في مكانها من النص عند التحقيق.

٨ـ تشابه المصادر التي استقى منها أبو علي في العسكريات، وفي غيرها من مؤلفاته ، وقد أخذ الشيخ في جميع مؤلفاته عن علماء معروفين ـ كوفيين وبصريين ـ هم أنفسهم يتكررون، مثل عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وسيبويه، وأبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي الحسن الأخفش، والكسائي، والفراء، وأبي عثمان المازني، والمبرد، وإبن السراج، والزجاج، وثعلب، وغيرهم.

(٣)

مكانة العسكريات بين ما لدينا من مؤلفاته

لتحديد مكانة العسكريات بين مسائل أبي علي علينا أن نحدد مكانها بين مؤلفاته أولاً، ثم بعد ذلك مكانها بين مسائله ثانياً من حيث المنهج، والموضوع.

---

(١) أقسام الأخبار في مجلة المورد مجلد ٧-عدد ٣-٢١٠- ٢٢٠، والإيضاح ١/١٢-١٦.

من حيث المنهج :

يمكن أن نقسم مؤلفات أبي علي التي وصلت إلينا عل قسمين من حيث المنهج، والتنظيم في نوع الدراسة التي تناولها.

الأول ـ يكاد يكون منتظما ذا منهج مترابط معين، ويشمل التكملة، والإيضاح، والحجة، والإغفال. فالتكملة والإيضاح لهما منهج متسلسل يقوم على أساس العلاقات التي تربط بين الموضوعات في البحث الصرفي، والنحوي، واللغوي. أما الحجة والإغفال فالتنظيم فيهما يجري متسلسلاً منسجمًا إلى حد ما مع ترتيب السور القرآنية في القرآن الكريم، وترتيب آياتها.

الثاني ـ وهو الذي يفتقد المنهج المترابط، لأنه لا يلتف حول وحدة موضوعية معينة، ويشمل مختلف مسائله التي وصلت إلينا كالبغداديات، والحلبيات، والشيرازيات، والمنثورة، والبصريات. والعسكرات، والعضديات.

من حيث الموضوع :

ويمكن أن نقول: أن مؤلفات أبي علي تقسم على قسمين من حيث موضوعاتها :

الأول ـ يختص بدراسة القرآن وتفسيره، وقراءته، ونحوه، ويندرج تحت هذا القسم من مصنفاته، الحجة في القراءات السبع التي شرح فيها قراءات إبن مجاهد. والإغفال الذي هو تنبيه على كتاب معاني القرآن للزجاج. وهذان الكتابان على الرغم من كونهما في القراءات، فإنهما يحتويان على قدر كبير من الدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية.

الثاني ـ ويختص بالدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية، ومن هذا النوع الإيضاح، والتكملة، وكتاب الشعر، وكافة مسائله، ومما تقدم ندرك أن العسكريات تندرج تحت مؤلفاته اللغوية والنحوية والصرفية من ناحية،

وتندرج تحت مؤلفاته التي لا ينتظمها منهج موحد من ناحية ثانية.

بعد ذلك علينا أن نحدد مكان العسكريات بين مسائله الأخرى من حيث :

١ـ الحجم فهي أصغر مسائله جميعا، إذ إنها تقع في (١٢) ورقة، في حين تقع المنثورة (٢٨) ورقة، والبصريات في (٣٨) ورقة، والبغداديات في (٥٢) ورقة، والحلبيات في (٩١) ورقة، والعضديات في (١٠٦) أوراق، والشيرازيات في (١٥٧) ورقة.

٢ـ النضج العسكريات من مسائله الناضجة لعوامل كثيرة منها طول المباحث، وطول النفس في هذه المباحث، وهدوء المناقشات، والمعارضات، والموازنات، والاستنتاجات، والتعليلات، والتدليلات، وكثرة الاستشهادات التي لا نجدها في مسائله أو كتبه الأخرى كالمنثورة، وأقسام الأخبار.

٣ـ المادة المستعملة في دراسة هذه المسائل تتسم في :

أ ـ وحدة المنبع إذ أن المواد التي يعتمد عليها مكررة في أغلبها، يأخذها من أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، والأحول،..الخ.

ب ـ وحدة طريقة الاستعمال فهو يعتمد على القرآن أولاً، ثم الشعر والأقوال ثانياً في جميع مسائله بما فيها العسكريات.

ج ـ تشابه الأسلوب في جميع مسائله بما فيها العسكريات فهو يعتمد في أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها، بطريقة الخطاب، والنقاش، والجدل، والتأكيد، والاستطراد وإجبار المقابل على موافقته، والاعتراف له ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث يحسم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة.

٤ـ الموضوعات : فأبو علي غالباً ما يكرر الموضوعات نفسها في كثير من مسائله، فهو مثلاً يتحدث عن (البناء والإعراب) في الإيضاح، والعسكريات، وأقسام

الأخبار (١)، ويتحدث عن تأليف الكلام في الإيضاح، وأقسام الأخبار، والعسكريات (٢).

(٤)

أبوابها ومضمونها

لقد احتوت العسكريات على أبواب أربعة :

الأول : باب علم ما الكم من العربية. (٢أ - ٣ب).

الثانى : باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة، وكان كلاما مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية (الجمل) (٣ب -٥ ب)

الثالث : باب ما كان شاذا من كلامهم (٥ب - ٩أ).

الرابع: باب الإعراب، والبناء (٩أ-١٢ب).

هذه الأبواب شاملة، تكلم في الباب الأول عن أقسام الكلام من الأسماء، والأفعال، والحروف، وعرف كل قسم منها، وذكر تعاريف أصحابه من البصريين، ودلل على اثباتها، وأقسام الفعل فيها ثم تحدث عن الحروف.

وفي الباب الثاني: تحدث عن الأسماء، والأفعال، والحروف، إذا نسجت في كلام، وكونت جملاً، فكانت عنده، إسمية، وفعلية وظرفية، وشرطية، كما يرى أبو بكر (إبن السراج). أو إسمية، وفعلية - كما يرى - سيبويه - ثم تحدث عن النداء، وأسماء الأفعال، وجملة الشرط، والقسم، وعدم الإستقلال كل منهما بدون جملة الجواب، ثم ذكر رأي أبي الحسن، ودلل على صحة ما يراه.

وفي الباب الثالث : عقد مقالاً عن الشاذ، وذكر أنواعه معتمداً على تقسيم إبن السراج، ثم شرح كل قسم من أقسام هذا الشاذ مستشهداً بالشعر، والقراءات،

---

(١) الإيضاح ١/١٢ - ١٦، وأقسام الأخبار في المورد م ٧/٣/٢١٠-٢٢٠، والعسكريات ١٩-١٢١ ب.
(٢) الإيضاح ١/٦ - ٨، وأقسام الأخبار في المورد م٧/٢١٩. والعسكريات ٢أ- ٣ ب.

مستعيناً بآراء وروايات أبي زيد، وأبي الحسن الأخفش، وأبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر (إبن السراج)، وأبي إسحاق الزجاج، ثم تحدث عن الضرورات الشعرية الجائزة والقبيحة، وحديثه هذا حلقة متصلة منذ عصر الخليل حتى زمنه.

وفي الباب الرابع : تحدث عن الإعراب والبناء، وعرف كلا منهما، ثم تحدث عن حركات الإعراب الظاهرة والمنوية، ثم تحدث عن المعربة، وذكر صرفها وعدم صرفها مع ذكر الأسباب الموجبة لذلك، ثم ناقش البغداديين في جمع طلحة بالواو والنون، وعلل عدم جر الفعل، وتحدث عن إعراب الفعل المضارع.

(٥)
مصادر أبي علي في العسكريات

كان النحو في مفهومه عند أبي علي في عسكرياته بمعناه الواسع يعني العلوم النحوية، والصرفية، واللغوية. بمعنى أنه يتناول بنية الكلمة، وأصلها، ومعناها، ونسيجها في جمل، من هنا ضم إليه الضوابط التي تحدثت عن التغير في الكلمة، أولاً، ووسطا وآخراً ـ إذا أحدثته العوامل، أو إذا لم تحدثه ـ ومن هنا كانت العسكريات جامعة لعلوم اللغة بأشكالها المختلفة، ولذلك توسعت موارده وينابيعه في مصادر دراسته، فشملت اللغويين، والنحاة، والرواة، والقراء من بصريين وكوفيين. فقد أخذ عن علماء البصرة الشيء الكثير، فقد أخذ عن عيسى بن عمر (١٤٩هـ) [١]، وأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) [٢]، والخليل (١٧٥هـ) [٣]، وسيبويه (١٨٠هـ) [٤]، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) [٥] وأبي زيد (٢١٥هـ) [٦]

---

(١) العسكريات /٦ أ.
(٢) العسكريات/ ٤ ب، ٧ أ، ٧ ب.
(٣) العسكريات /٤ ب، ٧ ب.
(٤) المصدر السابق ٢ أ، ٢ ب، ٣ أ، ٤ أ، ٧ ب، ١٠ أ.
(٥) العسكريات /٦ أ، ٦ ب.
(٦) العسكريات/ ٣ أ، ٣ ب، ٦ أ، ٦ ب، ٩ أ، ١١ ب.

وتندرج تحت مؤلفاته التي لا ينتظمها منهج موحد من ناحية ثانية.

بعد ذلك علينا أن نحدد مكان العسكريات بين مسائله الأخرى من حيث :

١ـ الحجم فهي أصغر مسائله جميعا، إذ إنها تقع في (١٢) ورقة، في حين تقع المنثورة (٢٨) ورقة، والبصريات في (٣٨) ورقة، والبغداديات في (٥٢) ورقة، والحلبيات في (٩١) ورقة، والعضديات في (١٠٦) أوراق، والشيرازيات في (١٥٧) ورقة.

٢ـ النضج العسكريات من مسائله الناضجة لعوامل كثيرة منها طول المباحث، وطول النفس في هذه المباحث، وهدوء المناقشات، والمعارضات، والموازنات، والاستنتاجات، والتعليلات، والتدليلات، وكثرة الاستشهادات التي لا نجدها في مسائله أو كتبه الأخرى كالمنثورة، وأقسام الأخبار.

٣ـ المادة المستعملة في دراسة هذه المسائل تتسم في :

أ ـ وحدة المنبع إذ أن المواد التي يعتمد عليها مكررة في أغلبها، يأخذها من أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، والأحول،..الخ.

ب ـ وحدة طريقة الاستعمال فهو يعتمد على القرآن أولاً، ثم الشعر والأقوال ثانياً في جميع مسائله بما فيها العسكريات.

ج ـ تشابه الأسلوب في جميع مسائله بما فيها العسكريات فهو يعتمد في أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها، بطريقة الخطاب، والنقاش، والجدل، والتأكيد، والاستطراد وإجبار المقابل على موافقته، والاعتراف له ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث يحسم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة.

٤ـ الموضوعات : فأبو علي غالباً ما يكرر الموضوعات نفسها في كثير من مسائله، فهو مثلاً يتحدث عن (البناء والإعراب) في الإيضاح، والعسكريات، وأقسام

أثبتنا بصريته في الشيرازيات من قبل [1] كما أثبت ذلك من قبل الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتاب « أبو علي الفارسي»[2].

وعلى الرغم من كونه أبي علي بصرياً، فهو يتفرد من حيث الأصالة في الآراء، والمباحث، والقدرة الفائقة على طرح المواضيع، مما يجعله في منزلة كبار النحاة البصريين كالخليل، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والمازني، والمبرد.

ولقد أولع أبو علي في أثناء نظره وتأمله في النص بالإصطلاحات التي صنف ما هو مستعمل بموجبها مثل (السائغ) و (الممتنع) و (المطرد) و (الشاذ)، وكذلك أعجب بالتقسيمات فهو في ميدان تقرير الحقائق يستعمل المنطق، والجدل، بطريقة فلسفية عمادها الدليل، والتعليل، والتأويل، والحمل.

كما اعتمد أبو علي الفارسي على القياس المطرد، فهو يقيس على المفرد كأستاذه أبي بكر (إبن السراج)، وقياسه هذا يعتمد كل الاعتماد على النص العربي الفصيح فهو يقيس على ما تكلمت به العرب من نثر (وشعر) [3] ، وعلى ما جاء في لغة التنزيل. والغريب أن أبا علي لم يستشهد في عسكرياته بالحديث، على الرغم من كثرة استشهاداته به في مسائله الشيرازيات، وعلى الرغم من كونه من رواد الاستشهاد بالحديث [4] بعد الكسائي والفراء[5].

(٦)

شخصية أبي علي في العسكريات

أبو علي بارز الشخصية في العسكريات على الرغم من كونه ينقل عن الأئمة، والعلماء الذين، أخذ عنهم، وتبدو هذه الشخصية في أمور كثيرة منها :

---

(١) الشيرازيات / ١٩١-١٩٤.

(٢) أبو علي الفارسي ١٠٥-١٠٨ (مذهب أبي علي النحوي).

(٣) المنصف ١ / ١٧٣.

(٤) أبو علي الفارسي / ٢٠٣.

(٥) الشواهد والإستشهاد في النحو / ٣٠٠-٣٣٦.

١ ـ يتتبع ما ينقله عنهم بالتعليل، والتأويل، والاحتجاج، والتدليل لإثبات ما يذهبون إليه. قال في تعريف الإسم : «وقد وصف الإسم أصحابنا بغير شيء. فالذي كان يعول عليه أبو العباس ـ محمد بن يزيد ـ في تعريفه ، وصفته المخصصة له: إنه ما جاز الإخبار عنه.

ومثال الأخبار عنه كقولنا : قام زيد. وزيد منطلق. وهذا وصف يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك مثل إذ، وإذا لأنهما عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الأخبار عنهما، ويدل على أنهما أسمان قولنا : القتال إذا جاء زيد فيكون خبرا عن الحدث ...»(١) أو رفض ما يقولونه من «... ذلك أن الفعل والفاعل اللذين وجدناهما في الصلة يسدان مسد الجملة فيصير المجموع بمنزلة الجملة وساداً مسدها كما كانت في الجملة في نحو قوله تعالى : « أفحسب الناس أن يتركوا، أن يقولوا آمنا...» وكقولهم : علمت أن زيدا منطلق... وقولهم أقائم زيد ... هذه المواضع قد استغنى فيها عن الجملة بالمفرد ما كان على الوصف الذي أعلمتك على إنكار هذا من هذا الوجه لا يسوغ لمن قال منهم بقول الكسائي ..»(٢) .

٢ ـ في الاعتراضات التي يوردها ثم يردها بأسلوب فلسفي جدلي من ذلك رده على وصف الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن « وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف : أرأيتم قولكم : خلق الله الزمان. هل يدل هذا على زمان قلته؟. فإن قلتم لا. فسد الوصف، وإن قلتم (يدل) فقد ثبتم زماناً قبل.وذلك ممتنع لما يجيبون به من ذلك : أن اللفظ فيه قد جري عندهم مجرى الآن وما يتخاطبون به ويتعارفون. وهذا النحو غير ضيق في كلامهم. ألا ترى قوله عز وجل (إنك أنت العزيز الكريم)، وكذلك قوله:

أبلغ كليبا، وأبلغ عنك شاعرها ... إني الأغر وإني زهرة اليمن

فأجاب جرير :

ألم تكن في رسوم قد رسمت بها ... من حاز موعظةً يا زهرة اليمنِ

(١) العسكريات / ٢ أ.
(٢) العسكريات ٥ ب.

وكذلك قوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)

إنما هو عند كثير من أصحابنا أنهم جميع إذا رأتيم مثلهم، قلتم فيهم هذا الضرب من الكلام، كذلك قولهم. خلق الله الزمان. يجوز على هذا الحد الذي تجري هذه الأمثله عليه في كلامهم: وما يتعارفونه الآن...»[1].

٣ـ عرض أقوال النحاة، والموازنة بينها ، وإختيار ما يراه، كما وازن بين وصف سيبويه للفعل ووصف غيره له، وبرهن على أن وصف سيبويه «... أصح من غيره إذن لا يدخل عليه، وكان منتظما جميع ما كان من هذه الأمثلة ...»[2].

٤ـ يشبع الرأي الذي يأخذه من السابقين شرحا، وإيضاحاً، وإتماماً كما وضح رأي سيبويه الذي قاله في عدم دخول الجر على الفعل «وإنما امتنع الجر فيه لأنه لا يكون إلا بالإضافة. ألا ترى أنَّ الجر يكون بأحد أمرين. إما إضافة إسم إلى إسم، أو إضافة فعل إلى إسم وكلاهما يوجب تخصيصا، والغرض في صياغة هذه الأمثلة التي تسمى بالأفعال خلاف التخصيص ...»[3].

٥ـ تناول أبو علي كثيراً من القضايا النحوية واللغوية وبرهن على إثباتها منها :

أ ـ إنه لا جر في الأفعال، لأن الجر لا يكون إلا بالإضافة.

ب ـ الأفعال مأخوذة من المصادر « لأن الأحداث تدل على معان مجردة مفردة، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة...»[4].

ج ـ الأفعال ما دلت على حدث وزمن[5].

د ـ القياس في العمل ـ كما يرى البصريون ـ أعمال الثاني قال في قوله :

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات وصل بالعقيق نواصله

---

(١) العسكريات / ٢ ب.

(٢) العسكريات / ٣ أ.

(٣) العسكريات / ١٠ ب، والكتاب ١ / ٣.

(٤) العسكريات / ٢ ب.

(٥) العسكريات / ٢ ب.

وقياس من أعمل الثاني من الفعلين ـ وهذا الذي يختار أصحابنا ـ أن يكون العقيق مرتفعا بهيهات الثاني »[1].

هـ ـ الأصل في المضارع أن يكون للحاضر. قال (مثال الحاضر نحو يقوم... فهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنه كائن لم ينقطع. فهذا الضرب وإن كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم يمض فإنه عند العرب ضرب من ضروب الفعل غير الماضي، وغير المستقبل...»[2].

و ـ الأفعال المضارعة معربة لمشابهتها الأسماء. وقال : « فهذه الأفعال هي الأفعال المعربة ، وإنما أعربت بجملة الإعراب ومشابهتها الإسم ...»[3].

٦ـ أقر أبو علي أحكاما هي أصول في نحو البصرين منها. «الإعراب لا يكون إلا بعامل» ١٢ أ و « لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد » كذلك « الحرفان إذا كانا بمعنى واحد لم يجز اجتماعهما آخراً إلى الخبر» ١١ أ وهو يعني بذلك إنه لا يجوز دخول فعل أو إسم على إسم. و «ما لم يلزم من الحروف، وكان قلقاً في مكانه، وموضوعه لا يعتدون به» ٩ أ و «الحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء» ١٠ أ «والفاءات أقوى من العينات، واللامات أضعف من العينات» ١٢ ب في بناء الكلمة و «إن بعض الجمل قد تقوم مقام بعض» ٥ أ.

٧ـ أطال في أبحاثه الأربعة هذه في حين أنها كاننت نتفاً وملاحظات سريعة عند السابقين له (٤) فجاءت عنده عميقة مبسطة. واسعة الأطراف شاملة المقاصد.

٨ـ كان رائداً في دراسة الجملة، فبحثه هذا ـ وإن كان لا يتناول الجملة مفصلة ـ يعد أول بحث وصل إلينا عن دراسة الجملة، بهذه الصورة الواسعة. كما أنه قسمها بشكل جديد إلى إسمية، وفعلية، وظرفية، وقسمية، وندائية، وشرطية.

---

(١) العسكريات / ٤ آ.

(٢) العسكريات / ٣ آ.

(٣) العسكريات / ١٠ ب.

(٤) الكتاب ١ / ٨-١٣. (باب ما يحتمل الشعر). وما كان شاذا من كلامهم. – الضرورات، والمجوزات.

الفصل الثاني

الكلام ـ أقسامه ـ فصاحته وشذوذه ـ إعرابه وبناؤه

«عند أبي علي في عسكرياته، والنحاة الآخرين»

(١)

الكـــــلام

أقسامه (مفردات وجملاً)

(أ) المفردات :

إن أول دراسة وصلت إلينا عن تقسيم الكلام ـ في أقسامه المألوفة ـ هي دراسة سيبويه في كتابه ـ عن السلف ـ حيث كان قد قرر بأن الكلم : «إسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالإسم: رجل، وفرس، وحائط. وأما الفعل: فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع... وأما بناء ما لم يقع : فإنه قولك آمراً: إذهب... ومخبراً يقتل... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو : الضرب... وأما ما جاء لمعنى، وليس بإسم، ولا فعل فنحو : ثم وسوف ...»(١).

ونحن نعرف ـ على قدر علمنا ـ أن هذا التقسيم كان من عهد أبي الأسود الدؤلي (٢) ثم ظل سائراً بين النحاة، لا أحد يعترض عليه، أو يعيد النظر فيه. وإنما

---

(١) الكتاب ١ /٢.

(٢) إيضاح الزجاجي /٨٩..

حاولوا أن يثبتوا أركانه بكل ما أوتوا من جهد وعلم. فهذا الزجاجي - مثلاً - وهو من النحاة البصريين يحاول بكل ما أوتي من علم المنطق، والفلسفة، إثبات ما قرر سلفاً[1].

ونحن أيضاً لا نمتلك دليلاً يشير إلى علاقة هذا التقسيم بما رآه علماء اليونان وفلاسفتهم القدامى في لغتهم.

كما أننا لا نستطيع أن نربط بين هذا التقسيم في العربية، وما جاء من التقسيمات في اللغات السامية التي تفرعت عنها العربية، ذلك أن النحاة العرب، لم يكونوا يعرفون اللغات السامية آنذاك كي يتأثروا بها، ولذلك لم نجد من بينهم من أشار إلى إحدى هذه اللغات في ذلك الوقت.

ومهما يكن الأمر فقد درج عليه النحاة الأقدمون دون أن يعترض منهم معترض سواء في ذلك الكوفيون، والبصريون، عدا ما ورد عن الفراء أحد شيوخ الكوفيين المتقدمين من أنه سمى أسماء الأفعال إسمًا خاصاً وهو (الخوالف)[2] وتابعه فيما بعد - أبو جعفر إبن صابر الأندلسي[3].

أما أبو علي فقد سار على هدي أسلافه حيث أكد هذا التقسيم في أكثر من كتاب من كتبه التي قمنا بتحقيقها، أو حققها الآخرون، والتي لم تحقق بعد. قال في العسكريات « ... الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء، إسم، وفعل، وحرف،[4] وقال في الإيضاح العضدي : الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: إسم، وفعل، وحرف. فما جاز الأخبار عنه من هذه الكلم فهو إسم... كقولنا: عبد الله مقبل... وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء، ولم يسند إليه شيء. مثال ذلك : خرج عبد الله... والفعل ينقسم بإنقسام الزمان: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، فالماضي نحو ذهب... والحاضر نحو: يكتب ... وهذا اللفظ يشمل الحاضر، والمستقبل، فإذا دخلت عليه

(١) إيضاح الزجاجي ٤١ - ٤٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٨٨.

(٣) حاشية الصبان علي الأشموني ١/ ٢٣.

(٤) العسكريات / ٢ أ.

السين أو سوف، اختص به المستقبل ... والحرف ما جاء لمعنى ليس بإسم، ولا فعل نحو: لام الجر، وبائه...»[1].

وأما الزجاجي، فهو الآخر لم يختلف في تقسيمه للكلام عن أبي علي وعما قال به الأقدمون حيث يرى أن أقسام الكلام ثلاثة: إسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. فالإسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض كالرجل والفرس...

والفعل ما دل على حدث وزمان ماض، أو مستقبل نحو: قام يقوم... والحرف ما دل على معنى في غيره نحو: من، وإلى... وما أشبه ذلك...[2].

وإذا تأملنا فيما قرره النحاة مما تقدم، نلمح أن هذه التقسيمات التي صنفوا الكلم حسبها في بداية الدراسات النحوية، إنما هي تقسيمات معجمية أكثر منها وظيفية، ذلك كون الكلمات فيها مفردة قبل أن تنتظم في جمل لتعطي مدلولاتها الوظيفية كاملة. ثم أخذت تتوسع المدلولات نحو المفاهيم الوظيفية ـ عند الزجاجي وأبي علي ـ لتدل على معانيها من خلال نسيج الكلام. فنجد مثلا الإسم « ما جاز الإخبار عنه» و «ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً» وهكذا بالنسبة إلى الفعل.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول، ان دراسة النحو اتخذت اتجاهين إثنين منذ البداية. الأول : يعني دراسة المفردات من حيث كونها صيغاً معجمية. والثاني: دراسة الكلمات ضمن تركيب جملي يشير إلى وظائفها في الإستعمال الذي اتسع ميدانه ـ فيما بعد ـ عند الجرجاني (عبد القاهر) الذي رأى النحو معاني تعرف من خلال نظم الكلام حيث قال : «... ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها،

(١) الإيضاح العضدي /١/٦.

(٢) جمل الزجاجي /١٧.

وذلك إنا لا نعلم شـيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب...» [1] . ثم قـال بعـد ذلك : « هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صـواباً وخطؤه إن كـان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذ الإسم، ألا وهو مـعنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه...»[2].

ومما تقدم نلحظ أن نظرة النحاة إلى النحو تركزت على :

أ ـ الصيغ الثلاث التي هي الإسم، والفعل، والحرف.

ب ـ دلالة هذه الصـيغ ـ المعـجـمـيـة منها والوظيفية ـ مفردة ومركبة في نظم، واسـتـخلص من ذلك أن لا توجد للحروف دلالة معجمية إذ أنها « لا يظهر معناها إلا إذا جمعت مع غيرها»

ج ـ دلالة (نحـو) المفـردة مـتـمـثـلاً بحـركات الإعراب والبناء في آخر الكلمات. و(نحـو) الجـملة مـتـمـثـلاً في نوعـها. ومكانها، ووظيفتها بالنسبة لمعناها وارتبـاطهـا بما قـبلهـا، ومـا بعدها. ونحو الجملة هذا بدأ بسيطاً، ثم إتسع مـيدانه باسـتـمـراره حتى عصر أبي علي حيث وجدناه يعقد له باباً خاصاً سماه « باب مـا أئتلف من هذه الألفـاظ الثلاثة ـ كان كلاماً مستقلاً ـ وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل»[3].

وعلى أية حـال فـقـد أخـذت الدراسات النحوية تسير على هذه الأنماط نحو الاتسـاع والشـمول. فبالنسبة لتقسيم الكلام، أعاد إبن صابر الأندلسي النظر فيه فـرأى أنه يتكون من أربعـة أقسام هي الأسماء، والأفعال، والخوالف، والحروف، (والخوالف [4] أسماء الأفعال التي أشار إليها الفراء من قبل).

وفي العصر الحـديث، وجـدنا الدكـتـور تمام حـسـان ـ أحد رجال النحو ـ

---

(١) دلائل الإعجاز ٦٤.

(٢) دلائل الإعجاز ٦٥.

(٣) العسكريات ٣ ب – ٥ ب.

(٤) حاشية الصبان علي الأشمولي ١/٢٣.

يرفض التقسيم القديم ليبني تقسيمًا جديداً يراه أكثر دقة وأقرب إلى روح العربية قائلاً : « وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على إستخدام أكثر دقة لإعتباري المبنىٰ والمعنى...»[1].

فهو يرى أن كلا من الصفات، والضمائر، والظروف والخوالف تقع في أقسام جديدة، وعلى هذا الأساس فأقسام الكلام عنده سبعة هي : « الإسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة..» [2] وبنى تقسيمه هذا - كما قال - على أسس جديدة كان قد إستنبطها عن تأمل وأناة من خلال تتبع الكلمات مفردة في مبنى، أو مركبة في جملة تؤدي معنى. أي أن هذه الأسس تعتمد على قابلية اللفظة للإعراب والبناء، وزيادة الحروف فيها، وصرفها، وإسنادها، وإتصالها (اللواصق) كأداة التعريف، والضمائر، وتاء التأنيث، ودلالتها على الذات، والحدث، والزمن.

ومما تقدم يتبين لنا أن هذا التقسيم كان قد حظى بإهتمام النحاة عبر الزمن، مما جعله يتعرض لآراء مبنية على الإستقراء للنص العربي حينا، وعلى النظر الفلسفي المجرد حينا آخر.

(ب) - الجمل :

أما بالنسبة لدراسة الجملة فقد بدأت - كما أسلفنا - بسيطة إذ كانت إشارات قليلة لمح بها سيبويه في باب المسند إليه [3] وظلت هكذا حتى عصر الزجاجي الذي ألف كتاباً بهذا الإسم (أي كتاب الجمل) ، ليس للجمل فيه نصيب إلا باب (حكايات الجمل) الذي قرر فيه « أن الجمل تغيرها العوامل، وهي كلام عمل بعضه في بعض فهي تحكى على ألفاظها» ثم رأى أنها لا تثنى ولا

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها /٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها /٩٠.

(٣) الكتاب ١/٧.

تجمع، وقد أشار الى ما قاله سيبويه في باب الحكاية (١). ثم ازداد هذا النشاط لدراسة الجملة عند أبي علي النحوي، فقد أشار بلمحة سريعة إلى تأليف الجمل في كتابه الإيضاح العضد في (باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً) قائلاً : «فالإسم يأتلف مع الإسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرو أخوك... ويأتلف الفعل مع الإسم فيكون كذلك ، كقولنا : كتب عبد الله... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : أن عمرا أخوك... وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الإسم في النداء نحو : يا زيد ... فإن الحرف والإسم قد أئتلف منهما كلام مفيد في النداء...»[٢].

ثم عقد لهذا الكلام باباً واسعاً في كتابه العسكريات ـ كان أول باب ناضج ببحث متكامل وصل إلينا (٣) ـ عالج فيه موضوع الجمل رأى فيه ما رآه أبو بكر (إبن السراج) من أن أنواع الجمل ثلاث هي إسمية، وفعلية، وظرفية، فالظرفية ـ عند أستاذه ـ هي قسم مستقل برأسه، لا يدخل في حيز الجملة الإسمية أو الجملة الفعلية إنما يكون قسمًا يختلف عن كليهما قال : (فأما) قولهم : زيد في الدار... فهو كلام مؤتلف من إسم وحرف، وليس هو على حد قولك : أن زيدا منطلق، ولكنه من خبره الفعل والإسم، أو الإسم والإسم. ألا ترى أن قولك : (في الدار ليس زيد، ولا القتال (في اليوم) ولم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون: إسمًا أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره وإذا كان كذلك، كان داخلاً في جملة ما ذكرناه. وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا برأسه وذلك مذهب حسن. ألا ترى أن الكلام ـ وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في

---

(١) الجمل/ ٣٢٣.
(٢) الإيضاح العضدي ١/٩.
(٣) العسكريات ٣ ب – ٥ ب.

الأصل ـ فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل. يدلك على ذلك قولك : أن في الدار زيدا. فـلا يخلو ذلك المقدر المضمر من أن يكون إسمًا أو فعلاً ... فلو كـان فعلاً فلم يجز دخول (أن) في هذا الكلام. ألا ترى أن (أن) لا مدخل لها في الأفـعـال... ولا يجوز أن يكون المراد الإسم لأنَّ الإسم لو كـان مـراداً مـا كـان ليـتـخطى ذلك الإسم المراد فـيـعـمل في هذا المظهر، فإذا لم يخل هذا الكلام من هذين لم يجز هذا، ثبت أن هذا قسم ونوع غير ما تقدم...»[1].

لقـد أسـتـحـسن تقسيم أستاذه هذا وعبر عنه أنه (حسن). وعلى الرغم من إسـتـحسانه له فهو لا ينكر التقسيم الثنائي في الجمل، إنما يقربه حيث يرى أن الجـمل نوعـان إسـمـيـة وفـعليـة. ويتبين ذلك من النص المتقدم الذي جعل فيه الظرفية تدخل في حيز الجملة الإسمية، أو الفعلية.

وهـذا الـتـقـسـيـم الذي قـال به أبو بكر (إبن السراج)، وتابعـه به أبو علي النحـوي، توسع فـيـه إبن هشـام فـيما بعـد بدراسـته الموسعة الشاملة للجملة العربية في الجزء الثاني من كتابه المغني[2].

وهكذا فقد عنى أبو علي بدراسة الجملة حيث عالجها من حيث كونها إسمية وفـعليـة في قـسمين أو من حيث كونها إسمية وفعلية وظرفية وشرطية في أربعة أقسام، ومن حيث كونها جملة نداء أو قسم. وهذه العناية تفرض علينا أن نقول أن دراسـة أبي علي للجـملة هي دراسـة رائدة سواء في بحثه هذا الذي بين أيدينا أو في دراساته المتناثرة في كتبه الأخرى كما في الإيضاح.

ثم أتى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) فأكـمل جهود أبي علي والسابقين له في هذا الميـدان في مـعـالجـة مـا يسمى بنظرية (النظم) التي جعلت النحو غايتها

---

(١) العسكريات ٣ ب.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب/٢ والمغني ٢/٣٧٤-٤٥٤.

الأساسية في نسيج الكلام حيث « إن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها وأن نظمها هو توخي معاني النحو فيها ...»[1].

وتطورت دراسة الجملة عند إبن هشام (٧٦١هـ) ـ بعد الجرجاني ـ في الجزء الثاني من كتابه المغني حيث تعرض لها بصورة مفصلة من حيث أقسامها، ومن حيث محلها من الإعراب، ومن حيث كونها بسيطة ومركبة. غير أن هذه الدراسة ظلت مفتقرة إلى كثير من الجوانب كالكشف عن دلالتها الذاتية، والحدثية والزمنية، والمكانية، هذا الأمر دفع أحد علمائنا المحدثين ـ وهو الدكتور إبراهيم السامرائي ـ إلى أن يقول : « إننا لابد أن نستدرك... أن الأقدمين ـ على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره ـ لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته ...» [2] ثم قال : «وتقسيمات الفعل عندهم إلى ماض، ومضارع، وأمر، يشعر بهذا النقص الذي ظهر في دراسات الأولين من النحاة، ومن أجل ذلك كان على الباحثين أن يعيدوا النظر في الفعل واستعماله وزمانه وأبنيته ليستدركوا على أولئك النحاة شيئاً فاتهم...»[3].

على أننا لابد أن نقر بجهود القدماء في هذا الميدان فيما جاء بدراساتهم المتناثرة عند تعرضهم لدراسة الحروف والأدوات، والظروف، والنواسخ، كما أننا لم نعدم الدراسات الجادة عند المحدثين ممن أفردوا للفعل والجملة فصولاً كالدكتور إبراهيم السامرائي في كتاب (الفعل زمانه وأبنيته)، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (نقد وتوجيه في النحو العربي)، والدكتور تمام حسان في كتابه (العربية معناها ومبناها). فكانت لهم آراؤهم التي يحمدون عليها، لإحياء العربية.

---

(١) دلائل الإعجاز /٣١٧.

(٢) دراسات في فقه اللغة /٤٣.

(٣) دراسات في اللغة/٢٣٢، وشرح الفصل ١/٨٨ ومن أسرار اللغة ٣٠٢ – ٣٠٥.

٢ ـ الفصاحة والشذوذ :

ولقد نظر النحاة ـ أيضاً ـ في الكلام من حيث الفصاحة والشذوذ، وكان من بينهم أبو علي النحوي الذي عالج هذه القضية التي بدأت مع بداية النحو العربي، واستفحلت في عصر أبي علي وبلغت حد الإنتشار في عصرنا هذا، حيث إنحسرت الأساليب الفصيحة، وشاعت العامية الشاذة في التركيب، والنطق، والكتابة.

وهنا يجب أن نقول: يتوجب علينا ـ نحن ـ أن ننظر في طبيعة اللغة التي وصلت الينا فقد «وصلت إلنيا اللغة العربية في صورة أدبية حينا وصورة شعبية حينا آخر، أما الصورة الأولى فإنها تتمثل فيما نسميه بالأدب الجاهلي أو الآثار الأدبية الجاهلية من الأشعار، والخطب، والأمثال، والحكم، وهو ما نسميه باللغة الفصحى، أما الصورة الثانية فلم تصل إلينا منها أعمال متكاملة، وإنما نلخصها فيما روي لنا في بطون كتب اللغة، والنحو، والأدب متناثراً عن لهجات القبائل العربية الخاصة بها»(١) «وكذلك في كتب القراءات، وكتب لحن العامة.

وحينما ننظر إلى النصوص الفصيحة التي استنبطت منها القواعد التي بين أيدينا، نجدها تتكون من لغة واحدة متناسقة تكاد تنعدم فيها اللهجات المنسوبة إلى القبائل، وهذه اللغة « لا يمكن أن تعطي الباحث الوثائق التاريخية التي يهتدى بها إلى العربية القديمة في ألوانها ولغاتها المختلفة...» (٢) ذلك لأن هذه اللغة التي انتظمت الشعر والتي وصلت إلينا جاءت مهذبة مرت بأدوار، وتخطت أزماناً قبل أن تصل إلى هذا الرقي الذي نلحظه فيها. يضاف إلى ذلك أن هذه اللغة (٣) ـ أي لغة الشعر ـ وردت بلهجة قريش في غالبيتها تلك اللهجة التي ساعدت العوامل الدينية والإقتصادية على أن تكون مشتركة بين غالبية القبائل

---

(١) فصول في فقه العربية / ٦٢.

(٢) العربة بن أمسها وحاضرها / ٦٧.

(٣) فصول في فقه العربية / ٦٢.

العـربيـة وبالتـالي تغلبت على سـواها من لهجـات القبائل الأخرى. ويؤيدنا فيما نذهب إليـه مـا رآه الدكـتور رمضـان عبد التواب حيث قال : « ... هذه اللغة التي اصطنعـهـا الشاعر، والأديب هي بمثابة اللغة المشتركة التي انتظمت جميع أنحاء شـبـه الجـزيرة العـربيـة. فقد كان يتخذها الشاعر وسيلة للتعبير عما يجول في خـاطره، كما كـان يتـخـذها الخطيب للتأثير في سـامـعـيه سواء كان الشاعر أم الخطيب من قريش أو تميم، أو غيرهما من قبائل العرب...»[1].

وعلى ذلك فـالشـعر في هذه اللغة «... بعيد كل البعد عن هذه الألوان اللغوية سواء في ذلك الشـعـر الجاهلي والشعر الإسلامي، فلا يكاد الدارس يعثر فيه على نماذج لغـوية خـاصـة، وهذه الظاهرة تحـفـزنا إلى النظر في طريقة رواية الشعر وجمعـه ومن قـام بهذه المهـمة العسيرة. وللإجابة عن هذه التساؤلات نقول: أن اللغـويين والنحـاة الأوائل في القـرن الثـاني الهجـري، وفي القـرن الثـالث اهتموا بـرواية الشـعـر وجمعـه واتخذوا طرائق صـارمـة في نقـد الشـعـر والعناية به. وأجمعـوا على مـوازين دقـيقة في تخير الفصيح، وأكبر الظن أنهم أهملوا من هذه النصـوص مـا لم يتـفق ومـا قـرروه من ضوابط وقواعد. وبسبب من هذا خلا ديوان الشـعـر العربي القديم من نماذج اللغات التي استبعدوها لبعدها عن حيز الفصاحة الذي رسموه »[2].

وبطبـيـعة الحال إن هذا الأمر حال دون دراسة اللغة دراسة وصفية شاملة تمكن النحـاة من إسـتـخـلاص النحـو من مجمـوع نصوصـها. وبالتالي معرفة التطور الذي مـر به هذا النحو، الأمر الذي دفع ببعض المستشرقين إلى أن يقول : «الذي منع علماء الشرق ـ مع بذل الجهد العجيب في درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو، ومن جهة المفردات ـ عن الإعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعـد الإسـلام سـبـبان مرتبطان، أحدهما بالآخر: أولهما مداومتهم على السؤال

---

(١) فصول في فقه العربية / ٦٢.

(٢) العربية بين أمسها وحاضرها /٧٨ - ٧٩.

الجائز في اللغة وضده، وعلى المنع عن كثير من العبارات. وهذا وإن كان واجب نافعاً فهو عمل المعلم لا العالم، فالعالم يفصح عما يكون في الحقيقة لا عما كان ينبغي أن يكون والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة، فإن نسى هذه النصيحة، واجتهد أن يقهر حياة اللغة، ويعوقها جازته وغفلت عن تعليمه فيتسع إذاً الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية، وما يعلمه النحويون كما تشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية، والسبب الثاني : اعتقاد علماء الشرق أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم. وهذا حكم غير علمي...»[1].

ومما تقدم ندرك أن إستنباط النحو كان وقفاً على اللغة المشتركة التي كونت منها لهجة قريش الجانب العام المتغلب من اللغة الفصيحة الشائعة، ومن أجل ذلك عد النحاة كل لهجةٍ تعارض في تركيبها وبناء كلماتها هذه اللغة المشتركة لهجة شاذة تنزل عن مستوى الفصحى، ولم ترق إلى مستوى الاستعمال، لذلك بقيت محصورة لا تتعدى النماذج التي وجدت فيها.

ولما كان الشعر نموذجاً للغة المشتركة التي ارتفعت فوق مستوى العامة واختلف في إدراكها قرباً لفهمها، أو بعداً عن استيعابها، كان القرآن يمثل اللغة المشتركة المتكاملة الشاملة فإذا « ... اتخذنا القرآن الكريم نموذجاً للغة المشتركة، وبحثنا في المستوى القرآني أمام العرب، وجدناهم ينظرون إلى القرآن الكريم، وإلى أسلوبه نظرة أسمى حتى من آثارهم الأخرى، ذلك لأنه تحداهم، وعجزهم، ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله وإننا نرى هذا واضحاً في كلام العلماء القدماء حين بحثوا إعجاز القرآن، ووصل ببعضهم القول إلى حد أن أكد لنا أن إعجازه لا يدركه إلا من أتقن الشعر والخطابة والكتابة، وجميع الأساليب اللغوية المعروفة...» [2]، ومع ذلك، وعلى الرغم من كون القرآن نصاً لغوياً، فلم يعن

---

(١) التطور النحو / ٣١-٣٢.

(٢) فصول في فقه العربية /٦٦.

النحاة بإستنباط النحو منه » ولعل النحاة لم يكثروا من الاستشهاد بالقرآن ـ وهم على خطأ كبير ـ بسبب من أن أصحاب القراءات لم يكونوا من المتضلعين في العربية...»[1].

ومما تقدم ندرك أن هذا النحو الذي بين أيدينا، لم يستنبط من العربية في جميع لهجاتها وأساليبها، وفروعها. إنما استنبط من هذا القسم الذي يمثل اللغة المشتركة، والذي سموه بالمطرد، وبقى القسم الأوفر من النصوص اللغوية مطروحا والذي سموه شاذاً، فالأصل في «... موضع أطرد في كلامهم، التتابع والاستمرار... وأما مواضع شذذ في كلامهم، التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما إستمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما...»[2].

والشاذ في كلام العرب ـ عند إبن السراج وتلميذه أبي علي ـ ثلاثة أقسام « شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس وشاذ عنهما» [3] فالشاذ « ... في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر، ويدع، وكذلك قولهم : مكان مبقل هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل... ـ و ـ المطرد في الإستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، أخبرنا أبو بكر... عن أحمد بن يحيى، قال : يقال: إستصوبت الشيء، ولا يقال استصبت ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة...

والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود،

(١) العربية بين أمسها وحاضرها /٧٩.
(٢) المزهر ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .
(٣) العسكريات/ ٥ ب .

ورجل معوود من مرضه...» (١) والمعروف أن إبن السراج كان يفضل قياس الجمع على المثال المفرد النادر ـ وهذا الرأي ليس رأي إبن السراج وحده، إنما هو رأى جمهور البصريين الذين ردوا به على الكوفيين ـ قال : «... فينبغي أن تعلم أن القياس إذا أطرد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشذ منه. وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهباً، أو نحا نحوا من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه، قال: وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع في كلام، ولا نحو، ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث، واتباع القصاص في الفقه، وفيه لا يقال: هذا وأجازه أهل الكوفة: واحتجوا بقول الراجز:

جارية في درعها الفضفاض   أبيض من أخت بني اباض

قال : البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه..(٢)

ومهما يكن الأمر فإن لدراسة اللهجات الشاذة التي لم يؤخذ بها، والتي خرجت عن نصوص الفصحى أهمية كبيرة ذلك لأننا في دراستنا لها نستطيع أن نتعرف على الصلة التي تربطها بالفصحى وخاصة تلك التي لم نعرف انتماءها إلى قبيلة من القبائل العربية التي قد تبتعد أو تقترب لهجتها من اللغة الفصحى.

وغالباً ما تكون علاقة اللهجة باللغة الفصحى علاقة الخاص بالعام، وذلك لأن «بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع، وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر إتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث

---

(١) المزهر ١/٢٢٧ – ٢٢٩، العسكريات/ ٥ ب، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٥ – ٢٦.
(٢) المزهر ١/٢٣٢.

فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللغات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي ما اصطلح على تسميتها باللغة، فاللغة تشمل عادة على لهجات لكل منها ما يميزها...»[1].

وكانت اللهجات التي استبعدت عن مجال الدرس النحوي هي لهجات القبائل التي ذكرها السيوطي حيث قال «...بالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان، وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثر نصارى الشام يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب والنمر، فأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم النبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم...»[2].

ولقد اتضحت مظاهر هذه اللهجات في القراءات القرآنية النادرة الشاذة وفي لحن العامة، والنماذج الشعرية الشاذة.

أما بالنسبة للقراءات، فقد كتب فيها الكثيرون من بينهم أبو علي النحوي في كتابه (الحجة في القراءات السبع) وإبن خالويه في كتابه (مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع) وإبن جني في كتابه (المحتسب). وقد قسم إبن جني القراءات إلى نوعين: أحدهما اجتمع عليه قراء الأمصار، وجاء في كتاب إبن مجاهد الذي فسره أبو علي في كتاب الحجة فيما بعد. والثاني شاذ نادر، ومع شذوذه فهو مساو في الفصاحة للنوع الأول يقف إلى جانبه، لا تضعف أسبابه،

---

(١) في اللهجات العربية/ ١٦.

(٢) المزهر /١/ ٢١٢.

ولا تنزل به عن مستوى ما جاء في قراءات إبن مجاهد، وقد أكد هذا الكلام في باب ثان سماه (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) (١) **فإذا كانت اللهجات كلها** حجة، فلابد من دراستها - إذن - لمعرفة ما جاء فيها - على الأقل - من شذوذ يند عن النصوص التي استنبط منها القواعد النحوية المألوفة لدينا لكي نطلع على مقدار بعد أو قرب نحونا هذا الذي بين أيدينا من ذلك النحو الشاذ المطرح الذي جاء في هذه القراءات الغربية.

أما اللحن، فيعني مدلولات كثيرة منها اختلاف اللهجات في النطق إعراباً وبناء، ومنها اختلاف اللهجات في تحريك الكلمات واسكانها في الآخر، ومنها الغلط الذي شاع مؤخراً[٢].

فمن اختلاف القبائل في الإعراب - مثلاً - الخلاف بين الحجازيين والتميميين في نصب ورفع كلمة (المسك) في رواية الزجاجي عن أبي محمد اليزيدي (يحيى بن المبارك) قال: «كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء فجاء، عيسى بن عمر الثقفي فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني إنك تجيزه؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع فقال له أبو عمرو: هيهات، نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي ألا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي ألا وهو يرفع . ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وقال لخلف الأحمر: تعال أنت يا خلف. إمضيا إلى أبي مهدية، فلقناه الرفع، فإنه يأبى، وأمضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فإنه يأبى. قال أبو محمد فمضينا إلى أبي مهدية فوجدناه قائما يصلي، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما؟. فقلت: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، فقال: هاتاه. فقلنا: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال : أتأمرني بالكذب على كبر سني؟! فأين الزعفران؟ وأين الجادي؟ وأين بنة الإبل الصادرة؟ فقال خلف: ليس الشراب إلا العسل. قال :

---

(١) الخصائص ٢/١٠

(٢) دراسات في اللغة ١٩٢-٢٠١ (الثقافة العامية في التاريخ).

فما تصنع سـودان هجـر مـا لهم غير هذا التـمر؟! فلما رأيت ذلك قلت له: كيف تقـول: ليس الأمـر إلا طاعـة الله والعمل بها؟. فقال: هذا كلام لا دخل فيه ليس مـلاك الأمـر إلا طاعـة الله، والعـمل بها. (فنصب) فلقناه الرفع فأبى. فكتبنا ما سـمـعناه منه. ثم جئنا إلى المنتـجع فقلنا له: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟. ونصـبنا. فقال: ليس الطيب إلا المسك (ورفع) وجهدنا به أن ينصب، فلم ينصب فـرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد، فأخبرناه بما سمعنا. فأخـرج عـيـسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال: بهذا سدت الناس يا أبا عمرو» (١). وفي رواية السـيـوطي (قـال أبي المهدي: ليس هذا لحني ولا لحن قـومي) الحـركات والميل إلى السكون في آخر الكلمات رواية أبي العيناء قال: «ما رأيت مـثل الأصـمـعي قط: انشـد بيـتـاً من الشعر، فاختلس الإعراب. ثم قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدرج. وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب إجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أن إبن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب، ولا تتفيهق فيه، وسمعت يونس يقول: العـرب تشـام الإعراب، ولا تحققه، وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: العرب تقع بالإعـراب وكأنها لم ترد. وسمعت أبا الخطاب يقول : إعراب العرب: الخطف والحذف، قال: فتعجب كل من حضر...» (٢). وهذا يشير إلى أن الإعـراب لا يتمكن منه الإنسـان إلا إذا كـان على درجة عالية من الرقي والتقدم فإنتشار «اللحن في مختلف الطبـقـات دليل على أن هذا الإعراب ثقيل لا تحتمله سليقة العرب اللغوية وكـان ذلك في صـدر الإسلام، وقبل أن يتم اختلاط العرب بغيرهم ذلك الإختلاط العظيم الذي تم في العـصـور المتأخـرة ثم أن شـيـوع اللحن لم تسلم منه طبقة المثقفين، ولا العلية من القوم ولا العلماء...» (٣).

أما الشواهد الشعرية التي خرجت على المألوف مما اتفق عليـه من فصيح

---

(١) أمالي الزجاجي ٢٤١ - ٢٤٣. والمزهر (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ٢/٢٧٧.

(٢) نثر الدرر (مخطوط) ٧/٧٦٥. وربيع الأبرار (مخطوط)/٤٥

(٣) فقه اللغة المقارن/ ٢٧.

اللغـة، فـقد كانت تجري في، إتجاهين إثنين: أحدهما لاشك في أنه كان يمثل لهجة من لهجات العرب التي كانت قد شذت، وهذا كثير في اللغة ملأ بطون كتب اللغة، والنحـو، والمعـاجم، والتفسير، والبلاغة، والثاني: أمـا كـان قد جاءت فيه ضرورة شـعرية اضطرت الشاعر أن يسلك إليها السبيل أثناء النظم مخالفاً القواعد، وأما كـان قـد صنع من قـبل النحـاة واللغويين وغيرهم من أجل حجة يدلون بها، أو قـضـية يهفون لإنتصارهم بها، أو رواية ينتحلونها كما فعل خلف الأحمر فقد « ... قـيل الكثير في مسألة الانتحال في الشعر ذكر ذلك المتقدمون، ويكفي أن نذكر قـول المفـضل الضـبي الذي ذهب فـيـه إلى أن الشعر الجاهلي قد نال من خلف مـاهجنه، وأفـسـده فـلا يصلح أبداً وقد فصل القول إبن سلام الجمحي في هذه المسألة، ثم كان للمحدثين في عصرنا مشاركة في هذا الموضوع.

وأول من بحث في ذلك المسـتشرقـون مـثل نولدكه الألماني، وباسيه الفرنسي، ومـرجـيلوث الإنكليـزي، كما شـارك في ذلك العلماء العـرب، ولا ننسى مشاركة الدكتور طه حسين...»[١].

وكـذلك الضرورات الشـعـرية، فـقـد جـاءت في نماذج كـثيرة من الشـواهد الشـعـرية، وفطن لها القـدمـاء من الباحثين قال السيوطي: «... قال الشيخ بهاء الدين مـقـتضى ذلك أيضاً أن كل ضرورة ارتكبها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن الفـصـاحـة، وقـد قال حازم القرطاجني في منهاج البلغاء: الضرائر الشائعة منها المسـتـقـبح وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس. كصرف ما لا ينصرف، وقد تسـتـوحش منه في البـعض كـالأسماء المعـدولة، ومـد الجـمع المقصور، وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصـلاً في كلامهم كقوله: أدنو فأنظور، أي انظر، والـزيـادة المؤدية لما يقل في الكلام كـقـوله: فأطأت شـيمالي، أي شمالي، وكذلك النقص المجحف كقوله: درس المنا بمتالعٍ فأباناً:

وكذلك العدول عن صيغة إلى أخرى كقوله:

---

(١) العربية بين أمسها وحاضرها/١٤٥.

جدلاء محكمة من نسج سلام أي سليمان ـــــــــــــــ»[1].

غير أن النحـويين إعتلوا لصحتها مختلف الأسباب والعلل، لأن منهم من كان يعتقد بالسليقة [2] «وأنهم كـانوا يرونها مـرتبطة بالجنس والوراثة، ولذلك كـان كـثير منهم لا يجرؤ على تخطئه الشـعـراء الذين كـان يضطرهم وزن الشـعـر ومـوسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوي في بعض الأحيان سواء في بنية الكلمة أم في الإعـراب، ولم يـكـن كـثير من هؤلاء اللغـويين، والنحـويين، يعترف بما يسـمى ضرورة الشـعـر، فلم يكونوا يتـصـورون أن يخطىء شـاعـر في هذه اللغة لأنه يتكلمـهـا بالسليقة في نظرهم، فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجا عن المألوف في القـواعـد راحوا يلتمسون له المعاذير، والحيل، ويتكلفون في التأويل، والتخريج ما لا يحتمل»[3].

ويؤيد ذلك ويؤكده عبد العزيز الجرجاني حين قال : «... دونك هذه الدواوين الجـاهلية، والإسلامية، فأنظر، هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت واحد أو أكثر لا يمكن لعـائب القـدح فيه. أما في لفظه ونظمه أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه...» [4] ثم قـال بعد ذلك . «... ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحـتـجـاج إذا أمكن تارة بطلب التـخفيف عند توالي الحركات ومرة بالإتباع والمـجـاورة ومـا شـاكـل ذلك من المعـاذير المنتـحلة وتغـيير الرواية إذا ضـاقت الحجة...»[5].

ومـهما يكن الأمر في نهاية حديثنا عن الشواذ لابد أن نخلص إلى القول في أن هذه الشواذ التي اقتصرت على نصوصها ولم تتعدها إلى مرحلة التقعيد كانت قد

---

(١) المزهر ١/١٨٨ - ١٨٩. وأنظر في هذا الميدان الشواهد والإستشهاد في النحو (حمل الشواهد على الضرورة) ١٦٢ - ١٦٦.

(٢) فصول في فقه العربية ٧٨ - ٨٩.

(٣) فصول في فقه العربية / ١٤٢.

(٤) الوساطة / ١٢.

(٥) الوساطة/ ١٥.

نالت اهتمام أبي علي النحوي فدرسها دراسة مستفيضة، وتتبعها في مختلف كتبه لاسيما في كتابه الشيرازيات حيث استنبط لها مقاييس سميناها ـ في دراستنا لها ـ بالمقاييس المهملة التي كانت قد شملت الشاذ، والفاسد، والمحال، والمرفوض [(١)].

٣ ـ البناء والأعراب :

ولقد كانت مشكلة الشذوذ والفصاحة مرتبطة بالاعراب أيما ارتباط، فالكلمات والجمل التي أطرد إعرابها فهي فصيحة جاءت على لغة العرب الصحيحة، وما لم تجر عليها ضوابط الإعراب فهي شاذة. والإعراب في اللغة يعنى الإيضاح، أي إيضاح معنى الكلام، وإبانته بأن «يتكلم الإنسان بطريقة العرب في كلامهم، وذلك بأن يبين وفقاً لقواعد لسانهم...» (٢). وفي النحو هو : تغير أواخر الكلمات بتغير العوامل الداخلة عليها بالرفع، والنصب، والجر، والسكون (٣) ووصفه السيوطي بأنه « الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من إستفهام. ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد...» (٤). ثم قال : «... فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب لم يوقف على مراده فإذا قال: ما أحسن زيدٍ ؟ أو ما أحسن زيداً، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ...» [(٥)]والإعراب قديم وردت لفظته في النصوص الآشورية والسريانية، فهو إذن يشكل عنصراً مهما

---

(١) الشيرازيات ١ /٧٩ - ٨٢ (فصل القياس والسماع).

(٢) الأصول ٤٦/١ - ٥٤، والإعراب عن قواعد الإعراب، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٥٤٧/٨. وأنظر/ اللسان (عرب) (دار صادر) ٥٨٨/١.

(٣) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٥٤٧/٨.

(٤) المزهر ٣٢٧/١.

(٥) المزهر ٣٢٩/١.

من عناصر الإستعمال في اللغات السامية القديمة[1].

والبناء في اللغة التشييد، وتكوين الشيء، وفي النحو: ملازمة الكلمات حالة واحدة، أما حركة وإما سكوناً، على الرغم من دخولها في نسيج جملي.

ولقد صمت غالبية الباحثين القدماء عن الخوض في طبيعة البناء وأسبابه، ولم يزيدوا على الإشارة إليه إشارات خاطفة تتعلق بوصف طبيعة حركاته في أن أصلها السكون. قال سيبويه: «زعم الخليل أن الفتحة، والكسرة، والضمة زوائد، ومن يلحقن الحروف ليوصل المتكلم به، والبناء هو الساكن لا زيادة فيه...»[2].

والبناء قديم قدم الإعراب ـ كما أشرنا إلى ذلك من قبل ـ ومما يؤيد ما نذهب إليه قول الزجاجي في أحد عناوين كتابه الإيضاح وهو «باب القول في الإعراب ولم دخل الكلام» [3]. وفيه يشير إلى أن الكلمات مبنية ثم أعربت في نسيج الكلام. ويدعم ذلك أيضاً قوله: «المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء ـ الأفعال والحروف، هذا هو الأصل ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب، فأعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها، فكل إسم رأيته معرباً فهو عل أصله، وكل إسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها»[4].

فمن النص المتقدم ندرك أن بعض الكلمات كان مبنياً ـ أصلاً ـ وأن البعض الآخر كان أصلاً معرباً، وقد أثبت ذلك كثير من الباحثين خلال دراستهم للغات

---

(١) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٩/٧. واللغة والنحو ٧٨-١٤٩ (نشأة النحو العربي).

(٢) الكتاب ٢/٣١٥.

(٣) إيضاح الزجاجي /٦٩.

(٤) إيضاح الزجاجي /٧٧.

حيث أن في تدليلهم على قدم الإعراب برهاناً على قدم البناء، إذ أن الإعراب « كان موجوداً في جميع اللغات السامية ثم خف حتى زال من أكثر اللغات، ونرى له أثراً يدلّ عليه في العبرانية في حالتي المفعول به، وفي ضمير التبعية، وفي السريانية، والبابلية في ضمير التبعية... »[1].

والبناء والإعراب كان موضع اهتمام النحاة القدامى، والمحدثين، وأول نص وصلنا عنه ما جاء في كتاب سيبويه حيث قال مراقباً أواخر الكلمات : « وهي تجري على ثمانية مجار على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة اضرب. فالنصب والفتح في اللفظ واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها ألا وهو يزول. وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب... »[2].

إذن كان التفريق عند سيبويه بين هذه العلامات من ناحيتين: الأولى علامات الإعراب التي تحدث بسبب عامل مؤثر يسبق الكلمة، وتزول هذه العلامات بزوال ذلك المؤثر الذي سموه (العامل). والثانية علامات البناء التي لم تحصل نتيجة عامل بل محض لفظ لا غير.

وقد نظر تلامذة سيبويه، واللاحقون من بعده في هذه العلامات، فكانوا كلهم عيالاً عليه، لم يخرجوا على ما جاء به، ولم يأتوا بجديد عدا قطربا الذي خالف الجميع.

أما أبو علي فقد حرص كل الحرص على آراء سيبويه، وأجهد نفسه لإثباتها

(١) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨/٥٤٧.

(٢) الكتاب ١/٣، وأنظر /اللسان (بولاق) (بنى) ١٨/١٠٢.

في كتابه أقسام الأخبار (١). وكـتابه الإيضاح العضدي قال: « الإعراب أن تختلف أواخـر الكلم لاخـتـلاف العـامل. مـثـال ذلك : هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، فـالآخـر من هذا الإسم قـد اختلف بإعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي.

هـذا، ورأيت، والبـاء في مـررت برجلٍ. فـهـذه عـوامل كل واحـد، منهـا غير الآخر...» (٢). ثـم قـال والـبـناء «... خـلاف الإعـراب وهو أن لا يختلف الآخـر باخـتلاف العامل ...» (٣). وقـد تعـرض للبناء والإعـراب في كـتـابه العسكريات، والحق يقال: إن (باب الإعراب والبناء) كان أطول بحث وصل إلينا عن هذا الباب منذ بدء الدراسة النحوية حتى عصر أبي علي، غير أنه لم يأت بجديد فيه.

إذن هذه خـلاصـة مـا توصل إليـه النحـاة من البصريين والكوفـيين ـ عدا قطربا ـ الذي رأى أنّ هذه الحركات جيىء بها للوصل قال: «وإنما أعربت العرب كـلامـهـا لأن الإسم في حـال الوقف يلزمـه السكون للوقف، فلو جـعلوا وصله بالسكون أيضـاً، لكان يلزمـه الإسكان في الوقف، والوصل، وكـانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التـحـريك، جـعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كـلامـهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين سـاكنين في حـشـو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع السـاكنين يبطئون، وفي كـثـرة الحـروف المتـحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كـلامـهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان» (٤) وكـان قطرب مـسبوقاً بمقالته هذه برأى الخليل الذي نقله سـيبويه في كتابه حيث يقول : «زعم الخليل أن الفتحة، والكسرة، والضـمـة، زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه...» (٥).

---

(١) أقسام الأخبار في مجلة المورد، المجلد ٧-العدد٣- المسألة ٩ ص ٢١٣.

(٢) الإيضاح العضدي ١/١١.

(٣) الإيضاح العضدي ١ /١٥.

(٤) إيضاح الزجاجي ٧٠ - ٧١.

(٥) الكتاب ٢ / ٣١٥.

هذا مـا حـصل قديمًا من الاختلاف بين النحاة، الذي تمثل باتجاهين: الأول رأى أن الحـركات دوال على معان ـ كما مر سابقاً ـ وكما قال الزجاجي من «... أن الأسماء لما كـانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليـها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ...» (١). والثاني رأى أنّ هذه الحركات جيىء بها للوصل.

ولقـد إستمر هذا الخلاف إلى العصر الحديث بين النحاة، فكان غالبية النحاة يرون مـا رآه سـيـبـويه، وأصـحـابه. وكان البعض الآخر منهم الدكتور إبراهيم أنيس يرى مـا رآه قطرب قـائلاً : «... ترجح أن حـركاتنا الإعرابية ليست رموزاً تشير إلى الفـاعليـة،، أو المفـعـولية، أو غير ذلك...» (٢) إنما هـي لـوصل الكلمات. ونظرية الدكـتـور أنيس هذه مرفوضة لأنها على ما يقول (ترجيح) والترجيح لا يحكم له، ويردها مـا عليـه إجماع النحاة قديمًا وحديثاً ويزيدها بطلاناً ما أثبته علماء الساميات من أنّ الحركات موجودة في هذه اللغات لغرض معنوي.

وينفـرد المرحـوم الأسـتاذ إبراهيم مصطفى برأي خاص حيث يرى أن هذه الحـركـات دوال على معان ـ عدا الفتحة ـ التي هي الحركة الخفيفة المستحبة في التعبير، والتي يميل إليها المتحدث تخلصا من الثقل الذي يصادفه(٣).

ولقـد عـالج علماء النحـو قـضـيـة الإعراب وعلاماته في آخر الكلمات ـ كما أسلفنا ـ وبينوا لماذا وضـعـت هذه العـلامـات في الآخر، ولم توضـع في البداية، أو الوسط، ويمكن أن نمـثل خلاصة آرائهم منذ عصر الخليل حتى الآن بأجوبة أبي علي النحوي حيث قال : إن قال قائل : لم آثر الإعراب آخر الأسماء دون أوائلها؟ قيل: للنحويين في هذا خمسة أجوبة(٤):

---

(١) إيضاح الزجاجي/ ٦٩.

(٢) من اسرار اللغة / ٢٠٦ – ٢٠٧.

(٣) أحياء النحو /١٠٧.

(٤) اقسام الأخبار لأبي عل النحوي في مجلة المورد م ٧ – العدد ٣ المسالة ٩ – ص ٢١٣.

الأول : إنهم فعلوا ذلك أرادوا أن يذكروا الإسم كله، ثم أعربوه بعد اتمامه يذهبون إلى أن الإعراب/ ٤ آ ب، لا يدخل إلا على حرف فارغ آخر حروف الإسم، لأنه مبني على الوقف عليه فخصوا بالإعراب الحرف الذي لا يكون إلا عليه، لأن حركة البناء لا تصل إليه، وتجب فيه.

الثاني : إنهم جعلوا الإعراب آخر الإسم، ولم يكن أوله، ولا وسطه، إشفاقاً من تغيير بناء الإسم، وذلك أنهم لو قالوا : هذا بكر. وهم يريدون بكرا لألتبس بفعل كقولهم : عضد، ولو قالوا: مررت بعمرو وهم يريدون بعمرو لالتبس بفعل نحو عمل وجبل.

الثالث : إن آخر الإسم يخص بالإعراب من أجل أن أول الإسم لا ينقل من الحركة إذ الابتداء بساكن لا يمكن، والإعراب لا يدخل إلا على حرف أصله السكون، ولم يصلح دخول الإعراب على وسط الإسم، لما يحصل له في بعض الأسماء الرباعية، وما يجري مجراها، فخصوا به آخر الإسم لأنه أبدا متحصل معروف أصله السكون، والخلوة من حركات الأبنية.

الرابع : إن الإعراب لا يصلح في أول الكلام، لأن منه الجزم، والجزم سكون، والابتداء بساكن ممتنع، ولم يجز أن يجعل الإعراب وسط الإسم، ويسكن آخر الإسم لعلتين: أحدهما علة البناء وإن كان محركاً لتكميل الصياغة، وتصحيح البنية، ولا يصلح دخول الإعراب على حرف متحرك. والعلة الأخرى أن آخر الإسم لا يجوز أن يلزم السكون، وحركته غير منتقلة كي لا يلتبس بالأدوات نحو : هل.

الخامس : إن الأسماء لما كانت تدل على الأعيان، وتفرق بين الأشخاص، وكان الإعراب يفرق بين الأسماء في الفعل، والحدث لم يجب الإعراب إلا بعد تحصيل العين، لأن الفرق في الحديث، والفعل لا يقصد به قصده حتى يتحصل علم الشخص، ويثبت الفرقان».

والخلاصة من هذا البحث يمكن أن نقول فيها أن أبا علي كان رائداً من بين

النحـاة في دراسـة الجملة والشواذ وشارحاً ببراعة رأى سيبويه في أقسام الكلام، والبناء والإعراب.

أما في الجملة فقد كان يراها كما أسلفنا تقسم إلى

أ ـ إسمية

ب ـ فعلية

ج ـ ظرفية

د ـ شرطية

هـ ـ جملة نداء

و ـ جملة قسم

غير أن الزمخشري قسـمـها إلى أربعـة أقسام هي «فعلية، إسمية، شرطية، وظرفـيـة، وذلك زيد ذهب أخـوه. وعـمرو أبوه منطلق. وبكر أن تعطه، يشكرك. وخالد في الدار...»[1] وقال إبن يعيش « وهذه قسمة أبي علي...»[2].

والتـقسيم الأول هو تقسيم عام للجمل، أما التقسيم الذي ذكره الزمخشري، وأقره إبن يعيش لأبي علي فهو ينطبق على جملة الخبر ليس إلا. وقد استقل بهذا التقسيم بعد أن أقر تقسيم أستاذه أبي بكر كما أسلفنا فيما تقدم.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٨.

(٢) الإيضاح العضدي ١/ ٤٣ ، وشرح المفصل ١/ ٨٨.

التحقيق

عملي في التحقيق

١ـ حاولت أن أجعل عناوين الأبواب بشكل بارز يوحي بمضمونها.

٢ـ وضعت علامات الترقيم من فواصل، وفوارز، وعلامات تعجب، واستفهام، ونقاط...الخ.

٣ـ صححت بعض الكلمات التي توهم في رسمها.

٤ـ أضفت بعض الكلمات انسجاماً لمقتضى الكلام.

٥ـ خرجت الآيات، وأشرت إلى مكانها في المصحف الشريف: ونسبتها إلى سورها.

٦ـ أرجعت القراءات في الآيات التي فيها قراءات ـ إلى أصحابها من مظانها الأساسية.

٧ـ ترجمت لشعراء الشواهد، واللغويين والنحاة الذين جاءت أسماؤهم في النص.

٨ـ خرجت الشواهد الشعرية من مظانها الأساسية.

٩ـ خرجت آراء النحاة، واللغويين، ـ قدر المستطاع ـ من المصادر الأصلية.

١٠ـ فسرت بعض الكلمات الغريبة.

١١ـ وضعت فهارس للآيات، والشواهد الشعرية.

النص محققا

(١)

ـ هذا باب علم (ما) الكلم من العربية ـ

٢ آ / أعلم أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: إسم، وفعل، وحرف. فالإسم : ما اقتصر سيبويه في تعريفه في أول الكتاب (٢) على المثال، وقفا كثير من أصحابنا (٣) أثره في ذلك.

وقد ذَكر في الكتاب ما يخصصه من القبيلين الآخرين (٤). وذلك أنه قسمه إلى المعرفة والنكرة. وقسم حروف المعرفة، وذلك مما يدل على معرفة الإسم، وعدد الحروف في أول الأبنية. وحد الفعل في أول الكتاب (٥).

وإذا عرفَ من هذه الأشياء الثلاثةِ شيءٌ على الوجهِ الذي ذكرنَا، امتازَ الثالث منهما ولم يستبهمْ.

وقد وصفَ الإسمَ أصحابنا بغيرِ شيء. فالذي كان يعول عليه أبو العباس في تعريفهِ، وصفته المخصصةِ لهُ: إنهُ ما جازَ الأخبار عنه (٦) ومثال الأخبارِ عنهْ

---

(١) زيادة من الكتاب ١/٢. وأنظر أقسام الاخبار في مجلة المورد، المجلد ٧ - العدد ٣ سنة ١٩٧٨م. المسألة ١٤ص ٢١٦.

(٢) الكتاب ١/٢.

(٣) يقصد بأصحابه، البصريين الأوائل.

(٤) يقصد بالقبيلين: الأفعال والحروف.

(٥) الكتاب ١/٢.

(٦) المقتضب ١/٣ وشرح المفصل ١/٢٢. وتعريفه هنا يختلف عما ورد في شرح المفصل.

كـقـولنَا: قـامَ زيد، وزيدٌ منطلقٌ، وهذا وصفٌ يشـملُ عامَّـة الأسماء. ولا يخرج منه إلا اليـسير منها وذلكَ (مثل) [١] إذ، وإذا لأنهما عند النحـويين مَن الأسماء. ومع ذلكَ لا يجوزُ الإخـبارُ عنهما [٢]. ويدل على أنهما إسمان قـولنا : القـتالُ إذَا جـاء زيدٌ. فـيكون خبراً عن الحـدثِ. كما تقولُ: القتال يومَ الجمعةِ، فيكونُ خبراً. وأمـا إذْ، فإنه يضافُ إليهِ الإسم في نحوِ: يومئذٍ. وحينئذٍ. ويقع خبراً عن الحدثِ كاذا.

وهذه الأسماء التي تجريها [٣] على هذا الوصف الذي وَصَف به أبو العـباس الإسم، إنها ليـست مـتمكنة في الإسمية، ولا يكاد النحويونَ يطلقون عليها الإسم مطلقاً حتى يعـتبروهُ بغيرهِ. فكل ما جاز الإخبارُ عنه من الكلم فهو الأسمُ - وإنْ لم يكن كل إسم يجوز عنه الإخبارُ ومثل هذا الوصف في شموله علامة الأسماء، مـا وصـفـه به أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ - وهذا الوصف يشـمل كثيراً (من) [٤] الأسماء. وإنْ كـانَ بعـضـها لا يدخلُ عليهِ حرفُ الجـر (كيفَ)، لأنه إسم بدلالةِ أنه لا يتألف من إسم كانَ فيه كلامٌ مفيدٌ مستقلٌ. ولا يظن أنه فـعلٌ. ولا يجوز أن يكونَ حـرفاً لما ذكرناه، مع ذلك فحرف الحرفَ لا يـدخـلُ عليـه، كما لا يدخل على الأسماء التي (كـيفَ) دالٌ عليـهـا، والأسماء المسـمى بها الأفعالُ مثل : نزالِ، وتراكِ، وصه، ومع ونحو ذلك (فهي) [٥] أسماء عندَ النحـويَيَن، ولا ويجوز دخـولُ حرفِ الجرّ عليها، إلا أنّ هذا الوصفَ يشمل أيضاً عامة الأسماء.

وأعـلـم أنَّ الإسـمَ يقعُ خبراً كما يكون مخبراً عنه وذلك نحـو: زيدٌ أخـوكَ. وعمروٌ منطلقٌ. وهذا أيضاً معنى يختص به الأسمُ وليس كذلك الفعلُ، والحرفُ.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (عنها) توهما.

(٣) في الأصل (تجريه) توهما.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقضيها السياق.

وقد وصفَ الإسمُ أيضاً بأنهُ: ما دلَّ على معنى، وذلك المعنى يكونُ شخصاً، وغيَر شخصٍ [1] ففصلَ (ما دلَ على معنى) بينَه وبيَن الفعلِ الذي يدل على معنيين. وبقوله: إن ما يدل عليه (يكون شخصاً، وغيَر شخصٍ)، بين الإسم، والحرف، فصارَ ذلك وصفاً شاملاً لجمع الأسماء، مخصصاً لها من الفعلِ والحرفِ. فإنْ قلتَ: معنى أسماء الاستفهام مثل (منْ) و(مَا) (تدل على معنى) (وعلى الاستفهامِ) [2] (فمَنْ) يدلَ على معنى، وعلى الاستفهامِ، وكذلك (ما) يدل على الأجناسِ، أو على صفاتِ من مُيزَ، وعلى الاستفهامِ فقد دل على معنيين، إذا قيل كذا أن هذه الأسماءَ تدل على هذه المعاني التي تحتها، وكان حدها أنْ تذكرَ معها حرفاً من الاستفهام. وإنما حذفت معها للدلالةِ، وما يحذف من اللفظ للدلالة، فبمنزلة المثبت فيه. ألا ترى أنك إذا ـ حذفت المبتدأ والخبر للدلالةِ، كان بمنزلةِ إثباتكَ إياه في اللفظ.

وكذلك إذا حذفت (أنْ) الناصبةَ للفعلِ مع الفاء، وما أشبه مما يلزم فيه الإضمار [3] ولا يستعمل معه الاظهار، كان بمنزلة الثابتِ في اللفظِ وفي تقديره، فكذلك هذه الأسماء لما حذف معها حرفُ الاستفهام لدلالة الكلام عليه، كان بمنزلة اثباته. كما أنها لما حذفت مما ذكرنا، كانت في تقديرِ الثبات وإنْ لم يستعمل معها إظهار. ألا ترى أنك إذا تعديت هذا الموضعَ، استعملت معه حرف الاستفهام، فإذا كان (أن) [4] التي يستعملُ معها إظهارُ (كان) بمنزلةِ المثبتِ في اللفظ. يختص الإسم / ٢ ب من الصفات دخول الألفِ واللام وذلك نحو: الرجل، والفرس، والضرب، والأكل، والعلم، والجهل. فهذا الوصف يعرف به كثيٌر من الأسماء وقد حكي.

---

(١) هذا تعريف أبي بكر إبن السراج. الأصول ١/ ٣٨.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل و (الأخبار) توهما.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

ــ اليجدع (١) في أحــرف آخــر، فدخلَ الألفُ واللامُ على الفعلِ، وذلك نادرٌ، ومن ذلكَ أيضاً جوازُ الكنايةِ (عنه) نحو : ضربتُه، وأكرمته فالكنايةُ على هذ الحدِ لا تــكــونُ إلا عــن الأسماء. ومــن ذلك دخــولُ التنوينِ المصــاحب للجــرِ، وذلك كله يختص بعض الأسماء، ولا يشــملُ جميــعــهــا إلا أن ذلك مما يعين على مــعــرفةِ الإسمِ.

وأمــا الفــعلُ، فقد وصفهُ سيبويه: بأنه أمثلةٌ أخذتْ من لفظِ أحداثِ الإسماء، وبنيتْ لما مضى، ولما يكونُ ولم يقع وما هو كائنٌ لم ينقطعْ..."(٢).

ومن أصــحــابنا من يقولُ في وصفهِ: أنه ما دل على حدثٍ وزمانٍ. ويدل على قــولهمْ هذا، إنَّا نجــد الأفــعال تتعدى إلى جميعِ أقسام الأزمنةِ معرفتها ونكرتها، ومبهمها، ومخصوصــها، كما نجدها تتعدى إلى جميعِ أقسامِ المصادرِ (٣) فلولا أنَّ فيها دلالة على مــهــمةِ اللفظِ، ما كانت لتتعدى إلى جميعِ ضروب الأزمنةِ. كما لم يتــعــدَّ مــا تتعدى الأفعال المتعدية إليهِ، فاستواؤه والمصدرَ في تعدى الفعلِ إليهما تعــديا واحــداً، دلالةٌ على ما ذكرنا من وقوعِ الدلالةِ عليه من اللفظِ، وقد قيل لَمنْ وصــفَ الفــعل بهذا الوصفِ. أرأيتم قــولكم: خلق الله الزمــان. هل يدل هذا على زمــان قلته ؟ (فإن قلتم: لا) (٣) فــســدَ الوصفُ. وأن قلتُم يدل، فقد ثبتم زماناً قــبل. وذلك ممتنعٌ لما يجيــبون به عن ذلك. أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن، ومــا يتخاطبونَ به، ويتعارفون. وهذا النحو غير ضيقٍ في كلامهم. ألا ترى قوله عزّ وجلّ: «... إنك أنتَ العزيزُ الكريم» (٤) ، وكذلك قوله :

---

(١) الكلمة من بيت شعر لشاعر من بني ثعلبة اسمه طارق بن ديسق وتمامه:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا   إلى ربنا صوت الحمار اليجدع.

نــسب له في النوادر ٦٧. ونسب للخــرق الطهوي في الخزانة (هارون) ٥/ ٤٨٢، وأنظر الشاهد رقم ٢٤.

(٢) الإيضاح العضدي ١/٧.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. أنظر/إيضاح الزجاجي/٤٨ – ٥٥.

(٤) الدخان ٤٤/٤٩.

٢ـ أبلغْ كليبا، وأبلغْ عنك شاعرها

إني الأغرُّ ، وإني زهرة اليمنِ [١]

فأجابَ جرير [٢]:

٣ـ ألم تكنْ في رسومٍ قد رسمت بها

من حاز موعظةً يا زهرةَ اليمنِ [٣]

وكـذلك قوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ، أو يزيدون » [٤] إنما هو عند كثيرٍ من أصحابنا أنهم جميعٌ إذا رأيتم مثلهم، قلتم فيهم هذا الضرب من الكلامِ. فـكـذلك قـولهم : « خلق اللهُ الزمـانَ» . يجوز على هذا الحـد الذي تجـري هذه الأمثلة (عليه) [٥] في كـلامـهم، ومـا يتعارفونه الآن والدليلُ على أن الفعل مأخوذٌ من المصدرِ [٦] إنّ هذهِ المصـادر تقع دالةً على جميع مـا تحتها، ولا تختصُ شيئاً منه دونَ شيء. ألا ترى أنَّ (الضربَ) يشملُ جميعَ هذا الحدثِ، ولا يخصُّ ماضياً مـنـه مـن حـاضر، ولا حـاضراً من الآتي. وإنَّ هـذه الأمـثـلـة تدل على أحـداث مخصـوصـةٍ، وحكمُ الخـاص أنْ يكونَ من العـامِ، ويسـتـحـيل كونُ العامِ من الخـاص، وهذه الأمثلة تدلُ أيضاً على معنيين، أحدهما يأتي من الآخـرِ. والأحداثُ تدلُ على مـعـانٍ مجردةٍ مفردةٍ، والمفردةُ في الرتبةِ أسبقُ من المركبةِ. فأما اعتلالُ بعضِ هذه الأحـداثِ لاعتلالِ الفعلِ، فلا يدلُ على أنها مشتقةٌ من الأفعالِ. كما أنَّ أسماءَ الفـاعلين لما اعـتلت بجريانها على الفعل، لم تدل (على) [٧] أنها مشتقة من

(١) البيت لبعض أهل اليمن في هجاء جريري الخصائص ٢/٤٦١ .

(٢) جـرير: هو جـرر بن عطية شاعر أموي هجاء توفي سنة (١١٦)هـ. الشـعر والشعراء ١/٣٧٤، والخزانة (هارون) ١/٧٥، والاشتقاق ٢٣١.

(٣) البيت لجرير ردا على هجاءء بعض أهلّ اليمن، وقد سماه جرير: زهرة اليمن. شرح ديوانه ٥٦٩، وروايته (حارث اليمن).

(٤) الصافات ٣٧ / ١٤٧.

(٥) (عليه) زيادة، يقتضيها السياق.

(٦) إيضاح الزجاجي ٥٦ – ٦٣. والإنصاف ١/٢٣٥ (مسالة) ٦٨ هذا رأي البصريين.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

الأفعالِ، ولو كانت ألفاظُ هذهِ الأحداثِ مشتقة من ألفاظِ الأمثلة، لوجب أنْ تتضمن الدلالةَ في لفظها على ما اشتقَّ منها، وعلى زيادةِ معنى آخر. لأن المشتقاتِ لا تخلو من هذا، فإنْ لم تدلْ ألفاظِ الأمثلة» ولو كانَ الأمر على ماقالهُ من خالفنا في ذلك، ما يأتي، ولم أر على الحاضِر دلالةً على أنها لست مأخوذةً من ألفاظِ الأمثلةِ» ولو كانَ الامرُ على ما قالهُ مَنْ خالفنا في ذلك، لكان على ما وصفت لك. ألا ترى أن المضربَ لما كان مأخوذاً من (الضربِ) ، دلّ على مكانهِ. فكذلك كان ينبغي أن يكون سبباً لهذه المصادر [1] من أن تكونَ دالةً على ما تدل عليه الأمثلةُ من المعنيين. وهذا الوصفُ الذي وصفَ به سيبويه الفعلَ لا يدخلُ عليه السؤال الذي تقدمَ، وهو أيضاً يشملُ جميع ضروبِ هذه الأمثلة، وليس كوصفِ منْ خصص فقالَ فيها لأنها تدلُ على حدثٍ وزمانٍ، لأن (من) [2] هذه الأمثلةِ ما هو عند النحويين دال على زمنٍ غير مقترنٍ/٣آ بحدثٍ، وذلك نحو : كان المفتقرةُ إلى الخبرِ المنصوب وهو عندهم فعلٌ، ومع ذلك فهو دال على الزمانِ مجرداً من الحدثِ، ومن ثمّ لزمه الخبر المنصوبُ، ولم يستعملْ في الكلامِ إلا بِهِ، وصارتْ الجملةُ بلزومِ الخبرِ ـ المنصوبِ ـ لها موازية للجملة التي من الفعلِ والفاعلِ نحو قام زيدٌ. وضرب عمروٌ، والذي وصفه بِهِ، وينتظمْ جميع ذلك ألا ترى أنّ (كان) مثالٌ مأخوذٌ من لفظِ حدثٍ دالٍ على ما مضى.

كما أن (ضرب) كذلكَ، فهذا الوصفُ إذن أصح من غيره إذ لا دخلَ عليه، وكانَ منتظمًا جميعَ ما كان من هذه الأمثلة لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرجُ عنه ما هو منه، والذي تقدمَ من هذه الأزمانِ التي وصفت بها الأسماء مما هو كالحد الشامل لجميع ما كان يصفه به شيخنا أبو بكر [3] . وهو ما دل على معنى [4] وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخصٍ. فهذا ينتظم جميعَ الأسماء

(١) يقصد الأحداث التي تقدم ذكرها (المصادر).

(٢) (من) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أبو بكر : هو محمد بن السري، المعروف بإبن السراج. عالم نحوي توفي سنة (٣١٦)هـ أنظر/ تاريخ بغداد٥/٣١٩، معجم الأدباء ١٨/١٩٧، بغية الوعاة ٤٤.

(٤) الأصول ١/ ٣٨، وشرح المفصل ١/٢٢.

ولم يقتصر فيه على قوله : (مادلّ على معنى) إذ لو اقتصَر عليه، لالتبس بالحرفِ. ألا ترى أن الحروفَ كلها تدل على معانٍ، وإنّ المعاني التي تدل عليها تكون غير أشخاصٍ. وقوله: يكونُ ما يدل عليه شخصاً ، وغير شخصٍ يخصص صفة (يكونُ) لا يشركه فيه الحرف، ولا يشركه فيه الفعل. ما يدل على حدث فيما مضى، وفيما هو كائن لم ينقطع، أو ما هو آتٍ فقد اختصّ الإسم بهذا الوصفِ من القبيلين الآخرين، كما اختصّ الفعلُ منهما بوصفِ سيبويه له، فإنْ قالَ: فانّ الحرف أيضاً يدل على معنى، والمعنى الذي يدل عليهِ غيْرُ شخصٍ فكيفَ ينفصلُ الأسمُ من الحرفِ بهذا الوصفِ مع هذا الإشتراكِ الموجود بينهما؟.

أعلم أن الفعل ينقسم بإنقسامِ الزمانِ، ماضٍ وحاضِر. وآتٍ. فمثال الماضي، ما كان مبنياً على الفتح نحو : ذهبَ. وسمع، وظرَفَ، وضربَ، ودحرج، واستخرج، ونحو ذلك. ومثال الحاضِر نحو : يقوم، ويذهب، ويظرف، ويكتب، ويصلي، وهذا الضرب الذي وصفهُ سيبويه بأنه كائن لم ينقطعْ. فهذا الضرب وإنْ كان شيءٌ منه قد مضى، وشيءٌ منه لم يمضِ، فإنه عند العربِ ضربٌ من ضروب لفعل غير الماضي، وغير المستقبلِ.

وعلى هذا عندهم حكمُ هذه الأفعال تتطاولُ أركانها، وتخرج إلى الوجودِ شيئاً فشيئاً، ويدلك على ذلك ـ من مذاهبهم ـ إنهم خصوهُ في النفي بـ (ما) فقالوا في نفيه: ما يصلي ولم ينفوه بـ (لن) كما نفوا المستقبل بها ولا بـ(لا) كما نفوا المستقبل الموجبَ بالقسمِ بها بـ (لم) كما نفوا الماضي بها، وأدخلوا لامَ الإبتداء على هذا المثالِ في نحو قولِهِ عزّ وجلّ: «... وإن ربَكَ ليحكمُ بينهم...»[1] ولم يدخلوه على المثالين الآخرين. فهذا ولفظه الأخص لفظ المضارعِ، وهو ما يلحقه الألف والنونُ، والتاءَ والياءُ في قولك : افعل أنا ، وتفعل أنتَ أو هي، ونفعلُ نحن، ويفعل[2] ويتسعُ فيوقع على الآتي أيضاً، والأصل أن يكونَ

---

(١) النحل ١٦/ ١٢٤.

(٢) الايضاح العضدي ١/ ٧ (تقسيم الفعل) .

للحاضِر، بدلالةِ أن موضعَ الضمير من المواضعِ التي ترد فيها الأشياءُ إلى أصولها، يدلكَ على ذلكَ قولهم : لزيدٍ مالٌ. فإذا أضمر، قيل: له مالٌ، فرددتَ إلى الفتحِ الذي هو الأصلُ، ومنْ ثمّ فتحتَ هذه اللامَ في المنادي المستغاثِ بهِ. ألا ترى أنه واقعٌ موضعَ المضمرِ، ولذلك بنى المفرد منه نحوَ ، « يوسف أعرضْ عن هذا...» (١). ومن ذلك أن عامةً من يقولُ: أعطيتكم درهما، فيحذفُ الواو المتصلة بالميم إذا وصلها بالمضمرِ، قالَ: أعطيتكموه. كما قال : « أنلزمكموها» (٢). ومن ذلك أنك تقولُ: واللهِ لأفعلنَّ. فهذه (الواو) من (الباء) الجارةِ، فإذا وصله بالمضمر، رجعتها، فقلتَ: بكَ لأفعلنَّ. ومثل ما أنشدهُ أبو بكر.

٤ ـ ألا نادتْ أمامةُ باحتمالٍ

ليجزيني فلا بك ما أبالي[٣]

وأنشد أبو زيد[٤]:

٥ـ رأى برقا فأوضعَ فوقَ بكرٍ

فلا بكَ ما أسال، ولا أغاما[٥]

فقد ردتْ هذه الأسماءُ مع المضمر إلى أصولها، فلما لم يقدموا الأبعدَ على الأقربِ مع المضمرِ بل قدموا الأقربَ على الأبعدِ، دل أن الأقربَ الأولّ عندهم، الأولى من الأبعد وإذا كان اللفظ الذي هو الأول، ما هو عندهم أولى، ومثل ذلك لفظا المصدر الأول نحو : الضرب والحمل هو الأصلُ للشاهد الموجودِ / ٣ ب وإنْ يقع على غيرهِ. فإنّ (أنْ) إذا وصلت بالفعل، لم تقع إلا على الماضي والمستقبل

(١) يوسف ١٢/ ٢٩.

(٢) هود ١١/ ٢٨.

(٣) البيت : لغوية بن سلمى بن ربيعة. نسب له في شرح ديوان الحماسة / ١٠٠١ ولم ينسب في شرح المفصل ٨/ ٣٤، والخصائص ٢ /١٩. والشاهد فيه دخول (الباء) على الضمير .

(٤) أبو زيد، هو سعيد بن أوس. لغوي بصري مشهور توفي (٢١٥هـ). معجم الأدباء ١١/ ٢١٢-٢١٧. نزهة الألباء ١٧٣-١٧٩. بغية الوعاة / ٢٥٤.

(٥) البيت: لعمرو بن يربوع بن حنظلة. نسب له في النوادر ١٤٦ ولم ينسب في الشيرازيات / م٤، والخصائص ٢/ ١٩ واللسان (بولاق) (اهل) ١٣/ ٣٢. والشاهد فيه دخول الباء (حرف الجر) على الضمير.

دون الحاضر، وكذلك ما كانَ دخل عليه السيْن، أو سوف مختصاً بالاستقبالِ (كأن) ما لم تدخل عليه، الزيادة بالحال أولى، كقولنا : يقومُ. قد يقعُ على المستقبل، كما يقع على الحالِ، والمستقبلُ يختص بالسين وسوفَ. ومما يختص بالاستقبالِ من هذه الأمثلةِ لاعتلاله باعتلالِ الأمثلةِ، ان بعضَ هذه الأمثلة يعتل لاعتلالِ بعضٍ. ألا ترى أن (تعدو) عدواً يعتل لإعتلالِ (يعدو)، لوقوع الواو فيه بين الكسرِ والياء فتبعتْ الأمثلة الباقية، هذا المثالَ، وكذلكَ قالوا : أنا أكرمُ فحذفتْ الهمزة مع همزة المضارعة، ثم اتبع سائر الحروف الهمزة، وكذلك اعل (قام) و(باع)، فلما اعلا إتبعا مضارعهما، وإنْ كان ما قبلُ حروف العلة منهما ساكناً، وكما لا يقول أحد. إن هذه الأمثلة مأخوذةٌ من بعض لإعتلال بعضها من أجل، بعضٍ، كذلك لا يجوز أن يكون المصدر مأخوذاً من الأمثلة لاعتلاله بعلتها في نحو، (القيام) و(زنة) و(عدة)، وصحتها في نحو : (اللواذ) بصحة الحرفِ في (لاوذ).

وأما الحرف، فما يدل على معنى في غيره (١) وذلك (كالباء) الجارةِ، و(منْ)، و(الواو العاطفة) وما أشبه ذلكَ، وهو أيضاً (ما) لا يكون خبراً. ويجوز أن يخبر عنه (٢). ألا ترى أنكَ، لو قلت: زيد حتى . أو عمرو لعلّ فجعلتهما أخباراً عن

---

(١) شرح المفصل ٨/٣. (رأي أبي علي في الحروف). وهو يناقض رأيه هنا. قال (...من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفا، لانها تدل على معان في غيرها. فإن قال: فإن القيام يتوهم منفرداً من القائم، قيل له فإن الإلصاق، والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر، ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الإسمين، ولو كان هذا كما قال، لوجب أن يكون هو الذي للفصل حرفاً، لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة أو لتؤذن أن الإسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها، ويلزم أن تكون أسماء للتأكيد حروفاً، لأنها تدل على تشديد المؤكد وتبيينه. ألا ترى أن منها ما لا يتقدم على ما قبله مثه أكتعين، أبصعين، وينبغي أن تكون الصفات كذلك أيضاً، لأنها تدل على معان في غيرها، وينبغي أن تكون كم في الخبر في نحو (كم) رجل، لأنها على تكثير في غيرها وهو تكثير الرجال، وينبغي أن تكون مثل حرفا، لأنها تدل على تشبيه في غيرها، وينبغي أن لا تكون ما حرفا في قولهم/ : إنك ما وخيراً، لأنها لا تدل على معنى في غيرها، وكذلك ما حاجبيه... وكذلك قول من قال : إنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً، ولا مخبراً عنه، فاسد لأن الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتصلة، والمنفصلة لا تكون أخباراً ، ولا مخبراً عنها...)

(٢) شرح المفصل ٨ / ٤.

الإسم، لم يجز، وكذلك لو أخبرتَ عنهما، فقلتَ: حتى منطلقٌ، أو حتى يقوم ، فجعلت ما بعدهما خبراً عنهما لم يستقم. فهذهِ جملٌ وستتبعُ ذلك زياداتٌ في كتابِ آخر إنْ شاءَ اللهُ.

هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثةِ كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهلُ العربيةِ الجمل

أعلم أنّ الإسمَ يأتلفُ مع الإسم يكون منهما كـلامٌ، وذلك نحو : زيدٌ أخوك. وعـمـرو ذاهبٌ. والفـعل مع الإسم : (نحو) [١] قـام زيدٌ. وذهبَ عـمرو. ويدخل الحـرف على كلِ واحـدٍ من هاتين الجـملتين، فـيكون كـلاماً. وذلكَ نحو: هل زيد أخـوكَ ؟. وإنّ زيد أخـوكَ. ومـا عـمرو منطلقاً. وكذلكَ يدخلُ الحرفَ على الفعلِ والإسمِ. كما دخلَ على الجملةِ المركبةِ من الإسمين، وذلك نحو : قام زيدٌ. ويذهب عـمـروٌ. ولم يضرب زيد. فأمـا قولهم: زيدٌ في الدار. والقتالُ في اليوم، فهو كلامٌ مؤتلفٌ من إسمٍ وحرفٍ، وليس هو على حـدِ قولك : إنّ زيداً منطلقٌ، ولكنه من خبرهِ الفـعلُ والإسم، أو الإسم والإسم. ألا ترى أنّ قـولك : (في الدار) ليس زيدٌ، ولا الـقـتـال في اليـوم، ولم يكونا إياهما [٢]، كـان الـكـلامُ على غير هذا الظاهرِ، ويحتـاج إلى مـا يربطهُ بما قـبله، ويعلقـه، وأن يخلوَ مـا يعلقـه بهِ من أن يكونَ إسمًا، أو فـعـلاً، وكلاهما جائزٌ، غيـرُ ممتنع تقديرهُ، وإذا كانَ كذلك، كان داخلاً في جملة مـا ذكـرناه. وقـد جـعل أبو بكر هذا التأليفَ – في بعضِ كتبهِ – قسمًا برأسه وذلك مذهبٌ حسنٌ.

ألا ترى أن الكلامَ، وإنْ كانَ لا يخلو مما ذكرنا في الأصلِ، فقد صارَ له الآن حكمٌ يخرج بهِ عن ذلك الأصلِ يدلكَ على ذلك قـولُكَ : إنّ في الدار زيداً، فلا يخلو ذلك المقدر المضمرُ من أن يكونَ إسمًا أو فعلاً – كما أعلمتك – فلو كانَ فعلاً، لم

---

(١) (نحو) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) يريد ليس الخبر صفة للمبتدأ أو جزءاً منه.

يجز دخول (أنّ) في الكلامِ. ألا ترى أنّ (أنّ) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات (أنّ)، فإن قلت فقد أنشد أبو زيد :

٦ - فليت دفعتَ الهَم عني ساعةً

فبتنا على ما خيِّلَت ناعَمْي بالِ[١]

وأنشد أبو عبيدة[٢]:

٧ - فليت كفافاً كان خيرُك كلُّه

وشرُّكَ كانَ عني مَا ارتوى الماءَ مرتويْ[٣]

ومن أبيات الكتاب :

٨ - فلو أنَّ حقّ اليومِ منكم إقامةٌ

وإنْ كانَ سرجٌ قد مضى فتسرعا[٤]

فإنَّ ذلكَ من الضروراتِ في الشعرِ للحاجةِ إلى إقامة الوزنِ، وهو يجيءُ على تقديرِ الحذفِ لاسمِ - (إنّ) المنصوب. فأما الفعلُ، فلا مدخلَ لهذهِ الحروفِ عليهِ، لأنها مشبهةٌ به، وعاملةٌ عملهُ. وكما لا يدخلُ فعلٌ على فعلٍ بلا واسطة إسمٍ، كذلكَ لا يدخلُ شيءٌ من هذهِ الحروفِ على الفعل، فلا يجوزُ إذاً أن يكونَ الفعلُ مراداً هنا، ولا يجوز أيضاً أن يكونَ المراد الإسم، لأنَّ الإسم لو كان مراداً،

---

(١) البيت لعدي بن يزيد. نسب له في النوادر/٢٥، ولم ينسب في الإنصاف ١/١٨٣ واللسان (بول) (صادر) ١١/٧٤ (العجز) والشاهد فيه دخول (ليت) على الفعل.

(٢) أبو عبيدة، هو معمر بن المثنى، ولد في البصرة، وعاش بين (١١٠هـ - ٢١٣هـ)، وكان علمًا باللغة والرواية. يعتمد عليه النحاة كثيراً في رواية الشعر. معجم الأدباء ١٩/١٦٠ - ١٦٢، البغية ٣٩٥، أخبار النحويين البصريين ٥٢-٥٤.

(٣) البيت ليزيد بن الحكم بن العاص في عتاب إبن عمه عبد الرحمن إبن عثمان بن العاص نسب له في الأمالي ١/٦٨، ولم ينسب في الإنصاف ١/١٨٤. والشاهد فيه دخول (ليت) على الفعل (كان).

(٤) البيت للراعي النميري. نسب له في الكتاب ١/٤٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/٢٢٣، والإنصاف ١/١٨٠. والشاهد فيه دخول (إن) على الفعل (حق).

مـا كان ليتخطى ذلك الإسم المرادَ، فيعملَ في هذا المظهر. فإذا لم يخل هذا الكلامُ من هذينِ، لم يجز هذا، ثبت أنَ هذا قـسمٌ ونوعٌ غيُر مـا تقدم. من ها هنا أيضاً خـالفَ حكمه حكمَ الفعلِ، فلم يجزْ تقديم ما إنتصب من الأحوالِ فيه عليه / ٤ آ في نحـو : مـا قـائمًا في الدار زيدٌ. ولو كـانَ حكمه حكمَ الفعلِ، لجازَ هذا التقديمُ معه كما جوزَ معَ الفعلِ، ومن ثم جَعله أبو الحسنِ (١) عاملاً للإسم المحدثِ عنه، ومرتفعاً بهِ، إذا تقدمهُ في كل موضعٍ (٢). كما ترفعُ سائر الأشياء الجاريةِ مجرى الفـعل من أسماء الفاعلية، والصفاتِ المشبهةِ بها. فهذا ضربٌ آخَر من تألف هذه الكلم. وأما قولهمْ في النداء: يا زيد، وإستقلالُ هذا الكلام مع أنهُ مؤتلفٌ من إسمٍ وحـرفٍ، فـذلكَ لأن الفعلَ ها هنا مرادٌ عندهم يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم : يا أُثالا (٣) أفلا ترى أن الإسم المنتصبَ لا يخلو من أن يكون العاملُ فيه فـعـلاً، ومـا هو مشبه به، أو إسمًا، فلا يجوز أنْ يكونَ العاملُ ما شبه به الفعل في نحو : (أن) و(ما) لأن ذلك العاملُ ما شبه به الفعل في نحو : (أن) و (ما) لأن ذلك لا يعـمل مـضمراً. ولا يكونُ العاملُ فيه نحو : عشرينَ وخمسة عشَر وبابهِ، لأنَّ ذلكَ لا يعـملُ مـضمراً. وهي أيضاً لا تعمل في المعارفِ، وهذا الإسم معرفةٌ، لأنه مـضـمرٌ،، فثبت أنَّ العامل فيه الفعلُ إلا أن ذلك الفعلَ مختزلٌ غيُر مستعملِ الإظهـارِ، لأنك لو أظهـرته، لكانَ على الخبر، ومحتـملاً للصدقِ والكذب، ولو كان كـذلك، لبطل هذا القسم من الكلام، وهو أحد المعاني التي تجري عليها العباراتُ. فلما وجدنا في كلامهم أفعالاً مضمرةً غيَر مستعملةِ الأظهار، وقع أنه لو أظهرت، لم تقلب مـعنى، ولم تبطل شيئاً عن حقيقتهِ، وذلك قولهم : «رأسَكَ والسيفَ» (٤) و «شراً ونفـسَكَ» (٥). كـان ترك مـا كـان إذا أظهرَ، قلب المعنى ، وإزالة عما كان

---

(١) أبو الحـسن: هو الأخـفش الأوسط سعيد بن مسعدة، نحوي بصري من الرواد الأوائل توفي سنة (٢١٥)هـ أخبار النحويينن البصريين ٣٩ - ٤٠، وأنباه الرواة ٢/٣٩ - ٤٤.

(٢) هذا الرأي في المغني (مطبعة المدني) ٢/٤٤٤ (وهو رأي الأخفش والكوفيين).

(٣) الكتاب (بيروت) (ط٢) ١/٤٠١ واللسان (بولاق) (اثل) ١٣/١٠.

(٤) شرح الأشموني ٣/١٩٠.

(٥) شرح الأشموني ٣/١٩٠.

عليـهِ، أجـرى بحسن الإظهار مع ذلك ، لأنَّ المعتَبر عنه لما كان من جنسِ النطقِ، قـامَ مـقـامَ العبارة، ولستَ تجدُ كذلك سائرَ الأحداثِ المعبرةِ عنها، ومما يبيِّن لكَ تركَ هذا الإظهـارِ، ومـعاقبةَ هذا الحرفِ للفعل (إذ) (١) تجـده يصلُ تارةً بحرفٍ وتارةً بغيرِ حـرفٍ. فـوصله بالحـرفِ كقولكَ في الإستغاثة: يا للمسلمين، ويا للهِ ووصلهُ بغيرِ الحرفِ: يا زيدُ. ويا عبد الله، ويا رجلُ إقبلْ، فصارَ في هذا كقولك : (جئتهُ، وجئتُ إليهِ) (٢) و«حشيت صدرهُ، وبصدرِهِ» (٣)، ولهذا أيضاً، ولمكانِ الياء، حـسنَ أمـالةُ هذا الحرفِ مع إمتناعِ الأمالةِ في حروفِ المعاني في أكثر الأمر، وقد أقـيـمتْ مـقامَ الأمثلةِ المخوذةِ من المصادرِ الفاظٌ جعلوها إسمًا لها، فأغنتْ عنها، وسـدتْ مسدها وصارتْ كأمثلةِ الأمرِ إذا احتملتْ ضميرَ الفاعلين، وذلك كقولهم: تراكِ، ونزالِ، ونعـاء، وصـهْ، ومه، ورويدَ وإيهِ، وما أشبه ذلكَ، وهذا إنما أُخصَّ به الأمـر، مـوضعٌ يَغلبُ فـيـه الفـعلُ، ويختص به، فـلا يستعملُ فيه غيره، فلما قـويتْ الدلالة على الفـعل هنا، اسـتـجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظِ مقامه، وهي في الـحـقـيـقـةِ أسماءُ سميتْ بها هذه الأمثلة، وهذا مثلُ حذفهم الفعلَ حيث عُلم أنه لا يكونُ إلا بهِ، وذلك قولهم: «هلا خيرا من ذلك» (٤) وعلى هذا قوله:

٩ – تعدونَ عقر النيب أفضلَ مجدكم

بني ضوطرى لولا الكميَّ المقنعا (٥)

فلم يسـتـعملْ الفعلُ بعدها (٦) لـلـدلالـةِ على الفـعل، والعلمُ بأنَ هذا الموضعَ يختص بهِ، ولم يجىءْ من هذا النحـو في الخبر إلا أحـرفٌ قليلةٌ من ذلك قولهم :

---

(١) في الأصل (إذا) توهما.

(٢) القاموس المحيط (جاء) ١/١١.

(٣) اللسان (صادر) (حشا) ١٤/١٧٩.

(٤) شرح المفصل ٨/١٤٤.

(٥) البـيت لجـرير بن عطية يهجوبه الفرزدق. ديوانه ٣٣٨، ونسب له في الخـزانة (هارون) ٢/٥٨. ونسب للأشهب بن رميلة في الكامل ١/١٦٣، ولم ينسب في الإيضاح العضدي ١/٢١. والشاهد فيه: حذف الفعل بعد (لولا) للعلم به.

(٦) يقصد بعد (لولا).

هيهات زيد. وشتان عمرو. وقالوا في مثل : «سرعان ذي أهالة»، (١) هذا قولهم عند التضجر: (أفٍ). فأما (هيهات) في قولك: هيهات زيد وقوله:

١٠- فهيهات هيهاتَ العقيقُ وأهله

وهيهات خلّ بالعقيق نواصله(٢)

فبمنزلة قولك : بَعُدَ ذلك. وبعد العقيق. والفتحةُ فيه على هذا فتحة بناء، اتبعت الألفَ التي قبلها. وقياسُ منْ أعمل الثاني من الفعلين، وهذا الذي يختارُ أصحابنا، (٣) أن يكون العقيقُ مرتفعاً، (ههياتُ) الثاني. وقد أضمرَ في الأول على شريطةِ التفسير، كما تقولُ: قام وقعد زيدٌ. ومنْ أعمل الأول، كانَ العقيقُ مرتفعا، (هيهاتَ) الأول، ويضمرُ في (هيهات) الثاني. فأما قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدونَ) (٤) فليس من هذا، ولكنَّ الفاعلَ مضمرٌ في كلِ واحد منهما، لتقدم الذكر، فالفاعلُ هو البعثُ، أو الحشْر، أو النشر، وما أشبهَ ذلك مما يدل على البعث، لأن في قوله تعالى : «أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً إنكم مخرجون» (٥) دليلاً على ذلكَ، وتقريراً لما ينكرونه من البعثِ فكأنهم قالوا: ذهابا عن قوله تعالى: «وضرب لنا مثلا ونسي خلقَه...» (٦) بعدَ (إخراجكم)، وبعد (نشركم) لتعلقِهِ بهذا الوعدِ / ٤ ب وهذه الكلمةُ تستعملُ على ضربين، مفتوحة، ومكسورة، فمنْ فتحها جعلها كلمة مفردة، والوقفُ عليها بالهاء ومن كسرها، فقالَ : هيهاتِ، كان

---

(١) معجم أمثال الميداني رقم (١٧٩٨) ١/٣٢٦. واللسان (سرع) ٨/١٥٢، واصل المثل أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء يسيل رغامها من منخريها لهزالها فقيل له ما هذا الذي يسيل؟ فقال : ودكها. فقال السائل: سرعان ذي أهالة.

(٢) البيت لجرير بن عطية من قصيدة يرد بها على الفرزدق. شرح دوانه ٤٧٩، والنقائض ١/٦٣٢، ونسب له في الإيضاح العضدي ١/٦٥ والعين ١/٧٣ والمقاييس (عق) ٤/٦.

(٣) يقصد بأصحابنا البصريين، وهذا الرأي لهم. الإنصاف ١/٨٧ (المسألة ١٣) (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع).

(٤) المؤمنون ٢٣/٣٦.

(٥) المؤمنون ٢٣/٣٥.

(٦) ياسين ٣٦/٧٨.

الوقف عليـها بالتاء كما أنها في (أذرعاتٍ) في قول من نونَ، ولم ينو الوقف عليها بالتـاء. ويحتـملُ أن يكونَ الفتحُ فيها في قول منْ فتح بالنصب، لأنهُ ظرف، ولم يدخله غير الفـتح كما أن (سحرَ) إذا أريد (سـحر يومكَ) و (ذات مرة) و(بعيداتُ بين) لم تســتعملْ إلا ظروفاً. وهو قولٌ مقولٌ. والأولُ جعلوه الأولى والأقيس، لأن هذه الأسماء الموقـعـةَ مـوقع الفـعلِ يغلبُ عليها البناءُ، لوقوعها موقعَ المبني. ألا ترى أن (شـتانَ) و(سرعانَ) مستقبلانِ وقد بنيا مع ذلك لوقوعهما موقع المبني، كـذلكَ قـسم ذلكَ مـا كـان واقعاً موقع الأمرِ، ومن هنا أيضاً بني المفردْ في الواوِ، وعلى هذا إخـتـار أبو عثمان (١)، قـوله تعـالى : «قلْ لعـبـادي الذين آمنوا: يقيموا الصلاةَ...» (٢) فإنَّ (يقـيـمـوا) بني لما أقيمَ مقامَ (أقيموا) لأن المعنى إنما هو على الأمر (٣). ألا ترى أنه ليس كل من قـيل له (أقم) الصـلاة أقامها ولا كل منْ قيل له قوله : « وقل... التي هي أحسنُ...» (٤) قالها. فإذا كانَ كذلك، توجه على الأمرِ،

والأسماء والأفـعالُ المعرفةُ في الأصل إذا أوقعت موقع المبني، بنيتْ كما ترى في هذا الموضعِ (فـهـيـهـات) ونحـوهِ من الأسماء المشابهةِ للحروف إذا وضعت مـوضع المبني، أجـوز بالبناء وكـذلك القـول الآخـر وجيه وهو أنّ هذه الأسماءَ المســمى بها الأفـعــالُ، بعضـها ظروفٌ كقولك: دونك، ووراءك، فكما جازَ الظرفُ من أسمائهـا في الأمـر، كـذلك يجوز أن يكونَ في الخبرِ، فـمنْ جعلَ الفتحةَ فتحة إعـرابِ، كـانت الكسرة في الجمع للإعراب أيضا والكسرة في الجمعِ نظير الفتحةِ في الواحـد. ومنْ جـعل الفـتـحـةَ للبناء، كانت الكسرةُ في الجمع أيضاً للبناء، كما أنَ الفـتحةَ في (ضربُ) كالفتحة في (لن يضربُ) فهذه جملة من القولِ في هذه الكلمة. وقد بسطناهُ بأكثرَ من هذا في غير هذا الموضـع.

---

(١) أبو عـثمان: هو المازني النحـوي المشـهـور (بكر بن محمـد بن بقـيـة) أحـد تلامذه أبي زيد، والاصـمعي، توفي سنة (٢٤٩هـ). أخـبار النحويين البصريين ٥٧- ٦٥، وانبـاه الرواة ١/ ٥٤٦. والمنصف ٣/ ٣١٣.

(٢) إبراهيم ١٤/ ٣١.

(٣) الكشاف ٢/ ٥٥٦.

(٤) الإسراء ١٧/ ٥٣.

وأمـا (شـتان)، فموضوعٌ موضعَ قولك : افترقَ، وتباين [1]. وهو من قـولهِ عـزَّ وجـلَّ « أن سعيكم لشتى » [2] و «.أشتاتا...» [3]. وهذا البابُ إذا كانَ كذلك، اقـتـضى فاعلينِ فصاعدا فمنْ قالَ: شتانَ زيدٌ وعمرٌ. (أسند إلى فاعلينِ) [4] وعلى هذا قول الأعشى[5].

١١- شتانَ ما يومي على كورهاَ

ويـومُ حيـانِ أخـي جابـر[6]

فأسنده إلى فاعلين، معطوف أحدهما على الآخر، وأما قولك، شتانَ ما بينهما، فـالقـياسُ لا يمنعه إذا جعلت (ما) بمنزلةِ (الذي)، وجعلتَ (بيَن) صلةً. لأن (ما) لإبهامها قد تقعُ على الكثرةِ. ألا ترى قوله « ويعبدونَ من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ...» [7]. ثم قـالَ : ... ويقولونَ...» [8] . فـعلمتَ أن المراد بهِ (جميعَ). وكذلك «... مالا يملك لهم رزقاً...» [9] ثم قالَ:

«... ولا يستطيعونَ » [10]، وقد جاءَ في الشعرِ:

---

(١) الخزانة (بولاق) ٤٦/٣

(٢) الليل ٩٣/ ٤

(٣) الزلزلة ٩٩/ ٦

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الأعشى: هو ميمون بن قيس، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، توفي (٧هـ). معجم الشعراء /٣٢٥، وطبقات فحول الشعراء ٤٣. والشعر والشعراء ١ /١٧٨ - ١٨٦.

(٦) الـبـيت في ديوان الأعـشى / ١٤٧. ونـسـب له في الخـزانة (بولاق) ٣/ ٤٦. واللسـان (شتت) (صادر) ٢/ ٤٩. وأنظر /شرح المفصل ٤/ ٣٧، ٣٨. الشـاهد فيه إسناد شتان إلى فاعلين هما (يومي ويوم).

(٧) يونس ١٠/ ١٨.

(٨) الآية السابقة نفسها.

(٩) النحل ١٦/ ٧٣.

(١٠) النحل ١٦/ ٧٣.

١٢- لشتانَ (ما)[1] بَيْن اليزيدينِ - - - - -[2]

إلا أنَ الأصمعيَّ[3] طعنَ[4] في فصاحة هذا الشاعر، وذهب إلى أنهُ غيرُ محتج بقولِه : ورأيت أبا عمرو[5] قد أنشد هذا البيت على وجهِ القبول له، والإستشهاد به. وقد طعن الأصمعيُّ على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذي الرمة[6] والكميت[7]. فيكون هذا أيضاً مثلهم. وأما «سرعان ذي إهالةٍ» فـ (ذي) ترفعُ بـ (سرعان) على حد إرتفاع الفاعلِ بالفعلِ، وما بعده منتصبٌ على التمام على وجهِ الحال، (وفيه) مع ذلك تبيين وتفسيرٌ للمشارِ إليه.

فأما (أُفٍ) ففيهِ لغاتُ الحركات الثلاثِ بلا تنوينٍ، ومع التنوين. وحكى أبو إسحاق[8] مثل هذه لغةً سابعةً[9] ولم نعلم لفظة أخرى أقيمتْ مقامَ الفاعل في الخبر، وغير الأمر سوى ما ذكرت لكَ. فأما الإسمُ والفعلُ إذا ائتلف، وكذلك الإسم والإسم. فلم أعلمهما غير مستقلينِ ولا مفتقرينِ إلى غيرهما إلا في[10] الجزاء والقسم. ألا ترى أنَّ الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو

(١) (ما) ساقطة من الأصل.

(٢) البيت لربيعة بن ثابت الرقي يمدح فيه يزيد بن حاتم المهبلي ويهجو يزيد بن أسد السلمي وتمامة: !....في الندي - يزيد سليم أو الأغر بن حاتم» نسب له في الخزانة (بولاق) ٣/٤٥. واللسان (شتت) ٢/٤٩ وشرح المفصل ٤/٣٧.

(٣) الأصمعي: هو عبد الملك بن قريب، من رواة العرب وعلماء اللغة والأدب عاش بين (١٢٢ - ٢١٦هـ) أخبار النحويين ٤٥ - ٥٢، ووفيات الأعيان ١/٢٨٨.

(٤) طعن الأصمعي في اللسان (شتت) ٢/٤٩ على قوله : «شتان ما بينهما ».

(٥) أبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمار التميمي المازني البصري من أئمة اللغة والأدب عاش بين (٧٠-١٥٤ هـ) . أخبار النحويين البصريين ٢٢ - ٢٤ والإعلام ٣/٧٢.

(٦) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة، شاعر بدوي مشهور. عاش بين (٧٧ - ١١٧) هـ طبقات فحول الشعراء ٤٥٢ و ٤٦٨ و ٦٧٦ والإشتاق ١٨٨ والشعر والشعراء ٢ / ٤٣٧.

(٧) الكميت بن زيد الأسدي الكوفي شاعر عارف بآداب العرب. عاش بين (٦٠ هـ - ١٢٦ هـ) طبقات فحول الشعراء ١٦٧ و ٢٦٨ - ٢٦٩، والشعر والشعراء ٢ / ١٠٥.

(٨) أبو إسحاق: هو إبراهيم بن السري، عالم نحوي من أصحاب المبرد توفي سنة (٣١١) هـ. أنظر / معجم الأدباء ١ / ١٣٠، ووفيات الأعيان ١ / ١٣ - ١٤.

(٩) اللسان (بولاق) (افف) ١٠/ ٣٤٩.

(١٠) في الأصل (وهو) توهما.

من أن تضمَ الجملة التي هي الخَبُر إليه. ولهذا المعنى حسنَ أنْ تعملَ جملةُ الشرطِ مع الحرف الداخل عليها في الجزاء. وكذلك القسمُ لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسمَ عليه والمقسم. لأنه ضربٌ من الخبر يذكر ليؤكد بِهِ غيرهُ جاء على حدّه النون، عليه الإخبار. فكما أن الجملَ التي هي أخبارٌ تكونُ من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كذلك كانت الجملةُ التي هي قسمٌ على هذين الوجهين. فما كان منه من فعلٍ وفاعلٍ، فقولك : (باللهِ لأفعلنَّ). وهذه الجملة التي هي قولك : (باللهِ) متعلقة بها لا يستغنى بها عن المقسم عليهِ. ألا ترى أنك لو اقتصرتَ عليهِ، لم يجزْ ذلكَ، ولهذا، لم يجزْ الخليلُ (١) في قوله تعالى : « والليل إذا يغشى » (٢) و « النهارِ إذا تجلى » (٣) وما عطف عليه من بعدِ أن تكونَ الواوُ جارة مبدلة من (الباء)، لأنك لو حملتهُ على هذا الوجه، تركتَ القسمَ بغير مقسمٍ عليه، فلما لم يسغ هذا، جعله عاطفا، وصار ما ذكر مشتركاً في الأول، ومثل به في الجملة التي هي من الفعل والفاعلِ، ما هي من المبتدأ والخبرِ، وذلك قولك : لعمركَ لأفعلن (٤) وأيمن الله لأقومن (٥) فهذان الإسمان يرتفعان بالإبتداء، وخبرهما مضمرٌ، والجملة بأسرها قسمٌ ولا يستغنى بها حتى يضمَّ إليها مَا اجتلبا لتأكيده من المقسم عليه / ٥ آ فإن قلتَ فقد أقولُ : أحلف بالله ، وحلف بالله، فيكون كلاماً مستغنى به غيره، فانَّ ذلك إنما جوز إذا أردت الإفادة لجنس حلف عليه، ولم تردْ هنا القسم. ولو أردت القسَم، ولم يسلم (لأقسمنَ) (٦) حتى تذكر ما يقسم عليه، وما عدا ما ذكرت لك من الجملة المتألفة من جزئين: أحدهما

---

(١) الخليل: هو أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، عالم في فنون العربية، عاش بين (١٠٠-١٧٥ هـ) انباه الرواة ١/٣٤١ - ٣٤٧. وتاريخ الأدب العربي (فروخ) آ /١١١. والخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور المخزومي.

(٢) الليل ٩٢/١

(٣) الليل ٩٢/٢.

(٤) الشيرازيات ٤ آ ب - ٨ آ ب (مسألة في نشدتك الله و ٢٢ ب - ٢٨ أ مسألة في (عمرك الله).

(٥) الإنصاف (مسألة ٥٩) ١/٤٠٤ - ٤٠٩ (القول في ايمن في القسم).

(٦) أي إذا لم يذكر جواب القسم.

خبر والآخر مخبر عنه، فهو مستقل مفيد مستغنى به عن غيره. وأعلم أن بعض الجملِ قد تقوم مقامَ بعضٍ، فمن ذلكَ قوله عزَّ وجل: «... سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتونَ» (١) فهذه التي من الإبتداء والخبرِ موقعةً موقعَ التي هي من الفعلِ، والفاعل. ألا ترى أنها معادلةٌ كما هو كذلك (وكذلك) (٢) قوله : «... فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردَ ...» (٣) . فقوله : (أو نرد). معادلة التي من الإبتداء والخَبر، كما كانتْ التي من الأبتداء والخبر معادلة للفعلِ والفاعل في الآيةِ الأخرى. يدلكَ على ذلك دخولها في حيزَ الإستفهام بعطفها عليه، وعلى هذا يتجه ما أنشده أبو زيد :

١٣- أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد

أموف بادراع إبن ظبية أو تذم[٤]

فظاهرُ قوله: (أو تذمْ) ، إنها معادلةٌ لما قبله من الجملةِ التي هي إبتداءٌ وخبٌر. وقد يحتملُ أنْ يضمرَ، بينما يكون الفعل في موضعِ خبرهِ. ومما وقع من بعض هذه الجمل موقع بعضٍ قولهم: أتقى الله امرؤٌ فعل خيرا، يثبت عليه. فاللفظُ كما ترى لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمرِ، يدلكَ علي ذلك جزمكَ للفعلِ بعده. وهذا الجزمُ جوابٌ له، وهو في الحقيقةِ - عندنا - ينجزمُ، لأنه جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ، ونظيرُ هذا من الإبتداء والخبر قولهم : حسبك ينمْ الناس (فحسبكَ) مرتفعٌ بالإبتداء والخبر محذَوف مراد. وحسن فيه الحذف لأمرين: أحدهما أنَّ حسبكَ بمنزلةِ (أكففْ). والآخر أنكَ لا تكادُ تقول: ذلك عند معرفةِ المخاطبِ بالمرادِ، فحذفَ الخَبُر للعلم بِهِ، - وهذا تفسير أبي العباس - فهاتانِ جملتانِ ألفاظهما ألفاظ الخبِر، ومعناها معنى الأمر. وجزمكَ لـ (ينامْ) بعدَ

---

(١) الأعراف ٧ / ١٩٣.

(٢) (وكذلك) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الإعراف ٧ / ٥٣.

(٤) نسب البيت في النوادر مرة لمقاس العائدي، وأخرى لراشد بن شهاب اليشكري برواية أبي حاتم النوادر ١٢٦.

(حـسـبكَ) يدلك على ذلك. وكما يوقعُ لفظُ الخبر موقع لفظِ الأمر في هذا، ونحوه، نحوَ قولِه تعالى : «... يتربصن بأنفسهنّ...» (١) «... ولا تضارُّ والدةٌ...» (٢) ، وما أشـبهَ ذلكَ : فكذلكَ قد أوقع لفظُ الأمر موقع الخبر، فمنْ ذلك قولهمْ في التعجب : أكـرم بـزيـد. وفي التنزيل « اسـمع بهم وأبصر...» (٣) فـهـذا بمعنى (خبر)، لأنك تحـدث عن زيدٍ بأنه قـد كـرم وبالغ. ولستَ في ذلك آمـر أحداً بإيقاعِ فعل عليه، ومنْ ثمّ كـانَ عل هذا اللفظِ في خطابِ الواحـدِ، والإثنين في المؤنثِ والجمعِ. فالجار معَ المجرور على هذا في مـوضـع رفع لكونهما في مـوضـعِ الفاعل. ونظير قولهمْ: كفى باللهِ. وهذا في غيرِ الخبر واسعٌ فلا يعلمُ غير هذا في الفعلِ والفاعلِ. وقد جاءَ في المبتدأ موضع رفعٍ بالإبتداء. وأنشد أبو زيدٍ.

١٤- تجانفَ رضوانُ عنِ ضيفِهِ

ألم يـأتِ رضـوان عنـي النـذرْ

بحسبكَ في الجمـعِ أنْ يعلمـوا

بأنكَ فيهـم عنـي مـضـر(٤)

وقـد قـالَ أبو الحـسنِ في قوله تعالى : «... وجزاء سيئةٍ بمثلها...» (٥) أنه في موضع رفعٍ لكونه خبراً للمبتدأ (٦) ويدلك على ذلكَ قوله في الأخرى :

«وجـزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها...» (٧) وهـنا في الخبر مـثله في الفـاعلِ لأنَّ الخبَر شـبـيهُ الفاعل. ألا ترى أنه لا يستقل إلا بالجزاء الذي قبله، كما أنَّ الفاعلَ كذلكَ.

---

(١) البقرة ٢ / ٢٨٨.

(٢) البقرة ٢ / ٣٣٣.

(٣) مريم ١٩/ ٣٨.

(٤) البـيـتـان لأشعر الرقبان الأسدي - وهو شاعر جاهلي - نسبا له في النوادرد ٧٣ الشاهد فيه : بحسبك: مبتدأ.

(٥) يونس ١٠ / ٢٧.

(٦) رأي الحسن في مجمع البيان ١١/ ٣٧.

(٧) الشورى ٤٢ / ٤٠.

فكما جاءَ ذلك في الفاعلِ، يجوزُ في خبرِ المبتدأ، ومن هذا قوله عزّ وجَل «...فليمددْ لهُ الرحمنُ مدا...» (١). فـاللفظُ لفظُ الأمـرِ، والمعنى – واللهُ أعلم – الخبر هذا نظير قـولهم: أكـرمْ بزيدٍ. في أنَّ اللفظ لفظ الأمـرِ، والمعنى يعني الخَبَر. وأما قولهمْ: لا هالله ذا[٢].

(فـذا) من جملةٍ محلوفٍ عليها. و(ذا) خبر مبتدأ محذوف، يدلك على ذلكَ أنه لا يخلو – إن كـان جملة محلوفـاً عليها – من أن يكون خبرا، أو مبتدأ. فلو كان مـبـتـدأ، للزم أن يلحـقه (واوْ) البناء، والقسم من (اللام) أو (أنْ) ونحوهما. فلا كـان قولكَ (ذا) (مبتدأ، إنما هو خبَرٌ) (٣) وهذا مـا يذهب إليه أبو الحسنِ في نحوِ قولهِ تعالى : « يحلفونَ بالله لكم ليرضوكم...» (٤) و « ولتصغي إليه أفئدةُ الذينَ لا يؤمنون بالآخـرة...» (٥) . يذهبُ إلى أنَّ المعنى (ليرضـيكم) و (لتصغي). وقد إعترض بعضُ النحـاةِ على هذا التأويل. والدليل على مـا يذهبُ إليهِ أبو الحسنِ ما أنشده هو وغيرهُ لبعضِ القدماء:

١٥- إذا قلت : قدني، قالَ بالله حلفة

لتغنـيَ عنـي ذا أنائك أجمعـا[٦]

أو هو قـسمٌ لكونهِ جواباً، ولا جوابَ لهُ. فلا يجوز أن يخلوَ من الجواب، لأنهُ مبتدأٌ بهِ، وليس بمتوسطِ كلامٍ كقولكَ : زيدٌ – والله – منطلقٌ. إذا كان كذلك، لم يخلُ من كـونه جواباً أولا، (وليس) (٧) في هذا الكلام، ولا في البـيتِ الذي بعدهُ ما يصح أنْ يكونَ جـواباً غير قـولهِ : (لتغني عني) فقد ثبتَ أنهُ جوابٌ، فهذا يسقطُ

(١) مريم ١٩/ ٧٥.

(٢) الإيضاح ٢٦٣ – ٢٦٥ (باب القسم).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) التوبة ٩ / ٦٢.

(٥) الأنعام ٦ / ١١٣.

(٦) البـيت لحـريث بن عتاب / وهو شاعر اموي نسب له في : مجالس ثعلب ٢ / ٦٠٦، والخزانة (بولاق) ٤ / ٥٨٨، والبصرات ١٢ ب.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

إعـتراضَ مـنْ اعترض على هذا. فإنْ قـالوا : إن المقـسم عليـه، إنما يكون جملةً، وليس هذا الذي ذهبَ إليـه أنهُ مـقـسم عليه بجملةٍ. / ٥ ب لأن اللامَ في تقـديرِ الدخـولِ على (أنْ) و (الفـعلِ) في تقـديرِ – إسمٍ مفردٍ، قيلَ : إنَّ ذلك لا يمنع من وقـوعـه مـوقع الجـملةِ التي يقـسمُ عليـها – وإنْ كانَ مفرداً – وذلك أن الفعل والفـاعل اللذينِ وجـدناهما في الصلة يسدانِ مسد الجملة فيصيُر المجموعُ بمنزلة الجملةِ، وسـاداً مسدها، كما كانتْ في الجملة في نحوِ قوله تعالى : «أفحسب الناسُ أن يتركـوا، أن يقولوا، آمنا...» [1] وكقولهم : عـلمت أن زيداً منطلقٌ. ألا ترى أنَّ هذا الموضعَ من المواضعِ التي يقع فـيـهـا مـا هو بجـملة في المعنى، وقد سدَّ ما ذكـرناه مسدها، وكذلك قولهمْ: لو أنكَ جئتني، لأكرمتكَ. وكقولهمْ: أقائمٌ زيدُ ؟ .

هذه المواضعُ قد استغنى فـيـهـا عن الجملةِ بالمفرد. ما كانَ على الوصفِ الذي أعلمتكَ على إنكارِ هذا من هذا الوجهِ، لا يسوغُ لمنْ قالَ منهم بقول الكسائي.

وذلك أنه يجيز على ما بلغنا منه : أعلمْ أنَّ زيدا منطلقٌ. فيفتح (أن) و (انْ) ومـا بعـدها في تقـديرِ مـفردٍ كما أن (أنْ والفعلَ) كذلكَ، ووجه مجازِ الجميعِ ما أعلمتكَ. وهذه جملٌ من القولِ على إئتلاف هذه الكلم.

(١) العنكبوت ٢٩ / ٢

هذا بابُ معرفةِ ما كانَ شاذاً من كلامهم

أعلم أنَّ الشاذَ في العربيةِ على ثلاثةِ أضربٍ :

شاذٌ عن الإستعمال مطردٌ في القياسِ .

ومطردُ في الإستعمال شاذٌ عن القياسِ .

وشاذٌ عنهما[1] .

وهذا قولَ أبي بكرٍ (رحمه اللهُ)[2] .

فأما الشاذ عن الإستعمالِ المطردَ في القياسِ، فكما في (يدعُ) و(يذر)[3] ، فماضي هذا لا يمنع منه القياس. ألا ترى أنهُ لا تجد في كلامهمْ مضارعاً لا يستعملُ فيه الماضي، سوى هذا، فلهذا شذَّ عن قياسِ نظائرهِ، فصارَ قول الذي يقول : (ودعَ) شاذاً عن الإستعمال. وقد حكى أبو العباسِ أنَّ بعضهم قرأ «... ما وَدَعَكَ - ربكَ - وما قلا» (٤). ومثلُ هذا لا تستحب قراءته للشذوذِ، ولرفضهم ذلك وإستغنائهم عنه بتركه. وكما رفض مثالُ الماضي منه، فكذلكَ رفضَ المصدرُ. وإسمُ الفاعلِ. فإنَّ بعض البغداديين[5] (أنشد)[6] .

---

(١) المنصف ١ / ٢٧٧ والإقتراح ٥٨ و ٥٩ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٣٦٨ - ٢٧١.

(٢) رايه في المزهر ١/٢٢٦ - ٢٢٩. وأنظر / الأصول ١ / ٦١.

(٣) اللسان (طبعة بيروت) (ودع) ٨/ ٣٨٣. والمنصف ١ / ٢٧٨

(٤) الضحى ٩٣/ ٣. هذه القراءة في هذه الآية: للرسول (ص) وعروة بن الزبير (وهي بالتخفيف) المحتسب ٢ / ٣٦٤.

(٥) يقصد أبو علي بهذا المصطلح الكوفيين. أبو علي الفارسي / ٥٥٤، والشيرازيات ١/٨٢ - ١٨٧.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

١٦- - - - - - - - - - - حزينٌ على تركِ الذي أنا وادعُ[1]

وهذا في القلة كما تقدمَ، ومثلُ (يدعُ)، (يذرُ) غير أنيِ لا أعرف ماضيه، وإسمَ فـاعله إستعمالاً في موضـع. ومثل هذا في الشذوذِ عن الإستعمالِ - وإنْ كانَ غير ممتنع في القياس - رفضـهم وصلَ (٢) كـافِ التشبيه بعلامات الضمير، واستغني عنه بقولهم: أنا مثلكَ. وأنت مثلي (٣). فـصار قول الواصلِ لهُ بهما شاذاً عما عليه إستعمال الكثرةِ، والجمهورِ. فمنْ ذلك بيتا الكتاب :

١٧- حييّ الذنابات يميناً كتباً

وأمٌ أو عالٍ كها أو أقربــــا[4]

وقالَ :

١٨- فلا ترى بعلا ولا حلائلا

كـهُ، ولا كهـنَّ إلا حاظلا[5]

وأجازه (عندَ) (٦) أصحابنا مجراه (٧) هذا المجرى.

ومن هذا البـاب قـولهمْ: أرأيتكَ زيدا ما فعل ؟. وفي التثنيةِ والجمعِ ارأيتكما،

---

(١) البـيت لم اهتـد إلى نسـبته. وصدره (فأيهما ما اتبعن فأنني) البصريات ٢ ب. واللســان (طبعة بيروت).

(ودع) ٨ / ٣٨٣. وقــال (انشــد الفــارسي في البصريات). الشــاهد فـيه مجيء إسم فاعل من (ودع).

(٢) (ويجعل) في الأصل توهما.

(٣) الكتاب ١ / ٣٩٢ (باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر) ، والدرر ٢ / ٢٧.

(٤) البيتان للعجاج. وهما من الرجز - ديوانه ٧٤، والكتاب ١/ ٣٩٢، وشرح المفصل ٨/ ١٦ و ٤٤، وشرح شـواهد شروح الألفـيـة للعـيني ٣ / ٢٥٣. وروايـة المـفـصل (شمالا). وكـذلك رواية الأشموني ٢ / ٢٠٨.

(٥) البـيـتان للعجاج. وهما من الرجز. نسبا له في الكتاب ١/ ٢٧. ونسـبا في الدرر لرؤبة ٢ / ٢٧. وقال (وهما في وصف حمار واتنه). والحاظل: المانع.

(٦) في الأصل (عندنا) توهما.

(٧) في الأصل (مجرى) توهما.

وأرأيتكمْ. والتاءُ هي ضميرُ الفاعلِ مفردة في جميع الأحوالِ (وإنْ) [1] كان المخاطبُ واحدا مذكرا، أو مؤنثا، أو مجموعا، والقياس لا يمنعُ تثنية ذلكَ وجمعهُ، كما لم يمنعْ من ماضي (يدع) و (يذرُ) إلا أن الإستعمالَ لم يأتِ في ذلكَ، واستغنوا بما اتصل من حرفِ الخطاب بعلامةِ الضميرِ على أن يثنى ويجمعَ. وقد وجدَ كذلكَ أمثلٌ في كلامهمْ كقولهِ : «... ذلكَ أدنى ألا تعولوا [2] فجعلَ الخطاب للواحدِ من الجماعة فهذا مثل (أرأيتكم) في المعنى، وفي التنزيل: «قل أرأيتمْ أنْ أخذ الله سمعكم وأبصاركم...» [3] . ولو قلت في نظيره في التثنيةِ والجمعِ وتأنيثِ المؤنثِ، لكانَ مقيسا مستعملا.

فأما الكافُ في (أرأيتكَ) و (أرأيتكمْ)، فقد اختلف فيها. فقالَ أصحابنا : إنها لا موضعَ لها من الإعرابِ. وقال بعضهمْ، موضعها (نصبٌ)، وقال آخرونَ: موضعها (رفعٌ). ولا يخلو القولُ فيها من أن يكونَ على أحدِ هذهِ الوجوهِ. فالذي يفسدُ قولَ منْ قالَ : إنها رفعٌ أن التاءَ هي الفاعلةُ، وموضعها رفعٌ، كما أنها في قولكَ : علمتكَ خارجا. ونحو ذلكَ في موضعِ رفعٍ فيمتنعُ اذاً أن تكون الكافُ مرفوعةً لإستحالةِ كونِ فاعلين لفعلٍ واحدٍ في كلامهمْ على غيرِ وجهِ الإشتراك. ألا ترى أنَّ الآخرَ يغير حرف العطفِ، فهذا القول بعيد جداً، ويدلك على إمتناعِ الكافِ من أن يكون في موضع (نصبٍ) أنها لو كانتْ في موضع (نصبٍ) أو أنها المفعولُ الأولُ من المفعولينِ اللذين يقتضيهما (رأيت) – والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني – (لكانت بمعنى الغائب)[4].

فأنت إذا قلت : أرأيتكَ زيدا هذا الذي أكرمتهُ؟ . لا يصح إستعماله أنْ يكون المخاطب غائباً، فما يكون إذن المفعول الأول، فإذا لم يكن إياه، علمت أنه لا موضعَ – هو – أنَّ زيدا في موضعِ المفعول الثاني.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) النساء ٤ / ٣.

(٣) الأنعام ٦ / ٤٦.

(٤) ما بين المعوقين زيادة يقتضيها السياق.

فإنْ قلت : فـمن الأفـعالِ ما يتعدى إلى ثلاثِ مفعولاتِ، والمفعولُ الأولُ منها لا يكونُ الثـاني. فلم لا يكونُ (أرأيتَك) كـذلك أيضـاً ؟ ، قيل: إنَّ هذا الفعلَ ليس من تلك الأفـعالِ التي تتعدى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، ولو كانَ منها، جازَ تعديه إليها في غيرِ هذا الموضـعِ، وإمـتناعـه من ذلكَ - فيما عدا هذا - يفسُر هذا الإعرابَ (وإذا كـان كذلكَ، فهو ملحقٌ فلا يكون في) [1] مـوضـعِ الإعـراب. وكثيرٌ في كلامهم، من ذلك إلحـاقهم إياهُ في (ذلكَ وتلكَ وهولئك، وهنالك، وأولئك). وقالوا:/٦ آ أبصركَ. وحكى بعض البصريين وصلهـا بـ (ليس) وفي مواضعِ أخرِ لم يحكها أصحابنا، فـإذا إمـتـنع أن تكونَ في مـوضـعِ نصب، أو رفعٍ، علمت أنها لا مـوضـعَ لها من الإعراب، وأنها في كونها للمخاطب فقط كتاء.

ويحكى عن عيسى [2] أنه كـان يحذفُ الهمزةَ من (أرأيتَك التي بمعنى العلمِ. وهذا أيضـاً ليس بمطردٍ في القـيـاسِ. ألا ترى أن التـخـفـيف القياسّي في هذا أنْ تجـعلهـا بيَن بيَن،، ولا تحـذفـهـا ولا تقلبها قلبا. وقد جاء قلب الهمزةِ في الشعر للضرورة. ولم يبلغْ القلبُ - عندي - في هذا أن يكونَ سائغا عند الجميع مطردا. وقد سمع في بعضِ الأشعارِ، وقالَ الراجزُ:

١٩- أريتَ أنْ جاءتْ بِهِ املودا

مرجـلا ويلبـسُ البرودا [3]

ومنْ هذا البـابِ قـولهمْ : ظننتُ زيدا منطلقـا. وإمـتناعـهمْ من نقله بالهمزةِ ليـتعدى إلى مفعولٍ ثالثٍ. وقد حكى أبو عثمان إجازته عن أبي الحسنِ [4] وذهبَ هو إلى الإمـتناع من إجـازتهِ، وأنَّه قـد استغنى عنه، بقولهمْ جعلته يظن كذا، أو

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) عـيـسى: هو عـيـسى بن عمر الثقفي البصري، نحوي مقرىء من رواد اللغة الأوائل. توفي سنة (١٤٩هـ). أخبار النحويين البصريين ٢٥ - ٢٦، الخزانة (هارون) ١/ ٣٣.

(٣) البـيتان لرؤبة بن العجاج - وهما من الرجز - نسسبا له في مجموع أشعار العرب ١٧٣ . ولم ينسبا في المغني ٢ / ٤٥٢ واللسان (رأي) (بولاق) ١٩/ ٤ ، و٥.

(٤) رأي أبي الحسن (في تعدية ظن إلى ثلاثة مفاعيل) في شرح المفصل ٧/٦٥ - ٦٦.

صيرتهُ يظن. وقال أبو زيدٍ يقالُ للجبانِ: مفؤود، ولا فعل لهُ (١) وقالَ : وقالوا : مدرهم، ولم يقولوا: درهم (٢). وحكيَ عنه : أعيْن : بين العين. واشيم : بين الشيم، ولم يعرفْ له فعلٌ (٣). فإن قلتَ : كيفَ يكونُ قوله : «... بماء معين» (٤) على هذا، وإنْ لم يستعملْ؟، فقلت: منه على هذا المعنى، فإنّ ذلكَ لقلتِّهِ لا نحملهُ عليهِ، وإنْ كانَ في القياسِ غيرَ ممتنعٍ. ولكنْ نجعله معتلا. قالَ أبو الحسنِ: مَعَنَ : بمعنى معانةٍ. وقالَ أحمدُ بنُ يحيى : أمعن بحقهِ، وأذعنَ، وطابق. وحكي عنهمْ: سألتُ معاناته. فواحدُ هذا في القياسِ (معيْن) - كقضيبٍ وقضبانٍ - وهو سائلُ الماء ، وحكى أبو إسحاق عن الأصمعي في قوله :

٢٠- - - - - - - - - - - -

فإنَّ ضياعَ مالكَ غيرُ معنٍ(٥)

قال : غيرُ سهلٍ. فالمعنى على هذا وصفٌ. والميمُ فاءُ الفعل. معناه: سهلٌ غير معتاصٍ، وأما المطرد في الإستعمالِ، الشاذُ في القياسِ فنحو قولهمْ: (استحوذَ)(٦) وإن كان في الإستعمالِ مطرداً، ومثلُهُ قولهم: القود (٧) . ورجل روع (٨)، وقال أبو زيدٍ: طعامٌ قضضٌ. فيهِ حصى. وقالوا: قومٌ ضففوا الحالِ، ولا نعلمُ التصحيح في اللامِ جاء في شيء من كلامهم كما جاء العين في نحو (القودِ). ومن ذلك قولهمْ: القصوى (٩). وقياسُ هذهِ الياء (١٠). ألا تراهمْ قالوا : الدنيا : والعليا. ومن ذلكَ

---

(١) اللسان (فاد) ٣/٣٢٩.
(٢) اللسان (بولاق) (درهم) ١٥ /٨٩.
(٣) اللسان (شيم) ١٥/٢٢١.
(٤) الملك ٦٧/٣٠.
(٥) البيت للنمر بن تولب. وصدره: ولا ضيعته فالام فيه، نسب له في اللسان (معن) ١٣/٤٠٩.
(٦) المنصف ١ / ٢٧٨ و ٣٣٤.
(٧) اللسان (بولاق) (ق و د) ٤ / ٣٧٤.
(٨) المنصف ١ / ٣٣٣
(٩) المنصف ٣ / ٧٥.
(١٠) يقصد : قياس هذه الألف : الياء.

قولهمْ: عساكم (١) تضربونَ. ومنه «كاد الغوير ابؤسا» (٢) ألا تراكَ لا تقول: كاد زيدُ قائماً. وإنما المستعمل هنا (المضارع) و (انْ) في (عسى). فأما إسمُ الفاعلين، فلم يجيءْ في هذا الباب فيما علمنا ألا في هذا المثلِ. وهذا يدلك على مشابهةِ هذا الضرب من الأفعال الموضوعَ للمقاربة كباب كادَ وأخواتها، ومنْ ثمّ أجاز سيبويهِ كونَ فاعلها ضميرَ القصةِ والحديث المفسر بالجملِ (٣) وعلى هذا قوله: «... من بعد ما كادَ يزيغُ قلوبَ فريقٍ منهم...» (٤). فيزيغُ على هذا في موضع نصبٍ. وقد يحتملُ أن يكونَ فاعلُ (كادَ). في الآيةِ ما تقدمَ ذكرهمْ. ألا أن الضميرَ عادَ بذكرِ الواحدِ من حيث كانَ يعبُر عنهم بالقبيل والفريقِ، وما أشبه ذلك من الأسماء العامة المفردةِ اللفظِ. ومن هذا الباب تسكينهمْ الياءاتِ التي هي لامات في موضعِ النصبِ في الشعرِ، وإنما ذكرناهُ في هذا الفصل، لأن أبا بكرٍ حدثنا عن أبي العباس، أنه كان يقول: لو جاءَ هذا في الكلامِ، لكانَ عندي جائزا حسنا. فمنْ ذلك ما أنشدناه أبو بكر: عن أبي العباسِ عن أبي عثمان قال : أنشد يونس[٥] أحسبه لعروةَ بنِ الوردِ[٦].

٢١- أكاشرُ أقواما حياء وقد أرى

صدورهمُ بادٍ على مراضها[٧]

---

(١) في الأصل (أنتم) توهما.

(٢) مجمع أمثال الميداني / ٤٧٧. واللسان (غور) ٥ / ٣٨.
وروايته في المصدرين (عسى). تفصيل ذلك في /شرح المفصل ٧ / ١١٩ - ١٢٣.

(٣) الكتاب ١ / ٤١٠.

(٤) التوبة ٩ / ١١٧.

(٥) يونس بن حبيب الضبي من أئمة نحاة البصرة الأولين، سمع منه سيبويه، والكسائي، والفراء وغيرهم، وعاش بين (٩٤ - ١٨٢هـ) أخبار النحويين البصريين ٢٧ - ٣٠، وتاريخ الأدب العربي (فروخ) ٢/٣٣.

(٦) عروة بن الورد بن زيد الملقب بعروة الصعاليك شاعر جاهلي من الفرسان توفي سنة (٣٠هـ) الشعر والشعراء ٢/٥٦٦ - ٥٦٧، والإشتقاق ٢٧٩.

(٧) البيت لعروة بن الورد، لم ينسب في المنصف ٢/ ١١٤ والبغداديات (مخطوط) ٤٢ ب والعضديات (مخطوط) ١٣ ب. ورواية البغداديات (أحامل) بدلا من (اكاشر).

وأنشدَ أيضًا لبشِر بن أبي خازم[1]:

٢٢- كفى بالناى من أسماءَ كافِ

وليس لحبها إذ طالَ شاف[2]

قال أبو بكر : قالَ أبو العباس: أنشدني أبو محلم[3] بيت الخطفي[4].

٢٣- يرفعنَ بالليلِ إذا ما سدفَا

أعناق جنانٍ، وهاما رجفا[5]

وهذا في الشعر منه كثيرٌ، وفي الكتاب منه غيُر بيتٍ، ووجهُ القياسِ فيه أن الألف قريبة من الياء، وواقعةٌ موقعها في مواضع تراها. فكما أنَّ الألفَ من المثنى في الأحوال الثلاث على صورةٍ (واحدةٍ) [6]، كذلك الياء فيهن عليها. ومما يقوى قولَ أبي العباسِ في ذلك أنَّ هذا النحو قد جاءَ في الكلامِ، والنثر، وحال السعة، فمنْ ذلك قولهمْ: لا أكلمكَ صبرِىْ دهرٍ. بإسكان الياء. ومنْ أضافَ نحو : (معدي كربٍ)، لم يفتحْ الياء من (معدىْ كربٍ) وهو في موضَعِ نصبٍ. ومن أجاز حركة هذه الياء، كانَ مخطئاً تاركاً لكلامهم، وأنْ كانَ القياسُ غيرهُ. كما أن من أعل (استحَوذ) كان تاركاً لكلامهمْ. وفي معدى كربٍ ضربٌ من الشذوذ وهو أنَّ (معدى) لا يخلو من أن يكون (فعلي) من معدَ [7] في الأرض إذا بعد، أو يكون

---

(١) هو بشر بن عمرو شاعر جاهلي توفي سنة (٩٢ ق.هـ).
أنظر / الشعر والشعراء ١ / ١٩٠ . طبقات فحول الشعر ٨١ .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم ديوانه /١٤٢، والمقتضب ٢٢/٤ ، والخزانة (هارون) ٤/ ٤٤٠.

(٣) أبو محلم: هو محمد بن هشام بن عوف الشيباني، عاش بين (١٤٨ – ٢٤٥هـ)، وكان راوية للشعر. البغية ٢٥٧/١، والإعلام ٧ / ٢٥٦.

(٤) الخطفي: هو جرير بن عطية. شاعر مشهور، له مع الفرزدق نقائض معروفة توفي سنة (١١٦ هـ). طبقات فحول الشعر ٢٤٩ و ٣١٥. والشعر والشعراء ١ / ٣٧٤ – ٣٨٠ والإشتقاق ٢٣١.

(٥) البيت نسب لجد جرير في اللسان (سدف) ١٤٦/٩ والتاج (سدف) ٦ / ١٣٦.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) المنصف (معد) ٣ / ١٩ و ٢٠.

(مـفـعـلا) من (عـدا) يعـدو، وليس في الكلامِ (فعلي) و(المفعل) بكسِر العينِ من المعـتلِ اللام، إنما يجيىء على (مـفـعلٍ)، كـالمعتدى، والمنتمي ٦ ب والمعني، فـلا يحمل هذا على (فـعلي) لأنه ليس في الكلام، ولكن على(مفعلٍ) لأمرينِ، أحدهما: أن يكون هذا الحـرفُ، قـد جـاء على قـيـاس الصـحيح، ليؤذن أنه الأصل كما جاء (القـودُ) كذلكَ. وكما جاء (المطلع)، والآخر: أن الأسماء الإعلام قد تجيىء في غير شيء مخالفـة لغيرها، ومختـصـة بأمـثلة لا يشركها فيها غيرها. ألا تراهم قالوا: مـوَهَبٌ ورجاء بنُ حيوة [1] ومـوْهل. وليـست واحـداً مثلَ ذلكَ في غيرها، فكذلك يكون هذا الإسم على حدهن في المخالفة.

ومن الشـاذّ في القياس والإستعمال، قولهم . (اليجدع). وإدخال لام التعريفِ فـيـهِ على الفعلِ فهذا شاذ عن القياس لأن موضعَ الفعلِ على خلافِ التخصيصِ، وشاذ في الإستعمال أيضاً، ولم يوجدْ ذلكْ إلا في شعرٍ أنشده – أبو زيدٍ وهو :

٢٤– يقولُ الخنا، وأبغضُ العجم ناطقاً

إلـى ربنـا، صوت الحمارِ اليجدع

وفي هذا الشعر :

– – – – – – – – – – – – – – – – – اليتقصع [2]

وأظنُّ حرفًا، أو حرفينِ آخرين.

وأنشد أبو زيدٍ:

---

(١) هـو رجـاء بن حـيـوة بن جـرول الكندي الشـافـعي الفلسطيني توفي سنة (١١٢) هـ طبـقات الحفاظ/ ٤٥.

(٢) هذان البـيـتـان، لشاعر من بني ثعلبة بن يربوع. وهو طارق بن ديسق. وهما من مجموع ستة أبيات (الأول والرابع). وتمام الرابع.
(فـتـسـتـخـرج اليربوع من نافـقـانه ومن حـجره بالشيحة المتقصع) ورواية أبي العباس (ذو الشـيحة). نسبا إلى طارق في النوادر ٦٧، ونسـبـا إلى الخرق الطهوي في الخزانة (هارون) ٥ / ٤٨٢.

٢٥- وداعٍ دعا هلْ من مجيبٍ - - - - - - - - - - - - - - - - [1]

فقلت : وهذا أوسع من الأولِ. وقد حكاه يونس، وأبو عبيدةَ، وخلف الأحمر[2] وأبو الحسنِ الأخفشِ. وأنشد أبو عثمانَ عن أبي زيدٍ، عن خلفٍ عن أبي خليفةٍ[3].

٢٦- تزوجتها راميةً هرمزيةً

بفضلِ الذي أعطى الأجيَرَ من الرزقِ[4]

فأضاف إلى الإسمينِ جميعا وليس ذلك بمعروفٍ في شيء آخر. وأنشد عن أبي عثمانَ. قال: أنشدني كيسان[5] لإبنِ همامِ السلولي[6].

٢٧- لا يمسكُ المالَ إلا ريثَ يرسله - - - - - - - - - - - - [7]

فأضاف (رث) (إلى الفعلِ). وأنشد أبو الحسنِ:

٢٨- يا ابنَ الزبيرِ - - - - - - - - - - - - - - [8]

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه أبا المغوار. وتمامه (- - - - - - - - إلى الندى فلم يستجيبه عند ذاك مجيب) النوادر ٣٧، والمجلة ١ / ٢٦٥ (العجز). واللسان (جوب) ١ / ٢٨٣. وروايته في اللسان (يامن).

(٢) خلف الأحمر، هو إبن حيان المعروف بالأحمر راوية عالم بالأدب توفى نحو (١٨٠هـ) البغية ١ / ٥٥٤، والإعلام ٢/٣٥٨.

(٣) هو الفضل بن الحباب الذي روى عن إبن عوف، وإبن سيرين. الإقتراح/٦٢ ، والبغية ٣٧٣.

(٤) البيت لم أعثر على نسبته. التاج (هرمز) ٤/ ٩٢.

(٥) كيسان: هو إبن معرف بن دهشم، مولى لإمرأة من بني الهجيم وهو راوية لغوي من التابين. أنباه الرواة ٣/٣٨ والبلغة ١٩٢.

(٦) الفرزدق (هو عبد الله بن همام)، من بني مرة شاعر إسلامي توفي سنة (١٠٠هـ). الشعر والشعراء ٢/٥٤٥ وطبقات فحول الشعراء ٥٠٥.

(٧) وتمامة (ولا يلاطم عند اللحم في السوق) الشيرازيات ٤٥٨ و ٦١٤.

(٨) هذه عبارات من بيت رجز من مجموعة ثلاثة أبيات، لراجز من حمير. والأبيات هي:

يا إبن الزبير طال ما عصيكا   وطال ما عنيتنا اليكا

لنضربن بسيفنا قفيكا

النوادر ١٠٥، والخزانة (هارون) ٤/٤٢٨. وإبن الزبير هو عبد الله بن الزبير.

والأبيات

فأن شئتَ، قلتَ : أبدلَ من (التاء) الكاف، لإجتماعها معها في الموضعين، وإن شئت، قلتَ: أوقع الكاف – وإن كانَ في أكثر الإستعمالِ للمفعولِ – للفاعل لإقامة القـافـيـةِ – ألا تراهم يقـولونَ : رأيتك أنتَ، ومـررتَ به هو [1] فـتحمل علامات الضـمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر (فتقع) [2] موقعَ الآخر، ومن ثَمَّ جـاء (لولاكَ). وإنما ذلكَ لأنَّ الإسم – لا يصـاغ مـعربا، وإنما يستحق الإعرابَ بالعامل، وأنشدنا أبو الحسنِ الأخفشِ عن الأحول [3] عن أبي عبيدةَ:

٢٩– وكم موطن لولاي طحت – – – – – – – – – – –[4]

فأمـا إبدالُ (اليـاء) من الألفِ في (قـفـا) في الإضافةِ، فإنها أُبدلت كما أبدلتُ الألف منهـا، فيمنْ قالَ: رأيت هذانِ. وقالوا أيضاً: عليك، وإليكَ، وقد أطرد هذا في بعض اللغات، وعلى هذا:

٣٠– سبقوا هوىً، وأعنقوا لهواهمُ

فتخرموا ولكل جنبٍ مصرعِ[5]

وقال أبو داود الأيادي[6]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأحـول: هو محمد بن الحسن بن دينار اللغوي المشهور. كان علما بالعربية، ثقة حدث عن إبن الإعرابي/ البغية ٨١ – ٨٢..

(٤) البيت ليزيد بن الحكم بن العاص في أخيه من أبيه. جاء في قصيدة طويلة وتمامة :
– – – – – – – – كما هوى بإجـرامه من قلة النيق منهوى نسب له في البصريات (مخطوط) ٦ أ، ونـسب إلى يزيد بن أم الحكم في الكتـاب ١ / ٣٨٨. ولم ينسب في الخـزانة (هارون) ٥ / ٣٣٦.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهزلي من قصيدة يرثي بها بنيه. شرح أشعار الهذليين ١/٢، والحجة ١/٦٤، وشرح المفصل ٣/٣٣ والدرر ٢/٦٨ (فقد جاء منسوباً في جميع هذه المصادر).
استشهد به على قلب الألف ياء في لغة هذيل.

(٦) أبو داود الأيادي: هو جـارية بن الحـجـاج. شـاعـر جـاهلي، كـان من وصـاف الخيل/ الشعر والشعراء ١/ ١٦١ – ١٦٣. والخزانة (هارون) ٢ / ٤٠٦.

٣١- فابلونــي بليتكـمْ لعلي

أصالحكمْ، وأستدرجْ نويا[1]

فأبدلَ الياءَ من الألف في (نوا). ومثلُ ما أنشدهُ أبو الحسنِ :

٣٢- يطوفُ بي عكبٌ في معد

ويطعن بالصملة في قفيكا[2]

وكما أبدلت الألف منها في حاحيتُ [3]، وعاعيتُ [4] حيثُ أريدَ إزالةِ التضعيفِ فـيـهِ كما أريدَ في نظيره من الواو. وهو ضوضيت [5] وقوقيتُ [6] . وهذا مـذهبٌ أيـضــاً، وفي التنزيلِ : «... من أنْ تأمنهُ بدينارٍ...» [7] وفــيــه : «.. فهي تملى عليهِ بكرةً واصيلا» [8] وأما قول الفرزدق [9] .

٣٣- وباشَر راعيها الصلا بلبانه

وكفَّيهِ حرُّ النارِ ما يتحرفُ[10]

فقد يكونُ على العطفِ على عاملِنِ كقولِ الآخر :

---

(١) البيت لأبي داود الأيادي وهو في ديوانه/ ٣٥٠. ولم ينسب في المغني ٢ / ٤٢٣ واللسان (علل) ٤٧٤/١١.

(٢) البـيت للمنخل اليـشكري، نسب له في التـاج (عكب) ١/ ٣٩٧، والـلســان (عكب) ولم ينسب في معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٩.

والعكب: الذي لامــه زوج. ويقـصــد به هنا. إسم رجل من العـرب وهو عكب اللخـمي، صاحب سجن النعمان بن المنذر.

(٣) حاحيت: يقال: حاحيت حيحاء وحاحاة وهو التصويت بالغنم إذا قلت : حاي. المنصف ٣ / ٧٧.

(٤) عاعيت: صوت مثل حاحيت. المنصف ٧٧/٣

(٥) ضوضيت: من الجلبة والضوضاء. المنصف ٢٧/٣.

(٦) المنصف ٢٧/٣.

(٧) آل عمران ٧٥/٣.

(٨) الفرقان ٥/٢٥.

(٩) الفرزدق أنظر : ترجمته/ ١٠٠

(١٠) البيت للفرزدق. شرح ديوانه/ ٥٥٩.

٣٤- أوصيت من قسوةٍ قلبا حرا

بالكنةِ خيرا، والحماةِ شرا [١]

فإن أضمرتَ في قولِ الفرزدقِ، الجار لتقدم ذكرهِ كما ذهبَ إليه بعضُ الناسِ في قـولهِ : «...وإختلافُ الليلِ والنهارِ لآياتٍ...» [٢]، لم يخلصْ معَ ذلك من عـيبٍ آخـر، وهـو الـفـصل بين المعطوف وحـرف العطف وذلكَ مـا لا تكادُ تجـده في مـصطلح حـال السعة والأختيار. فأما قراءة من قرأ : ومن وراء إسحاق يعقوب» [٣] بالفتحِ [٤]، فلا يخلو من أن تعطفهُ على الباء الجارةِ، كأنهُ أراد أنها بشرتْ بهما أو لحـمله على مـوضعِ الجـارِ والمجـرور علىَ حـد من قـرأ «وحور عين» [٥] بعد «يطوف عليهم.... وكأس...» [٦].

والوجـهُ الأول ليس بالســهلِ، لأن الواو عـاطفـةٌ على حرف الجرِ، وقد فصل بينهـا، وبين المعطوف بها بالظرف، والآخـر أيضـاً كذلك، وأنْ كان الأول أفحش. وهذا كما أعلمتك إنما تجدهُ في الشعرِ، وعلى هذا قوله:

٣٥- أبو حنشٍ يؤرقنا- - - - - - - - - - - - - - - - - - [٧]

فـفـصل بالظرف أيضـاً بينهما، وفـيه ضرورة أخرى، وهي أنه رخّم في غير النداء. ومنْ زعم أن ذلك محمـولٌ على الفـعل على غير وجـه الترخـيمِ. فما روتهُ

---

(١) هذان البيتان من الرجز. لم اهتد إلى نسبتهما. الحجة (مخطوط) ٣ / ٧١آ.
(٢) آل عمران ٣ / ١٩٠.
(٣) هود ١١/٧١.
(٤) قرأ بالفتح : /إبن عامر، وحمزة، وحفص. معاني القرآن ٢ / ٢٢ وكتاب السبعة ٣٣٨. وتقريب النشر ١٢٥.
(٥) الواقعة ٥٦/٢٢. هذه قـراءة أصـحـاب عـبد الله، وقراءة حمزة والكسائي، معاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، وكتاب السبعة ٦٢٢ .
(٦) الواقعة ٥٦/ ١٧ و ١٨.
(٧) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي: وهو شاعر مخضرم توفى (٦٥ هـ) وتمام البيت:
(- - - - - - وطـلـق وعمار وآونـة اثالا) نسب له في الخـزانة (الهامش بولاق) ٤٢١/٢، والكتـاب ٣٤٣/١. والـشيرازيات م٢٦ وشرح أبـيـات سـيـبـويـه للسيرافي ٣٣٣/١. والحـجة (مخطوط) م ٣٢٣/٣/٢.

الرواةُ من أنَّ هؤلاء قومٌ لا يذاع هذا الذي غاب عنهم، فهو يراهُم في النومِ، لتسوقه إليهم بدافعٍ أن يكونَ على ما ذكرهُ. وأما قول العجاج[1]:

٣٦ – قواطنا مكةَ ....[2]

فمنْ / ٧ آ ذهب فيه إلى أنهُ أراد به (حمامَ)، ورخم ثم أبدل من الألف الياء، كما ذكرتُ لك من مناسبة الألف لها، فإنَّ ذلك لا يصح إنه لا يخلو من أن يكون رخمهُ، وفيه الألف واللامُ، أو لم يكونا فيه، فإن كانا فيه، لم يصح ترخيمهُ. ألا ترى أن ما فيه الألفَ واللام في النداء لا يبنى كما يبنى المفرد المعرفة. فإذا لم يجز فيه بناء النداء، فإن لا يجوز فيَه الترخيم أولى. وإن رخمه بعد نزع لام التعريف منه، لم يجز أيضاً لأنه إسم جنس، وليس واحداً مخصوصاً. والترخيم يجيىء في الأعلام، ولا يجيىء في الأسماء الشائعة إلا فيما كان واحده تاء التأنيثِ كقولهِ :

٣٧– جاري لا تستنكري عذيري[3]

وليس هذا الإسم كذلك، وإذا كانَ على ما وصفتُ لك، لم يجزْ تقدير الترخيم في هذا، لأن التجوز للضرورة إنما هو أن يجوزَ في غيرِ النداء ما يجوز في النداء. فأما ما لا يجوز في النداء، فكيفَ يتجوزهُ إلى غيره؟ . ولكَن الأمثلَ من هذا أنْ تقدر حذفَ الألفِ من (الحمام) للضرورة، كما يقصر الممدود.فإذا حذفَ الألفَ، اجتمع مثلانِ، فأبدل من الثاني (الياءَ) وليس ذلك في الكثيرةِ كأمليت، وتقضيت ونحوه في الفعلِ. ولكن حكى أحمد بن يحيى. لا وربيكَ [4] ما أفعلُ ، يريد: لا

---

(١) العجاج: وأسمه عبد الله بن رؤبة، شاعر من الرجاز عاش في الجاهلية والإسلام توفي سنة (٩٠هـ). طبقات فحول الشعراء / ٥٧١، والشعر والشعراء ٢/٤٩٣.

(٢) الرجز للعجاج وتمامة (... من ورق الحمى) نسب له في الكتاب ١/٨ و ٣٢٥، ولم ينسب في الإنصاف ٢/٥١٩، واللسان (حمم) (صادر) ١٢/ ١٥٨.

(٣) الرجز للعجاج: وهو من شواهد سيبويه وبعده: (سيري وإشفاقي على بعيري) الكتاب ١/ ٣٢٥. والخزانة (هارون) ٢ / ١٢٥.

(٤) الكتاب ١/ ١٧٤ – ١٧٦ (باب ما يجيىء من المصادر مثنى منتصبا على أضمار الفعل المتروك إظهاره) والعضديات ٧آ واللسان (طبعة بيروت) (ريب) ١/٣٣٩.

وربكَ. فأبدل من المثلِ الثاني في الياء[1].

قال أحمدُ: وهي عمانيةٌ. فهذا نظيرهما في البيتِ. وأما قول العجاجِ:

٣٨- خالطَ منْ سلمى خياشيمَ وفا[2]

فإني أذكرُ لكَ أصله لتتبيَن مواضعَ الشذوذِ فيه.

أعلم أنَّ أصلَ هذهِ الكلمة (فعل) الفاءُ منها مفتوحةٌ نسمعها كذلكَ، والعين منها (واوٌ)، واللام منها (هاءٌ). وحروف العلة إذا كانت لاماتٍ، فقد تحذف لما يعتورها من الحركاتِ، وهي مستنكرةٌ فيها لمجانستها لها فحذفتْ للتخفيفِ. ولكن لا يكثر في كلامهم جملةُ ما يستثقلونَ. وأما ما سبق لهذهِ الحروفِ لخفائها، وقربِها من مخرجِ الألف، وكونها بمنزلتها في بيان الحركة ومنْ ثم كانَ الإختيار، والأقيس في نحو: (عليه) «س... وألقي عنده...» (٣)، و «... خذوه فغلوه» (٤)، حَذَفُ الحرفِ اللينِ اللاحقِ لهذا الضميرِ في الوصلِ -، فلما أشبهت الهاءُ هذه الحروفَ، فأجريت مجراها فيما ذكرتُ لكَ، حذفت لاماتها أيضاً، كما حذفتْ لامات في غيرِ موضعٍ، فمن ذلك قولهم: سنةٌ، وعضةٌ وشية، وشاةٌ، وكان حذفها أجدر لما ذكرت. إذ قد حذفَ من هذه الحروفِ ما هو أدخل في الفم منها، وأبعدُ شبها بحروفِ اللين منها، ومن ثَمَّ أيضاً اعتورها (٥) الحرفُ اللين في الكلمة الواحدةِ، وذلك قولك في عضةٍ: عضاة، واللامُ هنا على هذا القول، ومن ثم قالَ:

٣٩ - وعضوات تقطعُ اللهازما[6]

---

(١) يريد أبدل من الباء في (ربب) ياء. اللسان (ربب) (طبعة بيروت) ٣٩٩/١ وهذا رأي أحمد بن يحيى.

(٢) الرجز للعجاج. الخزانة (هارون) ٤٤٢/٣، والشيرازيات ٦ ب واللسان بولاق (فوه) ١٧/ ٤٢٣. ويقصد بـ (وفا) : وفاه.

(٣) الزخرف ٥٣/٤٣.

(٤) الحاقة ٦٩ / ٣٠.

(٥) في الأصل (اعتورهم) توهما.

(٦) هذا رجز لأبي المهدية. وقبله : (هذا طريق يأزم المآزما). الكتاب ٢ / ٨١ واللسان أزم) ١٧/١٢ وجاء فيه: (قوله عن أبي المهديية) واللسان (عضة) ١٣/ ٥١٦ والعضة، شجر له شوك. واللهزمة: لحمة في أصل الحنك.

كان اللامَ هذه واوٌ. وكذلك (سنةٌ). فمنْ قالَ: ليست السنهاء، اللامُ هاءٌ عنده. ومنْ قال: المساناة، وأسنتوا، أن اللام عنده (واوٌ). واللامُ والتاءُ في (أسنتوا) من الياء على حد (أعزب).

فأما شفة، فليس فيه إلا (التاء). تقول: شفاهٌ، وشافهت، فكذلك هذا الحرفُ، لما حذفتْ لامٌ منه، كما حذفتهُ مما ذكرتُ لكَ، وبقيت العيْن التي هي حرف علةٍ، حرفَ إعرابٍ.

وهذه الحروف إذا وقعتْ حروفَ إعراب، لزمَ إنقلابها ألفا، لكونها متحركة طرفا. واقعةً بعد متحركٍ. وإذا إنقلبتْ ألفا، سكنتْ، ويلحقها التنوينُ فليزم أن تحذفَ لإلتقاء الساكنين فيبقى الإسم على حرفٍ واحدٍ. فلما كسرتُ، أبدلت من هذه العين الميم لمشاركته لما في المخرج، كما أبدلت من الياء (الواو). وكذلكَ يبقى الإسم على حرفينٍ.

وكون الأسماء على حرفينِ من هذه المحذوفاتِ غيَر ضيقٍ. فمنْ ثَمّ قالوا: في الأفواهِ (فم) [١] فإذا أضفتَ إلى مالكَ، لم تبدلْ، وتركت العيَن على حالها، لأن بقاءَ الإسم على حرفٍ واحدٍ لمعاقبةِ الإضافةِ، والتنوين. ومن ثَمّ لم يستعملْ في حال الإضافة بالميم، إلا في شعر كقوله:

٤٠- يصبح ظمانَ وفي البحرِ فمهُ [٢]

وكان القياس على منْ أفردَ أنْ يبدل من العينِ الميَم، لما أعلمتكَ. فلما تركَ هذا القائلُ إلا بدال، صار العين حرف إعرابٍ فانقلبتْ ألفا، ولحقَ التنوينُ، فانحذفَ الساكن الأَول فبقي الإسم على حرفٍ واحدٍ، فكانَ خارجاً. وجملةَ الأمرِ الأكثرِ مما عليه الأسماء المظهرةُ المتمكنةُ. ألا ترى أنكَ لا تجدُ إسمًا مظهراً في كلامهم

---

(١) الشيرازيات (مخطوط) ٨٦ ب - ٩٢ ب (قولهم أ ب) يتناول فيها الأسماء الخمسة تفصيلا. والعضديات ٢١ أ - ٢٣ ب .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج من قصيدة طويلة: الخزانة (بولاق) ١/ ١٣٩ و ٢ /٢٦٧، وحاشية الصبان على الأشموني والعيني ١ / ٧٣، والمخصص ١٤٦/١، ومجمع الأمثال ٢ / ٣٨٦.

على حـرفٍ واحـدٍ؟. فإن قلت : فـقـد قـالوا في القـسمِ (مِ الله لأفـعلن) (١)، ومن الـنحـويين من ذهبَ إلى أنه محذوفٌ من (ايمن) (٢)، كـان اللام حيثُ كانت نوناً، حـذفت، كما حذفتْ من قولهم ددٌ تراهم أتموا فقالوا: ددن. مثل حزن. وهو أيضاً مـشـابهٌ في الخـفـايا للحـروفِ اللينةِ، وواقعٌ أيضـاً مـواقعها في الزيادةِ، وكونها إعـراباً، وإدغـامـاً في (الياء) و (الواوِ). فلما كان كذلك، حذفتْ لامها، كما حذفتْ لامـاتٌ، وحـذفت الفاء التيَ هي ياءُ، لأنها تعتل بمواضعٍ فيبقى الإسمُ على حرفٍ واحدٍ. فإن ذلكَ حرفٌ نادرٌ، وجازَ ذلك عندَ القائلين بهذا القولِ لمشابهتِهِ الحرفَ، ولزومِهِ موضعاً واحداً. ألا ترى أنَّـه لا يتعدى القسم، وليس (مُ) كذلك؟. على أن أبا بكر كـانَ يقـولُ: إنها ليست محذوفة عندَ من (قالَ) (٣) ايمن، وإنما هي (مُنْ اللّهِ) (٤) فـحذفَ النونَ، ألا تراهم قد إستعملوا هذا الحرفَ في القسم فقالوا : (منْ ربي لأفـعلن). وغيروا أيضـاً، فـضـمـوا الميمَ منه. والنونُ قـد تحـذف لإلتـقـاء السـاكنين حـذفـا كـالمطردِ. ألا ترى أن بعضَ القراء قد قرأ «... أحد الله...» (٥)، «وقالت اليهود عزير إبنُ اللهِ...» (٦) وقد جاء : «حميد الذي أحج داره» (٧) وأنشد أبو عمرو.

٤١- وحاتم الطائي وهاب المئي[٨]

وهذا كـثيرٌ في الشـعرِ، وأجري ٧ب الـنون مجرى حـرف العلةِ في الحـذفِ

---

(١) الشيرازيات (مخطوط) ٢٦ ب.

(٢) الإنصاف (المسألة ٥٩) ١/٤٠٤ - ٤٠٩ (ايمن في القسم) وهذا رأي البصريين. وانظر الأصول ١/٥٢٦ - ٥٣٠ رأي أبي بكر إبن السراج في هذه المسألة .

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الإنصاف م ٥٩ / ٤٠٩ (ايمن في القسم).

(٥) الاخلاص ١١٢/ ١ و ٢. هذه قـراءة أبي عمرو بضم الدال. كتاب السبعة ٧٠١، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٩٩.

(٦) التوبة ٩/٣٠ قراءة عاصم والكسائي بتنوين عزير والباقون بدون تنوين.

(٧) العسكريات ١٢ أ.

(٨) هذا البـيت من الرجـز، لإمراة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وقبله: (حيدة خالي ولقيط وعلي) النوادر ٩١، والإنصاف ٢/ ٦٦٣.

لإلتقاء الساكنين، ومنْ ثَمَّ قالوا: لم تك منطلقاً. فإن قلتَ: إنَّ هذه النونَ من نفس الحرفِ، تقعُ أيضاً في موضع، الحركةِ فهذا لم يمتنعْ تأويله هنا. كما لم يقولوا: لم يكُ الرجلُ منطلقاً، ولكن أثبتوا لمفارقتِهِ حرفَ اللين في هذا الموضع، لمكانِ الحركةِ. قيل: إنها وإنْ كانت تقع موقعَ الحركةِ فقد جاءتْ محذوفةً. ألا ترى أنهم قد أنشدوا:

٤٢ ـ لم يكُ الحقُّ على أنْ هاجهُ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ[١]

فحذفت مع كونها في موضعِ الحركةِ. فكذلك لا يمتنعُ الحذفُ في ذلكَ التأويلِ، لمكانِ الحركةِ، فإن قلت: أن الحروف لا يحذفُ منها إلا أن تكونَ مضاعفة، وليس في (من) تضعيف؟، قيلَ: قد حذفت النونُ بعينها لإلتقاء الساكنِ في الحروف في قوله:

٤٣ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ولاك أسقني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فضل[٢]

وقالوا: هلُمَّ [٣] فإذا كان كذلكَ، كانَ حمله على هذا الوجهِ أسوغَ من حمله على أنه مظهرٌ على حرفٍ واحدٍ. لأن ذلكَ لم يجيءْ في موضعٍ. وقد حكي أن كثيراً من الناسِ قد لحنوا العجاج في قولِهِ هذا. ووجه ذلكَ غيرُ جلي.

ومما يجري مجرى (فم) في الإضافةِ في كونهِ على حرفينِ أحدهما حرفُ لينٍ لأمنِ التنوينِ قولهم: ذو مالٍ. ومنه أيضاً ما حكاه أبو الحسنِ، عن يونس، عن أبي عمرو من أنه كانَ ينشد :

---

(١) البيت لم أهتد لقائله وعجزه (رسم دار قد تعفى ودثر). العسكريات ١٢ ب، والعضديات ٥٣ ب.

(٢) البيت للنجاشي (قيس بن عمرو بن مالك) – في وصف ذئب – وصدره: (فلست بأتيه ولا أستطيعه). نسب له في /الكتاب ١/٩وشرح المفصل ٩/١٤٢، ولم ينسب في الإنصاف ٢/٦٨٤ والمغني ١/٢٩١.

(٣) أسماء الأفعال في كتاب (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) من مجلة المورد م٩ العدد ١ – ص ٣١٧ – ٣٢٥.

٤٤- أبى جودهُ لا البخل واستعجلتْ بهِ

نعمْ من فتى لا يمنـعُ الجـود قاتله [١]

فــهـذا على قــول أبي عمروٍ مضـافٌ كما ترى. فإذا أضافه، جعله إسمًا، وإذا جـعله إسمًا، لزمــهُ أن يكونَ على ما تكون عليهِ الأسماء، وليس في مفرداتها شيءٌ على حـرفين أحدهما حرف لين. وهكذا القياس في هذا، إذا آثر أن يجعلهُ إسمًا. إلا أنهُ لما كانَ مضافاً، كان بمنزلة ما ذكرتُ لكَ من قولهم: فوك، وذو مالٍ. وساغت الإضــافـة لأن (لا) قـد تكون للجودِ، كما تكونُ للبخلِ. فقياس الألفِ في (لا) أن تكونَ عـيناً في مـوضـعِ حركةٍ، ولا تكون على حدها قبلَ النقل. ألا ترى أنَ الضمةَ في قولكَ: هي الفلكُ غيرِ الضمة في قولكَ: هو الفلكُ. ومنْ ثمَّ ردَّ النحويونَ الفاءَ في ترخـيمِ (شـيـهٍ) إسم رجلٍ على حـدٍّ من قــال : يا حارِ. فأجمعوا على الرد، وإن اخــتلفوا في غيرهِ، فقد تعيَن لك من جملةٍ ما ذكرنا موضعُ الشذوذِ في هذه الكلمة. فأما قوله:

٤٥- هما نفثا في فيَّ من فمويهما- - - - - - - - - - - - - - - [٢]

فمن النحوييَن منْ يذهبُ إلى أنه أوقعَ الحرفَ موقع اللام، واجتمع مع ما هو بدلٌ منه. قــال أبو بكر: والذي حـسنَ ذلك له أن الكلمــةَ كانت قبل الرد ناقصةً، ولولا نقصانها، لم يسهل هذا [٣]. فإنْ قلتَ: فلم لا تكون (الواوُ) بدلاً من (الهاء) التي هي لامــها، وتكونُ هي والهاءُ تتعاقبان على الكلمة، كما تعاقبتا في (عضة) وَ (سنةٍ) [٤]، فإنك لا تجـد (الواوَ) لا مــا في هذه الكلمــة في غيرِ هذا الموضـعِ. فليس

---

(١) لم ينسب في الشيرازيات م ٣٧/ ١٥٢ آ والخصائص ٢/٣٥ و ٢٨٣، ومجمع البيان ٧/ ١٦١، ورواية الشيرازيات (قائل).

(٢) البيت للفرزدق. وعجزه: (على النابح العاوي اشد رجام) وهو في شرح ديوانه ٢ / ٧٧١. ونسب له ضمن قصيدة طويلة في الخزانة (هارون) ٤/٤٦٠ والكتاب ٢/٨٣ والعضديات ٨ ب ورواية الديوان (تفلا) و (الجامي).

(٣) العضديات ٨ ب.

(٤) العضديات ٨ ب.

هو إذن كما ذكرتُ لكَ في [1] سنةٍ وعضةٍ، فإن قلت: إني وإن لم أجدهُ في موضع، لم يمتنع أن أحملهُ عليه لأني لا أجد العوض والمعوضَ فيه يجتمعانِ. فهو مذهبهُ. ومما يجيزه النحويونَ في إضطرارِ الشعرِ، قطعُ همزةِ الوصل في الدرجِ، ووجهُ ذلك أن الوصل يجري مجرى الوقفِ، كما أجرى الوصلُ مجرى الوقفِ في (سيسّبا) و(عيهلّ) وأمثلُ ذلك أن تكونَ في نصفِ البيتِ كقولِ الشاعر:

٤٦- أو مذهبٌ جددٌ على الواحهِ

الناطقُ المبروز والمختومُ [2]

وفي هذا ضربٌ آخر من الضرورةِ، وهو قولهم: المبروزُ. والمرادُ: المبروز به، فحذف، وحكم الضمير المنصوب إذا إتصل بإسم الفاعل الداخلة عليه الألفُ واللامُ على معنى الذي أن لا يستحسن حذفه من الفعل في صلة (الذي) قال أبو عثمان: فإن حذف الضمير من إسم الفاعل كان قبيحاً، وهو جائز في القياس، ولا يكادُ ذلك يوجدُ في كلامٍ، ولا شعرٍ. فإذا لم يحسنْ حذفُ الضمير المتصلِ من إسم الفاعلِ مع حسنِ حذفه من صلةِ الذي، فإن لا يحسن حذفُ الضميرِ المتوصل بالجارِ المنفصلِ من إسمِ الفاعلِ مع إسم الفاعل، أجدرُ إذ كان حذف ذلكَ من صلة الذي غيرَ مجوزٍ. ألا ترى أن من قال: الذي ضربت أخوك، لم يقلْ الذي مررتُ زيد، وهو يريدُ بهِ. كما لا تقول: الذي ضربت عمرو وهو يريد: ضربت أخاهُ. لإجتماعِ الضميرِ في الموضعينِ في الإنفصالِ عن الفعل، فإذا كان كذلك، علمتَ أن هذا الحذف في هذا البيت قبيحٌ، ولا يستقيمُ إلا على هذا التقدير.

ألا ترى أنك تقولُ: برزَ زيدٌ، وأبرزتهُ، وبرزت بهِ. وعلى هذا قال:

٤٧ - - - - - - - - - - - - وأبرزْ ببرزةَ حيث اضطركَ القدرُ [3]

---

(١) في الأصل (من) توهما.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة. وهو في يوانه/١٠٩. ومجالس تعلب ١/٢٣٣ (قطعة منه) ونسب له في الكتاب ٢/٢٧٤، واللسان (برز) ٥/٣٠٩ ورواية الديوان (الواحهن).

(٣) البيت لجرير بن عطية. وصدره (خل الطريق لمن يبني المنار به) ديوانه ٢٨٤، والكتاب ١/١٢٨، واللسان (برز) ٥/٣١٠.

وكـان الذي يسوغُ ذلكَ في الضرورة أن الجار مع المجرور في موضعِ نصبٍ. بدلالةِ أنك تعطفُ عليـهِ، كما تعطف على المنصـوبِ، وكما إستجازوا حذفَ الجارِ مع المجـرورِ، ولم يكن الجـار وإن كـان منفـصلاً عن الصلةِ - كأخهِ وغيرهِ من الأسماء المنفـصلة، لأن ذلك يقـصدُ في نفسهِ، وليس الجار كذلك، لأنه متعلقٌ أبداً بالمجـرور، فكأنهُ من أجل ذلك بمنزلة ما هو من جملة الإسم. وإستجازتهم لهذا مع أنه لم يجر ذكـر حـرف جـار يدل على المحـذوفِ، مما يقـوى مذهبَ الخليلِ وسيبويه وأبي عثمانَ [1] في قول الراجز.

٤٨- إن الكريمَ وأبيكَ يعتملْ

إنْ لم يجدْ يوما على من يتكل[2]

والمعنى عندهم: إنْ لم يجدْ يوما على من يتكلُ عليه. فحذفَ، وكان حذفُ هذا / ١٨آ أحـسنَ من الأول لجـري ذكرِ حرفِ الجرِ. ألا ترى أنه إستجاز: (على من تمرر، أمرر) [3]. وعلى أيهم تنزل. إنزلْ. فتحذف الجارَّ من الفعلِ الثاني. ولو قلتَ من تكرم، أنزل عليـه، لم يسغْ، كما سـاغَ في الأولِ من حيث لم يجرِ ذكر الحرفِ كما جرى في الأولِ.

فأما (على) في قولهِ :

- - - - - - - - - - إنْ لَم تجد يوما على - - - - - - - - - - - -

مـزيدةٌ في قـولهم، والمعنى: إن لم تجـد من تتكل عليهِ. تعدى الفعلُ بالحرفِ

---

(١) مذهب هؤلاء العلماء في العضديات مسألة (السفل والعلو) ٣٠آ - ٣١ب ، ومسألة (على ٣١ب - ٣٢ب وكذلك الشيرازيات مسألة (على) ٣١آ.

(٢) هذا الشـعـر لبـعض الإعراب. الكتاب ١ /٤٤٣، والشيرازيات م١٠/٣١آ والخـزانـة (بولاق) ٤/٨٢٧، وحـاشـيـة الصـبـان على الأشموني والعيني ٢/٢٢٢، واللسـان (عـمل) ١١/٤٧٥. وأساس البلاغة (عمل) ٤٣٦ و(وجد) ٦٦٦.

(٣) والتقدير، أمرر عليه. الشيرازيات ١/١٣٦.

كما تقولُ: ضربت لزيد. وفي التنزيل : (... ردف لكم...) [١] و (... إن كنتم للرؤيا تعبرون) [٢] وقال تعالى : (ألم يعلمْ بأنَّ الله يرى) [٣] (... ويعلمون أنَّ اللهَ هو الحقُّ المبيُن) [٤]. فوصل الفعل مرة بالحرفِ ومرة بلا حرفٍ، فكذلكَ : هذا وجدتُه، ووجدت عليه، بمعنى. فأما المحذوفَ من الصلةِ، فيكونُ على أنهُ حذفَ الجارَّ والمجرور، كما قرىء: (.. ولا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ..) [٥] أن فيه مراداً. وإن شئتَ، قلتَ : حذفَ الحرفَ، فوصل، واتصل الضميرُ، ثم حذف، ،كما حذفتْ في نحوِ : (... أهذا الذي بعث الله رسولاً) [٦] ، وهذا التقديرُ أسهل من الأولِ. وأنشدنا عن أبي العباس:

٤٩- فمنْ يكُ لم يغرضْ، فإني وناقتي

بفلجٍ إلى أهل الحمى عرضانِ

أحنُّ كما حَنت وأبكي صبابة

وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني [٧]

يريد : قضى عليّ، فحذف، وأوصل. قرأ بعضهم: (...من فضةٍ قدروها...) [٨] يريدُ: قدروا عليها، فأوصل الفعل بعدَ الحذفِ. وقولُ البغداديين في البيتِ (إن لم تجد يوما) بمنزلةِ: يعلمُ، كأنه: (إن لم يعلم على من يتكل) [٩]، فالكلام في تأويلهم

(١) النمل ٢٧/٧٢.
(٢) يوسف ١٢/٤٢.
(٣) العلق ٩٦/١٤.
(٤) النور ٢٤/٢٥.
(٥) البقرة ٢/١٢٣.
(٦) الفرقان ٢٥/٤١.
(٧) البيتان للكلابي. نسبا له في اللسان (غرض) ٧/١٩٥، ورواية الثاني (الصدر) (تحن فتبدي ما بها من صبابة). والتاج (غرض) ٥/٥٩. قال صاحب التاج قاله (إعرابي من بني كلاب).
(٨) الإنسان ٧٦/١٦. هذه قراءة علي، وإبن عباس (على البناء للمجهول) الكشاف ٤/١٩٨، والمحتسب ٢/١١٧، والبحر المحيط ٨/٣٩٧.
(٩) رأي البغداديين في /الشيرازيات ٣٢ ب.

هذا إستفهامٌ وموضع الجملةِ نصبٌ. كقولهِ: (إنَّ اللهَ يعلم..) [1] كأنه قال: إن لم (.. يعلمْ ما تدعونَ من دونهِ ...) [2] (إن ربكَ هو أعلم بمنْ يضل عن سبيلهِ...) [3] فالجارُ في قولهم متصلٌ (بيتكلْ) وهو والمجرور في موضع نصبٍ بـ(يجدُ). وقول الرياشي [4] في هذا كقول البغداديين.

ومن الضرورة غير المستحسنة ما أنشده أبو بكر عن السكري [5] عن أبي حاتم[6].

٥٠- أضرب عنكَ الهمومَ طارقها

ضربكَ بالسيفِ قونسَ الفرسِ[7]

الباءُ متحركةٌ بالفتح على تقديرِ إرادة النون الخفيفة، ولا يخلو من أن يريدَ بهِ الوقف، أو الوصلَ فإنْ أراد الوصل، كان الحكمُ أن تثبتَ نونا في الصلة كقولهِ : (... لنسفعا بالناصيةِ) [8]. وإنْ أرادَ الوقفَ وجب أن يبدل منها الألفُ كما يبدل منها في (لنسفعا) فلم يجيءْ على واحدٍ من الأمرين، ولكنه حذف الحرف لدلالةِ الفتحةِ عليهِ، ومثلُ ذلكَ في خروجه عن حد الوقف والوصل جميعاً قول الشاعر:

---

(١) العنكبوت ٢٩/٤٢.

(٢) العنكبوت ٢٩/٤٢.

(٣) الأنعام ٦/١١٧.

(٤) الرياشي: هو أبو الفضل العباس بن الفرج مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي، كان عالماً باللغة، والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، توفي سنة (٢٥٧). أنظر الفهرست ٨٦.

(٥) السكري: هو أبو سعيد الحسن بن الحسين. كان عالما بالأدب، جمع أشعاراً كثيرة من الشعراء عاش بين (٢١٢-٢٧٥هـ) نزهة الألباء ٢١١، وأنباه الرواة ١/٢٩١.

(٦) أبو حاتم : هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني. من كبار العلماء باللغة والشعر توفي سنة (٢٥٥هـ) نزهة الألباء ١٨٩ - ١٩١. وأنباه الرواة ٢/ ٥٨.

(٧) البيت لطرفة بن العبد، نسب له في النوادر ١٣، ولم ينسب في الإنصاف ٢/٥٥٨ واللسان (قنس) ٦/ ١٨٣.

(٨) العلق ٩٦/ ١٥.

٥١ - - - - - - - - - - - - - - - ما حجَّ ربَّهْ في الدنيا ولا اعتمرا[1]

الوصلُ في هذا أن تلحقَ الواو، وأجرى الوصل مجرى الوقف (في)[2] (رَبَّـه في الدنيا).

كقولِ الآخر:

٥٢ - - - - - - - - - - - - - - - ومطوايَ مشتاقانِ له أرقانِ[3]

فـهـذا أجـرى الـوصلَ مجرى الوقفِ. والآخـر ليس من ذلكَ. ولكن حـذفَ الحـرفَ له في الوصل لدلالة الضمة عليه، وحذفُ هذا أسهلُ من حذفِ الواوِ من الضـمـيرِ المنفـصل المرفوع، لأنَّ هذه الواو قد تحذفُ في الوقف، والوصل جميعاً إذا سكن مـا قـبلهـا. والواو في (هو)، والياءْ في (هيَ) لا تحـذفانِ في حالِ سعةٍ، وإنما جاء في ضرورةِ الشعرِ في قوله:

٥٣ - - - - - - - - - - - - - - إذهِ من هواكا[4]

وقول الآخر :

٥٤- فبيناه يشري رحله - - - - - - - - - - - - - - - -[5]

وعلى وجـهِ التشبيهِ بهذا الحرفِ اللينِ اللاحق بضمير المنصوبِ، أو المجرورِ، لإجـتماعـهما في أنهما عـلامـتا ضمير، وأن الحروف في القبيلين حروفُ لين، وإن اخـتلفا فيما ذكرت لكَ، فإن قلت فهل يكون هذا البيت المحذوفُ فيه الخفيفةُ على قياسِ قول من حذف التنوين من الإسم في موضع النصب كقول الأعشى:

---

(١) البيت لرجل من باهلة وصدره: (أو معبر الظهر ينأي عن وليته). نسب له في الكتاب ١/١٢، ولم ينسب في الإنصاف ٢/ ٥١٦.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البـيت ليـعلى الأحـول الأزدي. وفي الخـزانة (رجل من أزد السراة) وصـدره (فـبت لدي البـيت العتيق أخيله). الخزانة (بولاق) ٢/٤٠١، والحجة ١/١٠٠، والخصائص ١/١٢٨.

(٤) البيت من مشطور الرجز لم أوفق لمعرفة قائله وهو (دار لسعدي أذه من هواكا). الكتاب ١/ ٩ والخزانة (بولاق) ١/٢٢٧، والتكملة ٣٩، والإنصاف ٢/ ٦٨٠.

(٥) وهو للعجير السلولي وتمامة: « .... قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب» نسب له في الخزانة (هارون) ٥/ ٢٥٧، والكتاب ١/١٤ ، ولم ينسب في الإنصاف ٢ / ٥١٢ و ٥١٣ (الصدر).

٥٥- إلى المرء قيسٍ أطيلُ السرى

وآخـذُ من كلِ حـيَ عصمْ[١]

فـحذف البدلَ من التنوينِ، كما يحذفه من المجرورِ والمنصوبِ. والخفيفةُ ثبتَ البـدل منها إذا انفتح ما قبلها، كما ثبت البدل من التنوينِ إذا إنفتحَ ما قبله، فإن ذلك لا يكونُ على هذا القـيـاسِ لثبـاتِ الفـتحة. ألا ترى أنه، لو كان على قياس (عـصم)، لوجب أن تسكنَ اللامَ كما سكنتَ منه. فإن تحرك اللام منه. دلالةٌ على أنه على هذا الحدِ.

وأما قولُ الآخر:

٥٦- لا تهيَن الفقـيـرَ علكَ أنْ

تركع يوماً، والدهر قد رفعه[٢]

فـعلى تقـديرِ الخفيفةِ، وهو مستقيمٌ مقيسٌ إلا أنك حذفتها لإلتقاء الساكنين، ولم تثـبتها في : زيد العاقل. وكذلكَ حدهما في الكلامِ، وحالِ السعةِ، وأخبرني أبو بكرٍ عن أبي العـبـاسِ، عن أبي عـثمان قـال : أخبرني إبن قطرب [٣] عن أبيـه أنه سمعَ من العربِ من يقوْلُ:

٥٧- ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

(٤)- - - - - - - - - - - - - - -

بنصب (أحضَر) على إضمارِ (أنْ) وهذا قبيحٌ. ألا ترى أنَّ (أنْ) لا تكادُ تعملُ مـضـمـرة حتى تثبتَ عنها عوضاً نحو : (الفاء، أو الواو) تعطفُ على إسمٍ. فأما

(١) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب. ديوانه (جاير) ٢٩٠. والخصائص ٢/ ٩٧.

(٢) البيت للأضبط بن قريع، نسب له في الخزانة (بولاق) ٤/٥٨٨. ولم ينسب في الإنصاف ١/٢٢١

(٣) إبن قطرب، هو الحسين بن قطرب. الفهرست ٧٨.

(٤) البيت لطرفة بن العبد وعجزه: وإن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟. شرح القصائد العشر ١١١، والكتاب ١ / ٤٥٢ ورواية الشرح (اللائمي).

أعمالُها على هذا الحـد، فـغيرِ مـوجـودٍ، إلا أنّ نصبَ الفـعلِ يدل عليـها، كما أن الفـتـحـةَ في البـيتِ تدل على النونِ المحـذوفةِ. ومما حذفَ منه في الضرورة ما لا يستحسن حذفه في حال السعةِ والإختيارِ كقولهِ / ٨ ب .

٥٨- وقبيـل مـن لكيـزٍ شاهدٌ

رهطُ مرجومٍ، ورهطُ إبن المعل[١]

حذف الألف من (المعل) في القافيةِ تشبيهاً بالياء في قوله :

٥٩ - - - - - - - - - - - - - - - وبعضُ القوم يخلق ثم لا يفرِ[٢]

فـقـد أريتك بعضَ مـا بين الألفِ واليـاء من التشابهِ فيما تقدم. فكما حذفت اليـاءُ من القـوافي والفـواصلِ، كـذلك حـذفَ هذا الألف، ولم يكن ينبغي، لأنّ منْ يقول: (... ذلك ما كنا نبغ ...) (٣)، ويقول (والليل إذا يغشى) (٤) فلا يحذف، كما أن الذي يقولُ: هذا عمرو، يقول: رأيت عمرا (وقال الراجز)[٥].

٦٠- - - - - - - - - - - - - - - قد رابني حفص فحرك حفصا[٦]

إلا أن (المعلى) في الضرورةِ لا يمـتنع للتشبيه ويؤكد ذلك أن (أبا) (٧) الحسن قد أنشد.

---

(١) البـيت للبـيـد بن ربيعة – ولم أجده في ديوانه – نسب له في البيان والتبيين (تحقيق السندوبي) ١/ ٢٨٤ والكتاب ٢ / ٢٩١ والحجة ١/ ١٠٥. والجـمهرة (جزم) ٢ / ٨٥ ورواية الجـمهرة (حاضر) (والمعل: هو جد الجارود بشر بن عمرو المعلى.

(٢) البـيت لزهير بن أبي سلمى وهو : (وأراك تفـرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر). وهو في شرح ديـوانه ٩٤، ونسب له في الكتـاب ٢/ ٢٨٩ و ٣٠٠ ولم يـنسب في المجلة ١ / ٣٠٧، والشيرازيات م١٣ ، والحلبيات ٦٨ أ.

(٣) الكهف ١٨/ ٦٤ .

(٤) الليل ٩٢ / ١ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) الكتاب ٢/ ٣٠٠.

(٧) زياة يقتضيها السياق.

٦١- فلست بمدركٍ ما فات عني

بلهف، ولا بليت ولا لـوانى[١]

فقال : (ليتَ) وهو يريدُ: (ليتني) فحذف النون اللاحق مع الضميرِ للضرورةِ ثم أبدلَ من الياء الألف، ثم حذف، وقد يمكنُ أن يكونَ.

٦٢- يا إبن أمَ - - - - - - - - - - - - - - - - - - -[٢]

على هذا كأنهُ محذوفٌ من قولِ منْ قال :

٦٣- يا إبنةَ عمي لا تلومي واهجعي[٣]:

فـأبـدلَ، ثم حـذفَ، وعلى هذا تأول أبو عـثمان قـولَ من قـرأ (... يا أبةَ لم تعبدُ...)[٤] ومن الضرورةِ غيرِ السهلةِ ما أنشدناه أبو إسحاق.

٦٤- إن العـرارةَ والنبوحَ لدارمٍ

والمستخفَ أخوهـمُ الأثقالا[٥]

قـال : مـروى (والمستخف) بالرفع، والنصب على موضع (أنْ) ولفظها، ولم يذكـرْ لنا غيره، ولو انشـد منشـد بالجـر، لكان أسـوغَ، فانتصبَ المفعولُ بها في الصلة، ولم يحتجْ بأن تقدر له ناصباً آخر. ومثل هذا في القبحِ:

---

(١) لم أقف على نسبته الخزانة (بولاق) ٤ / ٢٤٨، والمحتسب ١/ ٢٣٧ والمقرب ١/ ١٨١.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي (حرملة بن المنذر بن معدي كرب) وتمامة
(... ويا شـقيق نفسي   أنت خلقتني لدهر شديد) نسب له في الكتاب ٣١٨/١، والجمل ١٧٣، ورواية الكتاب (خليتني).

(٣) البـت لأبي الـنـجـم الـعـجـلي يخـاطب امـرأته : نسب له في النوادر ١٩، والـكـتـاب ٣١٨/١، والشيرازيات م١٣، وشرح المفصل ١٢/٢ ، والدرر ٧٠/٢.

(٤) مريم ٤٢/١٩ قرأ أبو جعفر، وإبن عامر بالفتح، والباقون بالكسر. تقريب النشر ١٢٦.

(٥) البيت للأخطل: وهو في شعره/ ٥. ونسب له في اللسان (عرر) ٥٥٩/٤، والتاج (عرر) ٣٩٢/٣.

٦٥- لسنا كمن جعلت إيادٌ دارها

تكريتَ ترقب حبها أن يحصدا[١]

وليس هذا كما أنشده أبو اسحاق عن الأحول للبيد :

٦٦- لعمرك أنَ كانَ المخبر صادقا

لقدُ رزئت في آخـر الدهــرِ جعفرُ

إذا كان اما كلُّ شيء سألته

فيعطى، وأما كلُّ ذنبٍ فيغفـرُ[٢]

ألا ترى أنَّ في التنزيل : (يومَ يرونَ الملائكة، لا بشرى يومئذ للمــجــرمين...) وقال[٣](ينبئكم إذا مزقتم كلَّ ممزقٍ أنكم لفي خلق جديد) (٤). ومن الضرورة التي تستـقـيم لا تسـتجازُ في الكلام ما يفعلهُ الشاعرُ لإقامةِ الوزنِ من تحريف الإسم، ووضعه موضعه لفظا على معناهُ، وإن لم يكنْ العلم المتعارف، من ذلك ما أنشده أبو الحسنِ الأخفشِ:

٦٧- بني رب الجواد فلا تفيلوا

فما أنتمْ فنعـذركـــمْ لفيل[٥]

قـال أبو بكر : أرادَ : ربيـعـةَ الفـرسِ، فلم يستقمْ الوزنُ له. فعدلَ إلى (رب الجوادِ) قال:

---

(١) البيت للأعشى من قصيدة يخاطب بها كسرى، وهو في ديوانه ٢٣١، ونسب له في الخصائص (الهامش) ٢/٤٠٢، ولم ينسب في الخصائص ٢/٤٠٣ (الصدر) ، ٣/٢٥٦، والمغني ٢/٥٤١، ورواية الخصائص (حلت)، ورواية الديوان (تنظر).

(٢) البيتان في ديوانه / ٢٠ ، ورواية الأول (لعمري لئن)، والثاني (فتى كان).

(٣) الفرقان ٢٥/٢٢.

(٤) سبا ٣٤ / ٧.

(٥) البيت للكميت. نسب له في اللسان (فيل) ١١/ ٥٣٤، والتاج (فيل) ٨ / ٦٨.

ومثل هذا قول الآخر:

٦٨- وفاءَ عليه الليثُ أفلاذَ كبدهِ

وكهلهُ قلـــدٌ من البطـــن من دم[١]

ومثله :

٦٩- تنادوا فقالوا : أردت الخيل فارسا

فقلت : أعبـــد اللهِ ذلكـم الــردي[٢]

وفي هذا الشعر :

- - - - - - - - - - - -

- - - - - - - - - - - - أنا غضِابْ لمعبد

فجعله مرة (معبد). وأظنه قال الإسم (عبد اللهِ) ومثله :

٧٠- رُبَّ مسقيُ بغيلْي أسدِ

قد تقدمتُ بقراط السباء[٣]

ومن ذلك قول البعيث (٤) في جريرِ بن عطية:

٧١- أبوك عطاءٌ ألأمُ الناس كِلّهم

فقبحَ من كهلٍ، وقبحتَ من نسل[٥]

فأما ما أنشده أحمد بن يحيى :

---

(١) لم أهتد إلى نسبته. الحجة ٢/٢/٤٣ أ.

(٢) البيت الأول لدريد بن الصمــة يرثي أخاه ضمن قصيدة طويلة لم أجد فيها البيت الذي بعده. الأغانى (بولاق) ٩/٤.

(٣) البيت لم أهتد لنسبته العضديات ٧٤ ب.

(٤) البـعـيث: هو خـداش بن بشر المعـروف بالبـعيث. كان خطيبا وشاعرا، وكانت بينه وبين جرير مهاجاة توفي (١٣٤هـ). معجم الأدباء ١١/٥٢ - ٥٥. والإعلام ٢/ ٢٤٥.

(٥) البيت للبعيث في هجاء جرير. نسب له في اللسان (عطا) ١٥/٧١، وروايته (فحل) و (نجل).

٧٢- - - - - - - - - - - - - - - -

من نسجِ داود أبي سلامِ[1]

فالأولى أن يكونَ اشتقه من لفظِ (سليمانَ) كما اشتق (عطاء) من عطيةَ، ولا يحملهُ على الغلطِ كقولِهِ :

٧٣- - - - - - - - - - - - - - - - -

- - - - - - - - - كأحمرِ عادٍ - - - - -[2]

وكقول الآخر :

٧٤- - - - - - - - - - - - - - - - - -

- - - - - - - - الركبِ عثمانُ بن عفانا[3]

ومن قبيحِ الضرورةِ قولُ الشاعر :

٧٥- - - - - - - - - - - - - - - - - -

مثل الحماليجِ بأيدي التلامِ[4]

قالوا : يريدُ التلامذةَ، فحذف، وقد أعلمتكَ أن ذلك لا يكونُ على الترخيمِ في ما تقدم إلا أنه قد جاءَ من هذا النحوِ ما لا يكونُ في الترخيم كقولِهِ :

---

(١) البيت للأسود بن يعفر، وأوله (ودعا بمحكمة أمين سكها) نسب له في اللسان (سلم) ١٢/٣٠٠. ولم ينسب في البصريات ٩ ب، والخصائص ٢/ ٣٤٦.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته وهو:
(فتنتج لكم غلمان اشام كلهم   كأحمر عاد، ثم ترضع فتفطم)
شرح القصائد العشر / ١٥٥. والخزانة (بولاق) ١/ ٤٤١

(٣) قيل البيت لحسان بن ثابت، وقيل لكثير بن عبد الرحمن النهشلي : وتمامة :
(فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم   وصاحب - - - - - - -)
نسب لحسان، ولكثير في شرح المفصل ٧/١٣١. ولم ينسب في الخزانة (بولاق) ٤/١١٧، والدرر ٢/١٣.

(٤) البيت للطرماح، وصدره (تتقي الشمس بمدرية). وهو في ديوانه/ ١٠٠ والمقاييس (العجز) (تلم) ١/٣٤٣، وتأويل مشكل القرآن ١/٢٣٦، وجمهرة اللغة (تلم) ٢/٢٨. والحماليج: منافيخ الصاغة.

٧٦- درسَ المنا بما بمتالعٍ فأبانِ

ــــــــــــــــــــــــــــــــــ [١]

قالوا : يريدُ المنازل. ومثلُ ذلكَ ما أنشده لأبي دواد الأيادي:

٧٧- يجعلنَ جندل حائرٍ لمتونهِ

فكأنما تذكي سنابكها حبا[٢]

قيل: يريدُ الحباحب. أي: نارَ الحباحبِ، وفي التنزيلِ:

(فالموريات قدحا) [٣] وأنشد أحمدَ بن يحيى :

٧٨- من لي منْ هجرِ ليلى منْ لي

والحبل من حبالـهـا المنحـل[٤]

(فـالمنحلِ) لا يخلو من أن يكون محمـولاً على الحـبلِ، أو على الحـبالِ، وكلا الأمريين قبيحٌ. وأنشد الكسائي:

٧٩- مثل الفراخِ نتفتْ حواصلهْ [٥]

وفي هذه الأرجوزةِ .

---

(١) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة، وعجزه (افتقادمت بالحبس فالسويان) نسب له في حاشية الصبان مع الأشموني والعيني ٣/٦١٦، والمحتسب (الصدر) ٢/٧٧، وتأويل مشكل القرآن (العجز) ١/٢٣٦، ولم ينسب في الشيرازيات م٦٦.

(٢) البيت لم ينسب في اللسان (حبحب) ١/٢٩٧، والتاج (حبحب) ١/٣٠٠، ورواية اللسان، والتاج (يذرين) و(كانها).

(٣) العاديات ١٠٠/٢

(٤) البيتان من الرجز وهما لمنظور بن مرثد الأسدي، نسب البيت الأول له في الخصائص ٢/٢٦٢، ونسبا له في اللسان (طول) (بيروت) ١١١/٤١٣، و (قتل) (بيروت) ١١/٥٤٨، وجاء ضمن أرجوزة غير منسوبة في مجالس ثعلب ٦٠١-٦٠٤، ولم ينسبا في شرح المفصل ٩/٨٢ ورواية المجالس (هجران) و (صالها).

(٥) الرجز لم ينسب إلى أحد. مجالس ثعلب ١/١٢٥، والمحتسب ٢/١٥٣. والشيرازيات ٨٣ ب، واللسان (خلف) (بيروت) ٩ / ٨٧.

٨٠- تعرضتْ لي بمكانِ حبلِ

تعرضَ المهرةِ في الطّـــولِ

تعرضا لم تعدُ عن (قتلا) لي[١]

قـالَ أبـو الحـسنِ يكونُ عن (قــتــلا) على الحكاية، ويكون أن يريد (النونَ) فيبدلُ منها العيَن . يريدُ على ما يجيىء في لغةِ تميمٍ من القلبِ في هذا النحوِ، وهو الذي يسمى (عنعنة) تميمٍ كقولِ الشاعرِ منهم :

٨١- إعن تغنت على ساقٍ مطوقةٍ / ٩ آ

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _[٢]

وفي هذه الأرجوزةِ

٨٢- أن تبخلي يا جملُ أو تعتلي

أو تصبحي في الظاعنِ المولي

إلى قوله :

موقع رجلي راهبٍ يصلي

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _[٣]

أنشــده أبو زيد. وقــال أبو عثمان : يريد بالظاعنِ: إسمَ جنسٍ. ومثلَ ما قالَ أبو عثمانَ - في هذا قول الآخر :

---

(١) الأبيـات ضـمن أرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي منها بيتا الشاهد (٧٦) نسـبت الأرجوزة له في اللسان (طول) ٤١٣/١١. وجـاء البيتان الأول والثاني غير منسوبين في/ شرح المفصل ٩ / ٨٢ والأبيـات في مجالس ثعلب ٦٠٢/٢. ورواية الثـالث في اللســان والمجالس (حل) و(تال) و(قتلى) وفي المجالس الأول (بمجاز حل).

(٢) البـيت لإبن هرمـة وعـجزه: (ورقاء تدعو هدلا فوق أعواد) وهو في ديوانه (تحقيق المعبد) ١٠٥، وشرح المفصل ١٥٠/٨ وفـيـه : (وحكى عن الأصــمـعي قال : ارتفعت قريش عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة. والبصريات (مخطوط) ١١ب.

(٣) هذه الأبيـات لمنظور بن مـرثد الأسدي، ضمن أرجوزة فيها أبيات الشاهدين (٧٧ و ٧٩) . وهو في النوادر ٥٣. والبيت الثالث في المجالس ٦٠٢/٢.

٨٣- إنى كانى لدى النعمانِ خبرهُ

بعض الأودى بقولٍ غيرِ مكذوب[١]

والمعنى : الأودين. ألا ترى أن البـعـض يقـتضي أن يكون الكل؟ فـهـذا أنشاد قـوم، وأنشـده أحمد بن يحيى : (بعض الأودِ) جـعله على (أفـعل) جمعـا (لودٍ)، وحكي: رجل ودوود[٢] فأما

٨٤- العيهل[٣]

و - - - - - - - - - - - - - - - - الكلكل

فـاسـتعمالهما بتخفيف اللام، مقدر الوقفُ عليهِ مضاعف إرادة للبيان، وهذا يـنـبـغـي أن يكون في الوقف دون الوصل لأنَّ مـا لا يتـصلُ به في الوصلِ يبين الحـرف، وحركته، فمن ذلك. قال منْ قال في الوقفِ: هذا خالدْ. فإذا وصل، قال: هذا خـالدٌ. كما ترى، ويضطرُ الشـاعرُ فيجري الوصل بهذهِ الإطلاقات في القوافي التي تجري مجرى الوقف. وقد جاء ذلك في النصب أيضا. قال:

٨٥- مثل الحريقِ وافقَ القصبا - - - - - - - - - - - -[٤]

وهذا لا ينبغي أن يكون في السعةِ، فأما قول بعضِ العرب: هذا طلحة. وهذه رحمة، في الوقف، فإنه أمـثل من (عـيهل) ونحوه، لأنَّ الأصل (الهاءُ) ألا ترى أن الهاء لا يؤت بها ؟. وأما قولكَ : هذه أمةُ اللهِ. فالهاءُ بدل (التاء) فيجوز أنْ يكونَ أصـحاب هذه اللغة جاءوا بها على الأصل، ولم يبدلوا في الوقفَ منها الهاء. وهذا البـدل من تغييراتِ الوقف. ألا تري أنك تبدلُ فيه من التنوين الألف إذا إنفتح ما

(١) البيت للنابغة الذبياني، وهو مطلع قصيدة في ديوانه (من مجموع خمسة دواوين) ٩ ، ونسب له في البصريات / ٢٦ آ، ولم ينسب في ١٠ آ، ومجالس ثعلب ٦٠٨/٢. أراد: الأود إبـن جماعـة. ورواية ثعلب (حديثا) بدلا من (يقول).

(٢) مجالس ثعلب ٦٠٨/٢.

(٣) هاتان الكلمتان تابعتان لبيتين ضمن أرجوزة لمنظور بن مرثد وهما :

(ببازل وجناء أو عيهل) و (كأن مهواه على الكلكل)

مجالس ثعلب ٦٠٣/٢ - ٦٠٤، والكتاب ٢٨٢/٢ (الأول)، والإنصاف ٧٨٠ (الأول).

(٤) الـبـيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه، ١٦٩ والتكملة ٢٢. ونسب في هامـشـها إلى ربيعة بن أبي صـبـيح نقـلاً عن القـيسي في شرح الإيضـاح. شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢٥/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢١٩/٤.

قبله ؟. وكذلك تبدلها من النون الخفيفة . ومما جاء على هذه اللغة ما أنشده أبو الحسنِ :

٨٥- ما بالُ عينٍ عن كراها قد جفتَ - - - - - - - - - - - - - - - -[١]

- - - - - - - - - الأبيات - - - - - -

ومن الشواذِ عن القياسِ والإستعمالِ، ما حكي من قولهمْ: نزالْ يريدُ: نزال. أخبرنا محمد بن الحسن[٢] وأنشدنا:

٨٧- لقد علمت خيلي بموقانَ أنني

أنا الفارس الحامي إذا قيل : نزالْ[٣]

والإستعمال في هذا الباب التخفيفُ في العينِ ، وترك تكريرها كقولهم : تراكِ، ومناعِ، وصمي، وصمام: وأنشدنا أبو الحسنِ الأخفش:

٨٨- فرت يهود، وأسلمتْ جيرانها

صميٌ كما فعلت يهود صمامِ[٤]

ومن الشاذ ما أنشده أبو زيد :

٨٩- هل تعرف الدار ببيدا أنه - - - - - - - - - - - - - - - -[٥]

- - - - - - - - - - - الأبيات - - - - - - - - - - - -

فهذا يجيء على وجوهٍ شاذةٍ، وفيما ذكرنا من هذهِ الفنونِ ما يدخلُ إلى كثيرِ مما يردُ منها.

---

(١) لم أهتد إلى نسبته. الحجة ٢/ ٤ ٧١ آ .

(٢) محمد بن الحسن هو أبو بكر إبن دريد عالم لغوي مشهور توفي سنة (٣٢١هـ) معجم الشعراء ٤٦١، وتاريخ بغداد ٢/ ١٩٥.

(٣) البيت لم أهتد لنسبته. وهو في اللسان (نزال) ١١/ ٦٥٧

(٤) البيت للأسود بن يعفر / نسب له في مجالس ثعلب ٢/ ٥٨٩، واللسان (صمم) ١٢/ ٣٤٥.

(٥) قائل هذه الأبات رجل من الأشعريين يكني (بابي الخصيب) وبعد الشاهد (دار لخود قد تعفت أنه). النوادر ٥٩. لم ينسب في اللسان (هود) ٣/ ٤٣٩، وكتاب الشعر ٤.

هذا باب الإعراب والبناء [1]

الإعـرابُ تغير أواخـرِ الكلمِ، وإختلافها بإختلافِ العوامل [2]. والبناء خـلاف ذلك [3] فـالمعـرب من الكلم الثـلاثِ، الإسم، والفـعل. فأما حروف المعاني، فكلها مـبنيـة، ومـا تختلف بِهِ أواخر الكلم للإعراب: الحركة، أو السكون أو حرفٌ غيُر حركةٍ. فالحركات على ضربيِن: حـركـةٌ ظاهرةٌ في اللفظِ مـسموعةٌ منه. وحركةٌ منويةٌ، غيُر خارجةٍ إلى اللفظِ.

والحـركـات الـظـاهـرةُ الـتـي تـكونُ للإعـراب: الرفع، والنصب، والجـر [4] والسكون - هو الجزم - نحو: لم يذهب.

والأسماء على ضربين: مـعـربٌ، وغيُر مـعـربٍ. فالمعربُ منها ما كانَ متمكناً، وهو الذي لم يشـابه الحـرفَ، ولم يتضمن معناه. وهي أسماءُ الأنواعِ الأولُ، أو مـا اشـتـق منهـا للصـفـات، ونحـوها، أو مـا كـان منقـولاً عن ذلكَ للأعـلامِ المخصوصة، فالمنقول بحسب المنقول منه. وهو إما إسمٌ غير صفةٍ كأسدٍ، وكلبٍ، وحمار، وزيدٍ،، وفضلٍ. وأمـا إسمُ صـفـة كـحـارثٍ، وعباس، وحسن، وسهل، وربما اسـتـغنوا ببـعضِ الأسماء التي تجـري مجرى الأسماء الاعـلام من إسم النوع. فـهذا جمهور أقسام الأسَماء المتمكنة. وهذهِ الأسماء المَتمكنةُ على ضربيِن: منصرفٌ وغيـرُ منصرفٍ.

---

(١) الأصول ١/٤٦-٥٤، والإيضـاح العضدي ١/١١-١٦ (باب حـد الإعراب وباب البناء) وأقسام الأخـبار: المسألة الثانية (في الإعتلال للخفض) والمسألة الرابعة في (الجزم) والمسألة التاسعة (أثر الإعـراب في آخر الأسماء). مجلة المورد، العدد الثالث ١٩٧٨ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٧ و ٢١٣، وقـد عالج أبو علي موضوع الإعراب والبناء بالتفصيل في هذه الأبواب والمسائل.

(٢) الإيضاح ١/١١، والتكملة (رسالة ماجستير)/٢

(٣) الإيضاح العضدي ١/١٥

(٤) الإيضاح العضدي ١/١١ و ٢٧.

فالمنصرف ما لم يشبهْ الفعلَ (١) فـدخلته الحركات الثلاث مع التنوين، وذلك نحو قولك: هذا رجلٌ. ورأيتُ رجلا. ومررتُ برجلٍ قبلُ.

وغير المنصرفِ ما كان ثانيا من جهتين (٢)، ومعنى ذلك أن يجتمع فيه ثقلان، وسـبـبان من هذه الأسباب التسعة وهي (٣) : وزن الفعل، والصـفةُ، والتأنيثُ، والعـجمة، والعدل، (والمعرفة)، (٤) والجـمع، وأنْ يجعل إسمان إسمًا واحـداً، وأن يكون في آخر الإسم الفٌ ونونٌ زائدتان. فمتى اجتمع من هذهِ الأسباب سببانِ في إسمٍ، منعاه الصرفَ، فلم يدخله الجر، والتنوين كما لم يدخلا الفعل. فإنْ أضيف شيءٌ مـن ذلـكَ، أو دخلـه الألف واللام، أنجـرَّ لزوالِ شـبـهِ الفـعلِ لذلك، وأمن التنوين، وذلك قولك: مررت بالأحمر، وإبن عيهل. فإنْ قلت: إذا كان السببان من هذه الأسـبـاب، إذا اجـتمعا، منعاهُ الصرفَ فهلا لم تصرف نحو طويلة، وقائمة، وشـديدة في الكسرة للتأنيث، والوصف اللذين اجـتـمعا فيها؟ فالقولُ في ذلك: أن أحد السببين لم يلزمْ الإعتداد به. وإذا لم يلزمْ ذلك، كان الذي يبقى سبباً واحداً، وهو لا يزيل مـا للإسم من التمكن فيخرج به إلى شبه الفعل. ويدلك على أن التاء لا يلزمْ الإعـتـداد بها أنها غير لازمـة للكلمـةِ في حـال تنكيرها، لأنه ليس فـيـها ما/٩ب (يحظرها) (٥) ويمنع من إسـقاطها، وما لم يلزم من الحروف، وكان قلقا في مكانهِ، ومـوضـعهِ لا يعتدون بهِ. ألا ترى أن الواوين إذا وقعتا أولا في التحقير والـتـكـسـير وغيرهما، ألزمَ الأولى منهما القلب، وذلك قـولك في تحـقيرِ (واصل) وتكسيرهِ (او يصل) و (اواصل) وعلى هذا قوله:

---

(١) الإيضاح العضدي ١/١٣ (فالمنصرف ما دخله الجر والتنوين)

(٢) الإيضاح العضدي ١/١٣

(٣) الإيضاح ١/٢٩٥ - ٣٠٦ (باب ما لا ينصرف).

(٤) (والمعرفة) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (أحضرها) توهما.

٩٠- ضربت صدرها إلَيّ وقالت

يا عديا لقد وقتك الأ واقي[(١)]

وقالوا: التولجُ. وقالَ:

٩١- متخذاً من عضواتٍ تولجا ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ[(٢)]

فأبدلَ من الأولى (التاءَ)، كما أبدل منها الهمزة في (اواصل) وفي التنزيل: (... ما ووري عنهما من سوء اتهما...) (٣)، فلم يبدلْ الأولى منهما، حيث كانتْ الثانيةُ غيَر لازمةٍ. ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل، إنقلبت ألفا، فلما لم تلزم الثانية هنا لزومها في البابِ (لم تلزم) (٤) الأولى منهما القلب إلا على حد (أقتتْ). ومن ذلك أيضاً قوله في (بيضة) و (جوزةٍ) بتحريك العينِ، لم يقلبوا العين ألفا، وإن كانتْ في موضعِ حركةٍ. كما انقلبت في دارات، وساعات، لأنَّ الحركة غير لازمةٍ. فلما لم يلزم، كان الحرف في حال كونها فيه بمنزلته ساكنا، ومن ذلك قولهم في تخفيفِ موألة، وحوأبة وجيئل: موله، وحوبة، وجيل. فصحت حروفُ العلة حيثُ كانت الحركة فيهن لحروف غيرهن. ومن ذلك قولهمْ في تخفيف ضوء: ضو، فتحرك الواوْ (لأنها) (٥) صحتْ طرفا مع سكون ما قبلها، حيث كانت الحركة غير لازمة.

ولو كانت لازمة، لم يسغ هذا. ألا ترى أن باب (عصا) و(رحى)، لا يصح في شيء منه حرف العلة (٦)؟ فكما أن هذه الأشياءَ وغيرها مما لم يذكر، لا يعتد بها

---

(١) البيت للمهلهل بن ربيعة من أبيات يتغزل فيها: نسب له في رسالة الغفران ٣٥٢، والكامل في التاريخ ١/٤٢٣، ولم ينسب في المنصف ١/٢١٨، وشرح الأبيات المشكلة ٣٤.

(٢) البيتين: لجريري يهجو التيعث.
نسب له في اللسان (ولج) ٢/٤٠١ و (صفا) ١٤/٤٨٤، والمخصص ٧/١٨٢، ولم ينسب في المنصف ١/٢٢٦ و ٣/٣٨، والرواية في هذه المصادر (في ضعوات).

(٣) الأعراف ٧/٢٠.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) المنصف ٢/١٢٣-١٢٤.

لأنها غيرُ لازمــة، كــذلك، لم يلزمْ الإعــتــداد بالتاء في هذا الضربِ من النكرةِ. فإنْ قالَ قائلٌ: فهلا صرف في المعرفةِ أيضاً وفيه هذه التاء– – كما قلتم – إنه لا يعتد به في النكرة؟ . قــيل لزم الإعــتــداد به في المعرفةِ، وإنْ لم يلزم ذلك في النكرةِ، لأنَّ التــسمية تحيلُ الإسم وتحظرهُ فيمتنع من إسقاط شيء منه، وقت التسمية، وهو فــيــه، كما يمنع من أن يضم إليه ما ليس منه. وإذا كاّن كذلك، كان معتداً بهذا، وإذا إعتد به، إنضمَّ إلى السببِ الآخر، فمنعَ الصرف، كما يمنع الصرف الرابع من بنات الأربع إذا كــان الإسم مما غلب عليــهِ التأنيثَ نحــو: عقرب وعناقٍ [١]، ومن أجل مــا ذكــرتْ لك من حظ التــسمية إسقاط التاء ما لم يجز النحويونَ في نحو: طلحة، أن يجمع [٢] إذا كــان إسمًا لمذكــرٍ بالواو واَلنونِ. ألا ترى أنه لو جمع به، كان لا يخلو من أحد أمرين. أما أنْ تثبت التاء مع حرف الجمع فيجمع بذلك بين مــا لا يجتــمع، ويعــاقبُ أحــدهما الآخــر، أو تحــذف التــاءُ، وحــذفها غيرُ سائغٍ للتــحريفِ، وبعد الإسم عما سمي به، ولا يلزم ذلك إذا (جمع) [٣] بالألف والتاء، لأن الــتأنيثَ المجــتلبَ، يصــير بدلاً من المحــذوفِ، فكأنه لم يحذفْ، ومع ذلك فلم يجزْ جمعٌ بيَــن تأنيثه.

وقــد أجــاز البــغداديون جمع هذا الضرب من الأسماء بالواو والنون على[٤] ضــعف عندهم. ووجــه فــســاده ما قدمنا ذكره. والذّي ثبت بِهِ الإستعمالُ أيضاً خــلاف مــا أجــازوهُ. ألا ترى أنهم حيَن جمعــوا طلحةَ إسم رجلٍ. قالوا: طلحاتٌ، وعلى هذا قول الشاعر:

---

(١) الإيضاح العضدي ١/٢٩٧.

(٢) الإيضاح العضدي ١/٢٩٧ والتكملة / ٥٧ – ٥٨.

(٣) في الأصل (جمعا) توهما.

(٤) أجــاز الجمع بالواو والنون: الكسائي والفراء. أبو علي الفارسي / ٥٥٤ الإنصاف (المسألة ٤)١/ ٤٠–٤١. والدرر ٢/١٦٢ نقلاً عن الإنصاف.

٩٢- نَضَّرَ الله أعظما دفنوها

بسجستانَ طلحة الطلحاتِ[1]

فلما ثبتَ إستعمال بخلافهِ، ودفعهُ القياس، لم يكنْ لإجازته وجهٌ، واستدلوا على إجازتهم ذلك بما أنشده، أحمد بنُ يحيى:

٩٣- وعقبةُ الإعقابِ في الشهرِ الأصم[2]

وهذا أنْ سلَمَ أنه جمع (عقبَةَ) مع إحتمالهِ غير ذلَك، فليس فيهِ ما يدل على جواز جمعهِ بالواو، والنونِ. ألا ترى أنهُ ليس كل ما يجمع مكسرا، يجمع بالواو والنون. فإن ما له وجه الدلالة في ذلك أنه حذف التاء في هذا التكسير، وإن كانت التسمية وقعت بالإسم وهي فيه، فكما جاز حذفه في هذا التكسيرِ، كذلك يجوزُ الحذف مع الواو والنون؟. قيل: لا يجوز جمعه بالواو والنون من حيثُ جازَ تكسيره على هذا الحد، وإن اجتمع الجمعان في حذفِ التاء منهما. ألا ترى أنك إذا كسرتْ، عاقبت الإسم بالتكسيرِ، وتأنيثه الذي كان يكون في الواحد، فصار لذلك بمنزلة الجمع بالألف والتاء. فكما جاز الجمع بالألف والتاء، لأنَّ دلالةَ التأنيثِ لا تخترمُ فتصيُر بذلك كأنهَا ثابتة فيه، لذلك جاز التكسيرَ لما تعاقب الإسم بهِ في التأنيث. وليس الجمعُ بالواو والنون كذلك. فإذا لم يكن مثله ولم يعاقبْ الإسم به تأنيثٌ، كما عاقب بالتكسيرِ، لم يجبْ جوازه في الإسم من حيثُ جاز التكسير. فإذا كان كذلك، لم يكنْ في هذا الذي أوردَ هذا دلالةٌ على إجازة مما أجازوا. مما يدل على حظر الكلمة بالتسمية، وتقديرِ الحرف/١٠ آ فيما كان ثابتاً فيه إمتناع تقديرِ ما لم يكنْ داخلاً عليه قبل التسمية فيه وذلك نحو : ارطى [3]،

---

(١) البيت إلى عبيد الله بن قيس الرقيات في طلحة بن عبد الله الخزاعي نسب له في /شرح المفصل ١/ ٤٧، ونسب في الدرر إلى ذي الرمة ٢/١٦٢ ولم ينسب في الإنصاف ١/٤١. اللسان (طلح) ٢/٥٣٣. ورواية المفصل والإنصاف والدرر (رحم). ورواية التكملة (نضر) بدون ألف في الضاد.

(٢) الرجز – لم أهتد لقائله. أنظر / الإنصاف ١/٤٠ و ٤٢.

(٣) التكملة (باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره الف...) /١٢٠ والمنصف ٣/ ٧.

ومعزى (١)، ولو سميت بهما مذكراً، لم تصرفْ للتعريف، وأن الألف شابهت في حال التسمية، ألف التأنيثِ لزيادتها. وإمتناع التاء من الدخولِ عليه يحظرُ التسميةَ كإمتناعها من الدخول على ألف التأنيثِ. ألا ترى أنّك إذا سميت بأرطى، إمتنع دخول التاء على الإسم، ولم يجز كما كانَ يجوز في حال النكرةِ، فأشبه حبلى. فكما إمتنعَ من أجلِ التسميةِ دخولُ ما كانَ يدخله قبلُ، كذلك يمتنع سقوط ما كان يسقطُ قبلُ. فإذا لزمَ ثباته، لزم الإعتداد بِه، فصار السببانِ يمنعانِ في (طلحةَ) الصرف، وإنْ لم يكن أحد السببين في (قائمةٍ) معتداً به. ومثل ألف الإلحاق فيما ذكرت لك من أن التاء تمتنعُ من الدخولِ عليهِ للتسمية.

الألف والنون في عثمان وعريانَ (٢) يصيرانِ كاللتينِ في عطشانَ، لإمتناع التاء من الدخولِ عليهما في حالِ التسمية وللتسمية. كأمتناعها من الدخول في باب عطشان ونحوه، كما في باب أرطى في التسمية كباب حبلى (٣) كذلك صار نحو : سرحان، كنحو عطشانَ.

فأما مساجد (٤) ونحوه: فيما يمنعه من الصرف أنه جمعٌ، وأنه ليسَ في أبنية الآحاد مثله، فإنْ قلت: فهلا لم ينصرفْ نحو : أفعال، وأفعل أيضاً لأنهما جمعان، وليس في أبنية الآحاد مثلهما؟. قيل: إنَّ أفعالاً، وأفعلا، يشبهان الواحد. ألا ترى أن أفعالاً جرى وصفا على المفردِ نحو: (ثوبٌ أكياش)، (وحبل أرمام، واقطاع). وقال (تعالى) (٥) (... نسقيكم مما في بطونهِ...) (٦) وقد تقدم ذكر (الأنعام) وقد كسر (هو) وأفعل (٧) تكسيرَ الآحاد نحو : أبايتَ. وأراهطَ، وقربها من الآحاد أيضاً في المعنى فلما كان كذلكَ، لم يكونا كبابِ مساجد. ويدلك على أن

---

(١) التكملة (باب ما جاء على فعلي) / ١٢٣ - ١٢٤، والمنصف ٣/ ٧

(٢) الإيضاح العضدي ١/٢٩٩.

(٣) التكملة (باب فعلي) / ١١٩.

(٤) الإيضاح العضدي ١/ ٣٠٣

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) النحل ٦٦/١٦.

(٧) التكملة ١٣٨.

كـونه خـارجـاً من أمـثلةِ الآحاد الأول، ثقلٌ، وسببٌ مانعٌ، انه إذا وقعَ وافق بناء الواحـد، إنصرف، وذلك نحـو: الكراهيـة، والطواعـية، وحمار حزابية. فمن ها هنا صرفَ نحـو: صياقلة، وزنادقةٍ. فإن قلت: (فهذا) (١) امتنع لمكان التأنيث المعاقب لذلك البناء الأول المخـتص به اجمع، فإنّ ذلك ليس بسـؤالٍ على مـا قدمتُ ذكره لك. فـهـذه الأسماءُ التي لا تنصرف تنفـتحُ الأواخر منها في موضـع الجر. وهذه الحـركةُ التي هي الفتحة في موضع الجر حركة إعرابٍ، وليستْ حركة بناء. يدلك على ذلك أنّ البناء لا يوجـد في شيء من الأسماء، إلا لمشـابهة الحرفِ، ولا شيء في هذا الإسم من مشابهة الحرف. وإذا كانَ كذلكَ، لم يسغ الحكم ببنائه.

وكانت الحركة للإعراب، فإنْ قلت فإنّ الأسماء المفردة المعربة تجرى متمكنة في أحـوالها الثـلاثِ، ولا يمنعـها ذلك أن تبنى في النداء فكذلك ما تنكر أن يجرى الإسم غيرُ المنصرف مـعرباً في موضـع الرفع، والنصب، ويبنى في الجر؟ فإن بناء ذلك في الجر لا يستقيم من حيث بني المفرد، المعرفة في النداء (٢). ألا ترى أنها في هذا البـاب، واقـعـةٌ مـوقع مـا يغلب عليـه شبه الحرفِ. وهو جارٍ مجراهُ، وهي الأسماء المضـمـرةُ الموضوعةُ للخطاب. والحرفية على هذه الأسماء أغلب في معنى الإسم. ألا ترى أن كل مـوضـعٍ يكون فـيـه إسمًا، لا تنفك فيهِ من شبه الحرف. وقـد تتجردُ حروفُ، ولا معنى إسم فيها، فيعلم بهذا أن كون معنى الحرفِ منها أعم وأغلبُ. فإذا وقـعتْ الأسماء المفـردة المعـرفة موقعها، وجب بناؤها، كما أن سـائر الأسماء مـا وقع منها موقعَ الحرفِ، وسد مسده وجب بناؤه. ويدلك على أنّ هذا الإسم مـعـربٌ في هذه الحال غير مبني فيها، أنّ هذه الحركة، وجبتْ فيه بعـاملٍ. والحـركـات التي تجبُ بعوامل لا تكون حركات بناء. ولو جازَ معَ الجر بها بالعـامل أن تكون حـركـة بناء، لجـاز ذلكَ في سـائر حـركات (الإعراب) (٣)، فإمـتناع ذلك في غيرِ هذا الموضعِ، دلالةٌ على أن الحكم بها ها هنا فاسدٌ. فإنْ قلتْ

(١) في الأصل (فهنا) توهما.

(٢) الإيضاح العضدي (باب النداء) ١/ ٢٢٧ – ٢٣٦.

(٣) في الأصل (المعربة) توهما.

فـقـد قالوا: لا رجلَ عندك. وهذه الحركة حركة بناء، وهي موجودةٌ مع عامل قد عمل ذلك فيه. فما تنكر مثل ذلك في ما لا ينصرف في حالِ الجر؟، قيل: إنَّ العاملَ هنا لم يعملْ حركةَ بناء، وإنما نصبَ الإسم نصباً صحيحاً. ألا ترى: أنَّ سيبويه قـد قـال: أن (لا) تنصبُ مـا بعـدها كنصب (أنْ) لما بعدها (1). وبـذلك على أنها نصبت الإسم.

إنّ الإسم المنفيّ بها إذا كـانَ مطولاً، أو مـضـافاً؟ ظهرتْ فيهِ فتحةُ النصبِ، كـقـولك: لا خيراً من زيدٍ. ولا أمـراً يومَ الجـمـعـة لكَ، فنصـبها للمفردِ على حد نصـبها لهذا المطول. والموجب للبناء فيه غير الموجبِ للإعراب، وهو جعلهم الإسم معَ (لا) كـالشيء، الواحد. فهذا الذيَ هو المعنى الواجبُ للبناء. وإذا جعلتْ كلمتانِ كلمـة واحدة، فهم مما يبنونهما على الفتح (2) وذلك كـضمهم الإسم إلى الإسم في الموضعِ الذي يدخلهما مع الحرفِ وكضم/ ١٠ ب الصوت إلى الإسم، أو الفعل إلى الإسم في قـول النحـويين، والحـرف إلى الفـعل، والحرف إلى الإسم، والصوت إلى الصـوتِ، فهذه الأنواعُ مع إختلافها يغلبُ عليها البناءُ، فلما بنى إذا ضم الصوتِ كذلك، بنى إذا ضمّ إليه الحرفُ في هذا الباب (3) فهذا هو المعنى الموجبُ للبناء. ألا ترى أن حـركة البناء حدثت بعامل. الا أنّ حركة البناء في هذا المبني هي الحَركة التي كـانتُ تكونُ للإعـراب في هذا المبنى قبل حاله المفضية بِهِ إلى البناء. ونظيرهُ في هذا المعنى (قوله)[4]:

يا ابن أم — — — — — — — — — —

— — — — — — — — — — — — — — — (5)

---

(1) الكتاب ١/ ٣٤٥. والإيضاح ١/٢٣٩ - ٢٤١.

(2) الشيرازيات ١٤٩/٣٨ أ. وهذا الرأي لأبي عثمان المازني. الفارسي ومذهبه اللغوي - ٣٥٧. بحث في مجلة كلية الإمام الأعظم العدد٤ لسنة ١٣٩٨/١٩٧٨هـ.

(3) الإيضاح ١/٢٣٣ (فهو يعلل نصب المنادي المضاف أو الشبيه بالمضاف لطوله).

(4) في الأصل (قولهم) توهما.

(5) الشاهد رقم (٦١) ف / ٨ ب.

فيمنْ جعلها إسمًا واحداً. فإنْ قلتَ: فقد اتفقت الحركتان، وصارتْ في حالتيِن مختلفـتيِن على صورةٍ واحدةٍ. وهذا مما يكون في المبنى. ألا تراهم قالوا: جئتُ من قـبل وقـبلُ ونحـو ذلك. فإنَّ إتفاق الصورِ في هذه الأشياء لا يدل على البناء. ألا ترى أن صـورتي الرفعِ والجر في باب القاضي والغازي [1] متفقتانِ وهو مع ذلك مـعـربٌ. وكذلكَ بابُ المثنى والمعلى في الأحوالِ الثلاث على صورةٍ واحدةٍ، وهو مع ذلكَ مـعربٌ. فليسَ إتفاقُ الصور مما يوجبُ البناء في الكلم المبنية، وإنما الموجبُ ما ذكرتُ لك من مشابهةِ الحرفِ.

فأمـا مـوافقةُ الجر النصبَ هنا فهو كموافقةِ النصبِ الجرَّ في التثنية، والجمعِ الذي على حـدها. فلو جـاز أن يكون الإسمُ غيُر المنصرف مـبنيـاً في هذه الحـال، لكانتْ التـثنيـة والجـمع كذلكَ أيضاً، فليس هذا الإتفاق للبناء وإنما هو لإجتماع النصبِ، والجر في كونهما فضلتين وكاملتين بعد إستعمال الجملةِ المتضمنة للفعل أو مـعنى الفـعل بجزئيها اللذينِ هما الحدثُ – والمحدث عنه، ومن ثم اتفقا أيضاً في بابِ الضمير.

والأفـعالُ على ضربين [2] : مـعـربٌ، ومبني. فالمعربُ منها بالحركاتِ الظاهرةِ هي الأفـعـالُ المضـارعةُ، وهي التي تلحقُ أوائلها زيادةٌ من إحدى هذه الزيادات، الأربع، وهي الهمـزةُ والنونُ، والتاء، والياءُ [3] وذلكَ قولكَ: أفعل أنا، ونفعل نحنُ وتفعلُ أنت، وهي في المؤنثِ الغائبِ، ويفعل هوَ. فهذهِ الأفعال هي الأفعالُ المعربةُ، وإنما أعـربت بجـملة الإعـراب لمشـابهتـها الإسم، وخصَّ كلَ ضربِ من الإعراب بعـاملِ عـمل فيه ذلك. فعاملُ الرفعِ غيُر عامل النصب، والجزم، كما أنَّ كل عامل من الناصب والجـازم غيُر الآخـر، فإعراب هذا الضرب من الفعلِ، الرفع والنصب، والجزم، ولا جرَّ فيه [4] كما كان في الإسم، وإنما إمتنع الجر فيهِ لأنه لا يكونُ إلا

(١) الشيرازيات (مسألة في القاضي والغازي والرامي) ٢٨ أ و ب.
(٢) الإيضاح العضدي ١/ ٣٠٧.
(٣) الإيضاح العضدي ١/ ٢٣.
(٤) أقسام الأخبار في (مجلة المورد ٧/٤/٢٠٤ – ٢٠٥).

بالإضافةِ. ألا ترى (أنّ) (١) الجـرَّ يكونُ بأحد أمرين: أما إضافة إسم إلى إسم، أو إضـافةٌ فعلٍ إلى إسمٍ، وكلاهما يوجب تخصيصاً، والغرض في صياغة هذه الأمثلة (التي تسمى) (٢) بالأفـعال، خلافَ التخصيصُ. ألا ترى أنها تكون الجرَّ المستفاد من الجـملة. والغـرض في الإضافةِ التخصيص، وإخراجُ المضاف بها من الإشاعةِ إلى المخـصـوص، فـمنهـا ما تضع اليد عليه كغلام زيدٍ، ودار الخليفةِ، ومنها ما يكون ضرباً من التـخصيصِ، وإن لم يكنْ كالأول، كغلام رجلٍ، وصاحب إمرأةَ. فلما لم تخل الإضـافة في كلا ضربيها من أنْ تحدث تخصيصاً، وكانَ الغرض في صـيـاغـةِ الفـعـل خـلاف ذلك، لما أعلمـتك، لم تستقمْ الإضافة إليه. لأنه يصير نقصاً، (٣) لذلكَ الغرض الذي قصد به، ووضع من أجله. فمن أجل هذا لم تضفْ إليـه، كما لم يضفْ إليـه، لأن الإضـافةَ توجبُ التعريف، ووضع الفعل بخلافهِ، وكذلك لم تدخل عليه لام التعريف، لأنه في بابِ إيجابهِ التخصيص مثل الإضافةِ، وتوصل في محاولة ذلك فيه إلى لفظ آخر غيره، جعل بمعناه، كما توصل إلى نداء مـا فـيه الألف واللامُ حيثُ لم يسغْ إجتماعها مع حرف النداء إلى نداء شيء آخرَ جـرى عليـه مـا فـيه الألف واللامُ، وذلك قولهم: يا أيها الرجل، فكذلكَ حيث لم يسغ دخولُ (الألف) (٤) واللام على الفـعل من حـيث كـانَ مؤدي إلى نقصٍ الذي وضع له الفـعلُ، أدخل على مـا دلّ عليـه، وذلك قولهم: هذا الضارب زيداً أمسِ. فلولا كـون إسم الفـاعل بمعنى الفعل، لم يجـرُ هذا. ألا ترى أنك لو قلت: رأيتُ ضـارباً زيداً أمسِ، لم يسـتـقم. فإنْ قلت: هلا أضـيف إلى الفـعل. وإنْ كـان لا يختص كما أضيف إلى النكرةِ المضاف إليها، لم توضعْ لخلافِ التخصيصِ.

ألا ترى أنَّ النكرة قـد يعـاقـبـهـا التـعـريف، فعلمَ بذلك إنها لم يقصدْ بها الإشاعةُ في جميع أحوالها، كما كانَ القصدُ في الفعلِ أن يكون لخلاف التخصيص

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (المسمى) توهما.

(٣) الكتاب ١/٣.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

في جميع أحـوالهِ، للزوم هذا المعنى لهُ وإمـتناع تعـريفـه. فليس النكرة في جـوازِ الاضـافةِ إليها يدل على جواز الإضافة (إليه) (١) مما يدل على جـواز الإضافة إلى الفعل كذلكَ.

وليس في الأسماء الجـزم (٢) الذي في الأفـعـال، لأن عـوامل الجـزم لا معنى لدخـولها على الإسم، وعملها ذلك فيه. ألا ترى أن المجازاةَ، والأمرَ، والنهيَ، ونفي الماضي على لفظ الأمر/١١ آ. لا يوجدُ في الإسم. فهنا إمتناع من جهةِ المعنى. وأما اللفظُ فـلأن الأسماءَ أدخلُ في الإعـراب من الأفـعـال، فلما كـان جزمهُ يؤدي إلى ضربٍ مـن الـبناء، رفض ذلكَ على أنهُ لو جـزمَ على حـد الفـعل، لم يخل من أنْ تحـذفَ له الحـركة دون التنوينِ. أو التنوين دون الحركة. أو يحذفا جميعاً، فلا يسـتقيمُ حذف التنوينِ دون الحركةِ، لأنه ليس بإعرابٍ، وإنما هو حرفٌ تابعٌ له. والجـزمُ يحذف حركاتِ الإعرابِ. فإذا لم يكن التنوينُ إياها، لم يجزْ حذفه له، أو تحـذف له الحـركـة دون التنوين، وهذه الحـركـة لا تحذفه ويترك التنوينُ، فلا يحـذفُ بل قـد يحذف التنوين، وتبـقى الحـركـة، وذلك في نحـو الإسم الذي لا ينصرفُ (٣) . فأمـا أنْ تحـذف الحركة، ويبقى التنوينُ، فلا يكونُ. فإنْ قلتَ فهلا جـزم مـا كان من هذا الضربِ من الأسماء لشبههِ بالفعل.؟، فإنَّ ذلك لا يستقيمُ. ألا ترى أن إمـتناعه من إلانصرافِ، لم يمنعْ أنْ يضافَ إليهِ كما يضافُ إلى سائر الأسماء. فكما أجـرى مجرى سـائر الأسماء من جـراء الإضـافـةِ إليهِ وأن كان ممتنعـاً في الفـعل، كـذلك إمـتنع جـزمـه من حيث لم يكنْ إلا في الفعل، لأنَّ هذا الضرب مـن الأسماء في أحـكامِ الأسماء المنصرفـة، وإنْ كـانَ الجـر مع التنوين يمنعـان من الدخـولِ إليـه. وإمـتناعـهمَا من ذلكَ، لا يمنع من تقـدير ذلك لهُ في الأصل، ووجـوبه ان كـان الشـبهُ العارض للفعل قد منع منه. وما كان مقدراً في

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أي إلى الفعل.

(٣) اقسام الأخبار ٧ آ - ٧ ب.

(اختلف النحويون في الجزم لأية علة لم لا يدخل على الأسماء) في مجلة المورد ٧ /ع ٣ / ٢٠٧.

المعنى، كـان بمنزلة المثبت في اللفظ. ويقوى ذلك إخراج الشاعر له إلى اللفظ عند الحـاجةِ، فأنه يرده إلى ما يجبُ له في الأصل ولولا ذلك، لم يجزْ، ولم يستقمْ أن يحذفـا لهُ جميـعـاً، لأنه في الفعل يحذف شيئاً واحداً، ولا يحذف في شيئين، فإن قلتَ : فـقـد يحذفُ حرفا متحركا في الفعلِ الذي تلحقه تثنيةُ، الفاعليَن وجمعهم، وفي المخـاطبِ المؤنث، وذلك شـيئانِ. فإنَّ الحـركـةَ في هذا القبيل لما كانتْ لإلتقاء السـاكنين، كـانَ المحذوفُ كأنه شيءٌ واحدٌ. يدلك على ذلك، حذفُ اللام لهُ إذا كانَ حـرفـاً لينا، وهو حرفٌ واحدٌ مفردٌ من الحركة، فإذا كان الجزمُ يحذفُ لهُ مفردٌ لم يسـتـقمْ ان يحذفَ له شـيئانِ لمخالفة ما يكونُ عليهِ في غير هذا الموضعِ. فأما إعـرابُ هـذا الضربِ من الفـعل، وهو الذي يلحق أوله زيادةٌ من الزياداتِ الأربع، فلمشابهةِ الإسم (١). ووجـهة الشبهةِ أن لفظهُ وأن كانَ أصله لما كان حاضراً فقد وقع على الآتي، وقـوعه على الحاضر فصار أحدهما لا ينفصل من الآخر. كما أن رجلاً لا يدل على زيدٍ دونَ عمروٍ.

فإذا أدخلت على الإسم حـرفـاً خـصـه لبعض ما كان يدل عليه، كما أنَّ لامَ التـعـريف إذا دخلتْ على الإسم، خـصـته بغير ما كان يقعُ عليهِ، وزالت الإشاعةُ التي كـانت قبل دخول الحرف. فهذا وجهٌ من الشبه الذي يختص بهِ هذا الضربُ من الفعل دون أمثلة الآتي، وأمثلة الحاضر. ومن شبه هذا الضرب بالإسم دخول لام الإبتـداء، عليـه في حـال وقـوعـه خبراً، ووجـه الشـبه إن هذهِ اللام تختصُ بالدخـولِ على الأسماء المبـتدأة دون الأفعال، وكان حقها في هذا الوضع أيضاً أن تـقـع أولاً، وصـدراً، كما تـقـع في غير هذا الموضع، وذلك في نحـو: ازيدٌ منطلقٌ، ولعـمـرو ذاهب. فكما لم يسـتـقمْ إجـتماع الحـرفين أولاً لكونهما بمعنى واحد. والحـرفـان إذا كانا بمعنى واحد، لم يجزْ إجتماعهما آخراً إلى الخبرِ من حيث كان الخبر في المعنى هو المخبُر عنه، ومـا يؤول إلى مـا هو المخبر عنه في المعنى. فدخل على هذا الضرب من الفعلِ من حيث كان مشابهاً له ومقارناً. فلم يدخل على غيرهِ

(١) الإيضاح العضدي/ ٢٣.

وإن كانتْ في اللفظ قد وقعت غيرَ صدرٍ. يدلك على ذلك أن التقديرَ به التقديمُ، أجازه النحويونَ (نحو)[1] أن زيداً طعامك لآكلٌ. / ١١ ب فلولا أنه تقدم في التقدير، لم يجزْ تقديم المفعول به عليه، كما لم يجزْ هنا. ولو قلت: أن زيداً آكلٌ لطعاماً، لم يجزْ هنا. ولو قلت: أن زيداً آكل لطعاماً، لم يجز، لأن حكم اللام، أن تدخل على الخبرِ إذا كان في المعنى المبتدأ أو ما يؤولُ إلى ما هو هو. فإذا اقتضى الخبر، فلا مدخل لها في ما كانَ فضلة. وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة للخبر. لأنَّ التقديرَ بهذا الدخول عليه، كما كان التقديرُ به التقديم، وعلى هذا قوله:

٩٤- أن أمرأ خصني عمدا مودتهُ

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _[2]

فدخلتْ على الفضلة حيثُ كان الخبر بعدها. ومما يدلك على أنَّ التقدير به التقديم قولهم: إنك لرجل صدق. فوقعت على (أن)، وصار هذا الإبدال إلى الهمزةِ من الفصل الموقع بينهما بالمبتدأ في المعنى، أو بالظرف، وذلك نحو: إن عندكَ لزيدا و (... إن في ذلك لآية ...)[3] وإن زيدا لقائمٌ، فالأبدالُ هنا كالفصلِ. ألا ترى (إنما) لم تجتمع مع الحرف على الصورة التي تكونُ عليها في أكثرِ الكلامِ، فأما اللام فيشبه أن تكون زائدة. ومما جاء في ذلك ما أنشده أبو زيدٍ:

٩٥- وأما لهنكَ من تذكرِ أهلها

لعلى شفا يأسٍ، وأن لم تيأس[4]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت لأبي زبد الطائي. وعجزه (على التنائي لعندي غير مكفور) نسب له في الكتاب (المتن والهامش) ١/٢٨١. ولم ينسب في الإنصاف ١/٤٠٤، وشرح المفصل ٨/٦٥، والدرر ١/١١٦ و ٢/٥٩.

(٣) النحل ١٦/١١

(٤) البيت للمرار الفقعسي، نوادر أبي زيد ٢٨.

وأنشد أحمد بن يحيى :

٩٦- ألا ياسنا برقٍ على قللِ الحمى

لهنـكَ من بـرقٍ علـــي كريم(١)

وأمـا الحـركـةُ المنويةُ التي هـي غيُر خـارجـةٍ إلى اللفظ، فتكون من الأسماء والأفـعـال. فـالأسماء المقـدر فـيـها ذلك على ضربينِ: أحدهما أن ينوي في حرفِ إعـرابه الحركة في حال الرفع، والجر ويظهر في حال النصب، والآخر انْ ينوى في حـرف إعـرابه الحـركات الثلاثُ، ولا يظهر شيء من الحركات في فعله، كما ظهرَ فـيما قـبلُ فـمـثـالُ الأول قولك : هذا القاضي. وهذا الغازي، وبالقاضي والغازي، وكـذلك العمي، والشقي، والمجعبي (٢)، وكـذلك قلنسوة وقلنسي، وعرقوة، وعرقو، على شـعـرةٍ، وشـعيرٍ. وتقـول في النصب: رأيتُ قاضيا، وغازيا، وعميا، وشقيا، ومجعـبـيا، فتحركتْ في النصبِ بالفتحةِ. وتقولُ في الفعل: هو يغزو، وهو يرمي وكـذلك يسـتـجزى، ويستدعي، وتحركه في النصب فتقول: لن يغزوَ، ولن يرمي وكـذلك هو يخشى، ولن يخشى، فـالحـركة في هذه اللاماتِ منويةٌ مقدرةٌ. وكذلك هو يسلقى، ويجعـبى، ويدلك على تقديرِ الحركة هنا، وحذفها لمجانستها حروف اللين أنها منهـا، وبعـضـها يحذف، وكرهتْ كما يكره اجتماعُ، الأمثال، والمقاربةِ. فـيخفف، ذلكَ بأشياءَ تارة بالإدغامِ، وتارة بالحذف، وتارة بالقلب فكذلك الحركة فـيما ذكـرتُ لك، حذفتْ، وإن كانت مرادة في المعنى تحذف (في) (٣) نحو قولهم: علم أبو فـلان وأحسنت. ونحو ذلك مما يدل على نية الحركة هنا، أن الشاعر إذا اضطر، أخـرجَ ذلك، فلو أنه الأصل، مـا كـان ليـفـعل هذا، كما أنه إذا احتاج إلى تحريكِ الأول في المثالينِ (اللذينِ) (٤) يجتمعُ فيهما على الإدغام، بيِّـنٌ كقوله:

---

(١) البـيت قـيل لمحـمد بن سلمه. نسب له في الخزانة (بولاق) ٤/٣٣٩. وقـيل لرجل من بني نمير الكلابي كما في شرح المفصل ٨/٦٣، ولم ينسب البيت في مجالس ثعلب ١/١١٣ (ضمن خمسة أبيات). والدرر ١/١١٨. اللسان (لهن)، (صادر) ١٣/٣٩٣ و (قذي) (صادر) ١٥/١٧٣.

(٢) المنصف ٣ / ٨: المجعب: المصروع.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل (الذي) توهما.

٩٧- يشكو الوجا من اظللٍ واظللِ

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _[1]

وكما قال :

٩٨- مهلا اعاذل قد جريت من خلقي

إني أجـودُ لأقــوامٍ، وأن ضننوا[2]

وكما أظهـرَ الحـركـة هنا التي هي من أصل البناء للحـاجةِ، أن تتحركَ بها، وذلك قولُ الشاعر:

٩٩- ما أنْ رأيت، ولا أرى في مدتي

كجـواريٍ يلعبـنَ بالصحـراءِ[3]

وقالَ:

١٠٠- فيوما يوافينا الهوى غير ماضي

ويوما تـرى فيهـنّ غـولاً تغول[4]

وعلى هذا قولهُ:

١٠١- قد عجبتْ مني، ومن يُعيليا

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _[5]

---

(١) الرجـز للعـجـاج وبعـده (من طول امـلال وظهـر املل) وهو في ديوانه (طبعة لا بيزك) / ٤٧، والكتاب ٢/١٦١، والعضدات ١٢ أ، واللسان (ظلل) ١١/٤٢٠.

(٢) البيت لقعنب بن أم صاحب. نسب له في/الكتاب ١/١١ و ٢/١٦١، الشيرازيات م ٢٠. واللسان (ظلل) ١١/٤٢٠ .

(٣) البـيت لم اهتـد إلى نسـبتـه. الخزانة (بولاق) ٣/٥٢٦. وامـالي الزجـاجي ٨٣، وشرح المفـصل ١٠/١٠١.

(٤) البـيت لجرير بن عطية، وهو في ديوانه ٤٥٥ والحجة ١/٢٤٤، والكتاب ٢/٥٩، وشرح المفصل ١٠/١٠١.

(٥) الرجز للفرزدق، وبعده : «لما رأتني خلقا مقوليا» نسب له في الدرر ١/١١. ولم ينسب في الكتاب ٢/٥٩، اللسان (علا) ١٥/٩٤ و (قلا) ١٥/ ٢٠٠.

وعلى هذا قول الآخر في الفعلِ.

١٠٢- ألم ياتيكَ، والأنباء تنمي

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ [1]

فهذا أسكنه من الضمةِ التي قدرٌ حذفها للجزم، كما يحذفها من (يضربُ) ونحو ذلك من الصحيح الذي تعتقبه الحركاتُ، ولا يمتنع شيءٌ منها أن تدخلَ عليهِ. وأما قول الآخر:

١٠٣- إذا العجوز غضبتْ فطلقْ

ولا ترضاها، ولا تملقْ [2]

وقولُ الآخر:

١٠٤- وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ

كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانياً [3]

(فترضاها) لا يستقيمُ أن تقدر فيهِ، ما قدرتَ في: (ألم يأتيكَ). ألا أنّ الألف شبيهةٌ بالياء فأجريتهُ مجراها. وكذلك قولهُ: (كأنْ لم ترى). وبعض البغداديين يذهبُ في ذلك على ما حكي لي أنهُ حذف لام الفعل المجزمِ. وأن هذه الألفَ هي المبدلة من الهمزة، وليس هذا بالواسع على أن سيبويهِ قد حكى المرأة، والكماة [4] فقياس هذا قياسٌ لم ترهُ في قول القائل.

---

(١) البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي في أبل للربيع بن زياد العبسي. وعجزه: (بما لاقت لبون بني زياد). نسب له في الكتاب (الهامش) ١/١٥، وشرح المفصل ٨/٢٨، ولم ينسب في الكتاب ٢/٥٩، والإنصاف ١/٣٠ وشرح المفصل ١٠/١٠٤.

(٢) البيتان من الرجز لرؤبة بن العجاج، وهما في شرح المفصل ١٠/١٠٦ والإنصاف ١/٢٦ والدرر ١/٢٨. والحجة ١/٦٨.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. من قصيدة قالها حين وقع في أسر تميم، نسب له في الحجة ١/٦٨ وشرح الفصل ٥/٥٠ و ٩٧ و ٩/١١١ (الصدر).

(٤) اللسان (طبعة بيروت) ١/١٥٦.

والضرب الآخر هو ما ينوي في حرف إعرابه الحركات الثلاثُ، ولا يظهر شيءٌ منها في حالةٍ من أحوالِ الإسم فهو نحو: الرجا، والعصا، والمعلى، والمثنى، والمسرى، والمعزى، والأرطى، وحبارى، وحبلى، وقرقرى، فحرف الإعراب في هذا القبيل يكونُ على صورةٍ واحدةٍ في الرفعِ، والنصب، والجر، تقولُ: هذا المعلى، ورأيت المعلى، ومررتُ بالمعلى، فتستوى الصورة في الأحوال الثلاث في ظاهر اللفظ، والحركة مقدرةٌ منوية. يدلك على ذلك إنقلاب اللاماتِ في هذه الأشياء إلى الألف. ولولا تقدير الحركة، لم تنقلب. ألا ترى أنهم، قالوا: (الواو) و (ولي) فصحتْ الحروف حيث كانتْ في مواضع سكونٍ، وتقولُ: (غزونا) و (رمينا) فتصححهما لسكونهما، ولا تقلب، كما قلبتَ في (غزا) (١) و (رمى) حيث كانا في موضع حركةٍ. وكذلكَ هذه/ ١٢ آ اللامات، انقلبتْ إلى، الألف لكونها في مواضع الحركةِ، وتقدر ذلك فيها. وهذا مما يدل أن الغرضَ من الأسماء أن تكون معرضة للعوامل، والأخبار عنها. ألا ترى أن الحركةَ تجب لها بالعواملَ، وأنك لا تجد لهذه الأسماء حالا تصح فيها هذه اللامات فهذا من أمرِ الإسم يدل على أن الغرض فيه الأخبار عنه، وما جرى مجرى الأخبار من التعريض للعوامل. وليس العصا، والرجا في هذا كغزا، ورمى، لأن الحركة في الفعل حركةُ بناء، وحركة الإسم حركة إعراب، والإعرابُ لا يكون إلا بعوامل. فالوجهُ فيه ما ذكرناه. فأما قولك: هو يغشى. وفي النصبِ، لن يغشى. فالألف في الموضعين في تقدير حركة. والحركة توجب القلب، إذا كانت ضمة، كما توجبه إذا كانت فتحة.

إلا أن هذهِ الحروف كلها تجتمع في الحذف للجزم لمعاقبتها الحركة، فإنها من جنسها، فكما حذفت الحركات للجزم، كذلك حذفتْ هذه الحروفُ له، وما يختلف آخره بالحروف على ضربين: أحدهما أن يكونَ الحرفُ زائداً، والآخر أن يكون الحرف غيرَ زائد.

وغير الزائد يمثله النحويونَ بالفاء، والعين واللام. والزائدُ هو النون اللاحقةُ

---

(١) الشيرازيات م ٦/ ١١٧ ـ ١٢٦ (مسألة في الغازي والرامي) .

لفعل المخاطب المؤنث بعد الياء التي هي علامةٌ لضميرِهِ، وفي فعل الإثنين والجمع المذكر، وذلك قولك: أنت تضربين، وأنتما تضربان، وأنتم تضربونَ. فهذهِ النون في دلالتها على الرفع، وكونها علامة له، بمنزلةِ الضمة في قولك: هو يضرب. ومن ثمَّ حذفتْ حيثُ تحذف الضمة. ألا ترى أنك تقول: هل تضربان؟ وهل تضربن؟. فتحذفُ هذه النونَ في المواضع التي تحذفُ فيها الرفعةَ من الفعل. وتحذفها أيضاً في الجزم. وتضم النصب إلى الجزم هنا كما ضممت النصب إلى الجرِ في الإسم فهذا الحرف الزائدُ.

فأما غيرُ الزائدِ، فإن لامات الفعل إذا كن ياء، أو واوا، أو ألفا منقلبا عن أحدهما، لما حذفنَ في الجزم لمشابهتها الحركاتِ، ومجانستها لها، صار ثباتها يدل على غير الجزم. كما صار ثبات الحركات في الأفعال المضارعةِ دالاً على الإعراب. فأما الألف في يخشى فإنها ثبتت في حال الرفع، والنصب.

وتجرى الياءُ التي هي زائدةٌ في نحو: يسلقى، مجرى هذه اللامات في الحذف للجزم. فالحذفُ في هذين الضربين قد جرى في كونهِ إعرابا مجرى الحركة، كما أجريتْ الحركة مجرى الحرف في غير هذا الموضع من كلامهم. وإنما كان كذلك لأن هذه الحركاتِ وإنْ كانَ الصوت بها نقص عن الصوت بالحروف، من حيث كانت خارجة من مخارجِ بعض الحروف. ألا ترى أن الصوت ببعضِ الحروف، أزيدُ منه في بعضٍ؟ ولا يخرج ما يزيد الصوت فيه على الآخر من مساواتِهِ لهُ في أنه حرف كما أنه حرفٌ، وفي أنه يعتد بِهِ إعتدادَ الأنقص الصوت. فكذلكَ قام الحرف مقام الحركةِ، كما قامتْ الحركة مقام الحرف. ومما جرى الحرف فيه مجرى الحركة أنَّ الإسم إذا كان ساكن الأوسط مؤنثا معرفةً، فمنْ العرب منْ يصرفه. فإذا تحرك الأوسطُ نحو: قدَم، لم يصرفهُ أحدٌ. كما أنهُ إذا كانَ على أربعةِ أحرفٍ نحو: عناقِ وزينب، لم يصرفهُ أحدٌ. فقد عودلتْ الحركة بالحرف هنا، وأجريتْ مجراه.

ومما أجريت الحركة فيه مجرى الحرف، أن الإسم إذا كان على أربعةِ أحرفٍ

أحدهما ساكن، كان الآخر منه ألفا فإنك إذا أضفتَ إليه، كنت مخيراً في إبدالِ الواو من الألف، وحذفها، وذلك قولك في حبلى: حبلوي. وحبلي. وفي موسى: موسوى، وموسي [1] فإذا كان على خمسةِ أحرفٍ آخره ألفٌ، حذفتْ الألفُ، ولم تبدلْ منه الواو. كما أبدلت في الباب الأول، وذلك قولك في مرامي، وحباري، مراميٌ وحباريٌ ليس إلا. وكذلكَ لو كانَ الحرف على أربعةِ أحرفٍ آخره ألفٌ متتابعُ الحركات. تقول في جمزى وملهى: جمزيّ، ملهي. فتحذف الألف، كما حذفتها من ذوات الخمسةِ. فقد عودل بالحركة هنا الحرفُ. كما عودل بها في باب (قدمٍ) فلما جرتْ الحركة مجرى الحرف في هذه المواضعِ، كذلكَ جرى الحرف مجري الحركةِ في ما ذكرت لك في كونهِ إعرابا كالحركاتِ. فأما قولهم: لم يكنْ. قول من قال: لم يكُ (إنها أن تك مثقال حبةٍ...) [2]، وحذف النونَ هنا فإنها حذفتْ في حال السكون بعد حذف الحركة للجزم لكثرة الإستعمالِ، حرفٌ يشابه هذه الحروف اللينة ويجرى مجراها. ألا ترى أنهم يدغمونها كما يدغم بعضهما في بعضٍ وتزاد في مواضع زيادتها، وتحذف لألتقاء الساكنين في نحو: (...أحد الله) [3] و (حميدٌ الذي أحج داره). فأبدلت منها في: رأيت زيدا. و (..لنسفعا...) [4] وأبدلت من الواو أيضاً في : صنعاني. وبهراني. ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون بدلاً من الهمزةِ، أو الواو في (صنعاني). فإن أبدلتها من الهمزة، لم يسهل ذلكَ لتباعد ما بينهما، وأنهُ لم تبدل إحداهما من الأخرى للتقارب، والتباعد، فإذا لم يستقمْ إبدالها من الهمزة، لذلك علمت أنها بدلٌ من الواو التي / ١٢ ب تبدلُ من الهمزة في الإضافة. فلما جرتْ النونُ مجرى هذه الحروف، شبهتْ بهنّ أيضاً ساكنة في هذا الموضع، فحذفتْ للجزمِ، كما حذفت الواو، والياء، والألفُ لموافقتها لهن في السكون، وكونها لاما. واللامات أضعف

---

(١) المسائل الشيرازيات ١١ آ – ١٤ ب (مسألة إذا أضيف إلى موسى إسم رجل).

(٢) لقمان ٣١/١٦.

(٣) الإخلاص ١١٢/١ و ٢. هذه قراءة أبي عمرو (بضم الدال). معاني القرآن الفراء ٣/٢٩٩، وكتاب السبعة ٧٠١ العسكريات ٧ آ.

(٤) العلق ٩٦ / ١٥.

من العـينات، والحـذفُ عليـها أشد تسلطاً، كما أنّ الفاءات أقوى من العيناتِ، ألا ترى أن اللام تعتقب عليها حركات الإعراب، وضروبُ الإضافة، والتحريكُ لإلتقاء الســاكنين، فـحـذفت هذه النونُ في الجـزم ساكنة لهذه المشابهة. وإذا تركتْ، لم تحـذفْ لزوال شـبـهـهـا بهن بالحـركـة. ألا ترى أن هذه الحروف يغلب عليها السكون. ولا تحـرك بالكسر في موضع. فلما صارت هذه النون في موضع تحرك بالكسر ما بينها فأثبتها في (لم يكنْ) القوم: (لم يكنْ الذين كفروا...)[1].

من قـالَ: لم يك زيد منطلقـاً، فـقد جاءَ في بعض الأشعار محذوفة، وهي في موضع حركةٍ.

أنشدوا:

لم يك الحـق عل أنْ هاجه

رسم دارٍ قد تعفي ودثرْ[2]

فـهذا إنْ قلت: فيه أن الجزم لحقه قبلَ الحاقِ الساكنِ، وإجتماعه معهُ. فكأنَ الساكن لحق، وقد مضى الحذف في الحرف، ونظيُر هذا إنشاد منْ أنشد:

١٠٥- فغض الطرف أنك من نميرٍ

_ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _ _[3]

حـرك الســاكنَ الأول، فلحـقق الســاكن الثـاني، وقـد مضـى الحذف بالفتحِ للسـاكنِ الأول، فكذلك لحق الساكن، وقد مضـى الحذف، في الحرف. وإن شئت، قلت: أن الحـركـة هنا كـانتْ لألتـقاء الساكنيِن لم يعتد بها، وكان الحرفُ في نية سكون فلما كـانَ يحذفـهـا سـاكنة، كـذلك يحذفها إذا كانت في نية سكونٍ. فأما

(١) البينة ٩٨ / ١

(٢) الشاهد رقم (٤٢) / ٧ ب .

(٣) هذا صـدر بيت لجـرير بن عطيـة. وعجزه (فلا كعبا بلغت ولا كلابا) وهو في ديوانه (طبعة دار المعارف) ٧٥، والأغـاني (بولاق) ٥٥/٧. ونسب له في /شرح المفـصل ١٢٨/٩. ولم يـنسب في الكتاب (الصدر) ١٦٠/٢.

حذف هذه النون، فعلى ما ذكرت لك من إستعمالهم لها ساكنة، ثم حذفتْ للجزم هي وحدها لا للجزم، والحركة، والحرف جميعا، لأنّ حذفه لها لا يسوغ. فأما حذف النون في التثنيةِ والجمع، وهي متحركة، فلأنّ الحركة للساكنين، وحركة إلتقاء الساكنين في تقدير السكون. فكأنّ الحذف لحق شيئاً واحداً.

ونظيُر قولهمْ: (لم يكُ) في أنه حذفٌ لحق بعدَ حذفِ قولهمْ: لم أبالِ فحذفت الياء للجزم. ثم كثر إستعمالهم: (لم أبالِ)، فكأن الحركة حذفتْ للجزم، كما حذفت النون للجزمِ في (لم يكن)، فصار (لم أبالِ) فاعلم. ثم قيلَ: (لم أبالْ) في الوقف ثم حذفت الألف، لإلتقاء الساكنين، فصار (لم أبلْ) [1] وزعم الخليل أنّ قوماً يقولون. لم أبله. فهؤلاء هم الذين حذفوا الألفَ من (لم أبلْ) لإلتقاء الساكنين. ثم حركوا اللام بالكسر لإلتقاء الساكنين. إنها وهي الهاء، ولم يردوا الألف المحذوفة لإلتقائهما. وإنْ حركت الساكن الذي من أجله حذفت الساكن الأول، لأن حركتهُ لإلتقاء الساكنين. وكذلك كان ينبغي أن يكون ما أنشده أبو زيدٍ:

١٠٦- أيها فداء لكَ يا فضالهْ أجره الرمحَ ولا تهاله [2]

كان القياس أنْ لا ترد الألف، كما يردون [3] في (لم أبله)، وردها ضعيفٌ، لكون الحركة لإلتقاء الساكنين. ألا ترى أن قياسَ هذا أن تقول: نومي الليلَ. وهذا لا يقال. ويضعفه أيضاً قولهمْ: رمت المرأة. فلم يردوا اللام مع تحرك الساكنِ الذي من أجله حذفتَ. فكذلكَ كان قياس هذا. الا أنه جعل الحركة غيرَ اللازمة لإقامة الوزن والقافية. وقد قالوا مع ذلك: (ريا) فأدغموا. ونظير هذا في الضعف قول الاخر:

---

(١) الشيرازيات م ١٤٩/١٤ آ.

(٢) البيت لم اهتد لنسبته. النوادر لأبي زيد ١٣ ، والحجة ١/٥٠ و ٨٩. والشاهد فيه: لا تهل بالجزم على البناء للمجهول.

(٣) في الأصل (يردوا) توهما.

١٠٧- له متنتان خظاتا كما اكبَّ على ساعديه النمرْ[١]

رد الـلامَ كما رد الأول (العيَن) للضرورة، ولا تقـول: بغت المرأة، ونحـوه في الكلام إلا بالحـذف، وترك الإعـتـدادِ بالحركة. وقد يمكنُ في هذا أن يكونَ حذف نون التثنية للضرورة، فلا يكون الألف علامة للضميرِ، وتكون كقول الآخر:

١٠٨- إبني كليبٍ أنَّ عميَّ اللذا ــــــــــــــــــ[٢]

فكما لا يكون هذا إلا علي حـذف النون، كـذلك يجوز أن يكون مـا في البـيت الآخر على حذف النون، وقد كان أبو بكر اجازه مرة في قول الشاعر:

١٠٩- قد سالم الحيات منه القدما ــــــــــــــــــ[٣]

أن تكون القـدمان فاعلتين، وحذف النون، كما حذفت في ما ذكرت لك، وهذا غير ممتنع.

(تمت المسـائل العـسكريات بحـمـد الله وعـونه، وكـان الفـراغ منها في يوم السـبت العـاشر من شـهـر جمادي الآخرة من سنة خمس عشرة وستمائة، على يدى العبد الضعيف المقر بذنبه، الراجي عفو ربه، أحمد بن تميم بن هشام اللبلي، بمـدينة السـلام المحـروسـة، على الأصل المنقـول منه بخط إبن بلبل، وكان فيه إسـقـاط كلمات، وتصـحـيف مـواضـع، أصلحت في نسـختي هذه بعضها، وقت كـتابتها، وعلمت على الباقي إلى الفراغ، إلى معاودة النظر فيها، إن شاء الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله)[٤].

---

(١) البـيت لامـرىء القـيس، وهو في ديوانه (طبـعة دار المعارف) ١٦٤، ونسب له في شرح المفـصل ٩/٢٨. ولم ينسب في الحجة (الصدر) ١/٩٢ و ١٦٤.

(٢) البـيت للأخطل يفـخـر على جـرير وعجزه : (قتلا الملوك، وفككا الأغلالا) ديوانه (طبعة بيروت) ٤٤، والخزانة (بولاق) ٢/٥٠٠ واللسان (لذا) ١٥/٢٤٥.

(٣) الرجـز إلى عبد بني عبس وبعده : (الأفعوان والشجاع الشجعما) نسبه سيبويه إلى بني عبس في الكتاب ١/١٤٥. ونسـبـه الأعلم إلى العجاج ١/١٤٥. ولم ينسب في الحـجـة ١/٩٣ واللسـان (شجعم) ١٢/٣١٩.

(٤) العسكريات ١٢ ب.

أهم المصادر والمراجع

١- **إبراهيم أنيس (دكتور)**

- في اللهجات العربية - القاهرة - ١٩٦٥م
- من أسرار العربية - القاهرة - ١٩٦٦م

٢- **إبراهيم السامرائي (دكتور)**

- دراسات في اللغة - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦١م
- العربية بين أمسها وحاضرها - دار الحرية - بغداد - ١٩٧٨م
- الفعل زمانه وأبنيته - مطبعة العاني - بغداد - ١٩٦٦.
- فقه اللغة المقارن دار العلم للملايين - ط٢ - بيروت ١٩٧٨م .

٣- **إبراهيم مصطفى :**

- أحياء النحو - مطبعة لجنة التأليف - القاهرة - ١٩٥٩م

٤- **إبن الأثير :**

- الكامل في التاريخ - المطبعة المنيرية - مصر.

٥- **الأخطل :**

- شعر الأخطل - طبع الأب أنطوان صالحاني اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٣٥م.

٦- **امرؤ القيس :**

- الديوان - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨م.

٧- **إبن الأنباري (كمال الدين بن محمد)**

- الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- مطبعة السعادة - ط٤ - مصر - ١٩٦١م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - مطبعة المدني - مصر.

٨- **برجشتراسر :**
- التطور النحوي - القاهرة - ١٩٢٩م.

٩- **بروكلمان (كارل) :**
- تاريخ الأدب العربي - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - ط٣- دار المعارف مصر ١٩٧٤م.

١٠- **بشر بن أبي خازم:**
- الديوان - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٧٩هـ.

١١- **البغدادي (عبد القادر بن عمر)**
- الخزانة - مطبعة بولاق - مصر.
- الخزانة - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧م.

١٢- **التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي)**
- شرح القصائد العشر - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى - ط١ - مصر ١٩٦٢م.

١٣- **إبن تغري بردي:**
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - دار الكتب - ط١ - مصر ١٩٣٣م.

١٤- **تمام حسان (دكتور) :**
- اللغة العربية معناها ومبناها - مطابع الهيئة المصرية - مصر ١٩٧٣م.

١٥- **ثعلب (أحمد بن يحيى ٢٩١هـ)**
- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - مصر ١٩٤٨م.

١٦- **الجاحظ (عمرو بن بحر):**
- البيان والتبيين - تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف - مصر.

١٧- الجرجاني (عبد القاهر) :

- دلائل الإعجاز - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨م.

١٨- الجرجاني (علي بن عبد العزيز)

- الوساطة بين المتنبي وخصومه - مطبعة العرفان - صيدا ١٣٣١هـ.

١٩- إبن الجزري :

- تقريب النشر في القراءات العشر - تحقيق إبراهيم عطوة - مطبعة مصطفى الحلبي - مصر ١٩٦١م.

٢٠- جرير بن عطية :

- شرح الديوان - محمد إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي - ط١- مصر.

٢١- جرير والفرزدق :

- النقائض بين جرير والفرزدق - تحقيق بيفان - ليدن ١٩٠٨.

٢٢- إبن جني :

- الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب - مصر ١٩٥٥م.

- المحتسب - تحقيق علي النجدى ناصف - عبد الفتاح شلبي - القاهرة ١٩٦٩م.

- المنصف لكتاب التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي ط١- مصر ١٩٥٤م.

٢٣- جواد علي (دكتور) :

المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام - مطبعة دار العلم -

٢٤- حسن عون (دكتور) :

اللغة والنحو - مطبعة رويال - ط١ - الإسكندرية ١٩٥٢م.

٢٥- الحموي (ياقوت) :

- معجم الأدباء - مطبعة الحلبي - ط١ - مصر.

- معجم البلدان - لا يبزك - ١٩٦٨م.

٢٦- الخطيب البغدادي :
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام - مطبعة السعادة - مصر ١٩٣١م.
٢٧- إبن خلكان:
- وفيات الأعيان وأنباه الزمان - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر ١٩٤٨م.
٢٨- الخليل إبن أحمد الفراهيدي :
- العين - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - مطبعة العاني - ط١- بغداد ١٩٦٧م.
٢٩- إبن خير الأندلسي :
- فهرست إبن خير - ط٢ بيروت ١٩٦٣م.
٣٠- خير الدين الزركلي :
- الإعلام - ط٣ - دمشق.
٣١- إبن دريد :
- الإشتقاق - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م.
- جمهرة اللغة - مطبعة مجلس دائرة المعارف - حيدر آباد - الدكن ١٣٤٤هـ.
٣٢- أبو دؤاد الأيادي :
- الديوان - تحقيق غوستاف فون غرنباوم - دار مكتبة بيروت ١٩٥٩م.
٣٣- الذهبي :
- تذكرة الحفاظ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ١٩٥٨م.
٣٤- رمضان عبد التواب (دكتور):
- فصول في فقه العربية - مطبعة دار الحمامي - ط١- مصر ١٩٧٣م.
- لحن العامة والتطور اللغوي - مطبعة دار المعارف - ط١ - مصر ١٩٦٧م.
٣٥- الزبيدي (محمد مرتضى):
- تاج العروس - دار صادر - بيروت ١٩٦٦م.

٣٦- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق):
- الأمالي - تحقيق عبد السلام محمد هارون - مطبعة المدني - ط١ - مصر ١٣٨٢هـ.
- الإيضاح - تحقيق مازن المبارك - مطبعة المدني - مصر ١٩٥٩م.
- الجمل - مطبعة مكنسكسيك - ط٢ - باريس ١٩٥٧م.
٣٧- الزمخشري :
- أساس البلاغة - دار صادر - بيروت ١٩٦٥م.
- ربيع الأبرار - مخطوط - دمشق - رقم ٣٢٦٣.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - دار الكتاب العربي - لبنان.
٣٨- زهير بن أبي سلمى:
- شرح الديوان - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٤٤م.
٣٩- أبو زيد :
- النوادر - تحقيق سعيد الخوري - بيروت ١٨٩٤م.
٤٠- أبو سعيد الأبي الوزير:
- كتاب نثر الدرر - مخطوط - كوبر يللي رقم ١٤٠٣
٤١- إبن سلام (محمد بن سلام الجمحي ٢٣١هـ):
- طبقات فحول الشعراء - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المعارف - مصر ١٩٥٢م.
٤٢- سيبويه :
- الكتاب - مطبعة بولاق - مصر ١٣١٦هـ.
٤٣- إبن سيدة (علي بن إسماعيل ٤٥٨هـ):
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار - ط١ - ١٩٥٨م.
- المخصص - بولاق - ط١ - مصر ١٣١٦هـ.

٤٤- إبن السراج (أبو بكر محمد بن سهل):
- الأصـول في النحـو العـربي - تحـقـيق للدكتور عبد الحسين الفتلي الجزء الأول مطبعة النعان - النجف ١٩٧٣م.
الجزء الثاني - مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٩٧٣م.
٤٥- السيرافي (يوسف بن أبي سعيد ٣٨٥هـ)
- أخـبـار النحـويين البصريين - تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي - ط١ - مصر:
- شرح أبيـات سـيـبـويه - تحـقيق الدكتور محمد علي الريح - مطبعة دار الفكر - مصر ١٩٧٤.
٤٦- السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين):
- الأشباه والنظائر - حيدر آباد - ط٢ - الدكن ١٣٥٩هـ
- الإقتراح في علم أصـول النحو - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة - ط١ - القاهرة ١٩٧٦م.
- بغـيـة الوعـاة في طبـقات اللغويين والنحاة - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - ط١ - مصر ١٩٦٤م.
- طبقات الحفاظ - تحقيق علي محمد عمر - مطبعة مكتبة وهبة - مصر.
- المزهر - تحـقـيق علي محمـد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - مطبعة عيسى الحلبي - مصر.
٤٧- الشنقيطي:
- الدرر اللوامع على همع الهوامع - مطبـعة كردستان العلمية - ط١ -مصر ١٣٢٨هـ.
٤٨- الصبان:
- حـاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية مع شواهد العيني - دار إحياء الكتب العربية - مصر.

٤٩- **الطبرسي :**
- مجمع البيان في تفسير القرآن - دار الحياة - بيروت ١٩٦١م.
٥٠- **العاملي (السيد محسن الأمن):**
- أعيان الشيعة - مطبعة الإتقان - دمشق ١٩٤٦م.
٥١- **عبد الجبار علوان:**
- الشواهد والإستشهاد في النحو - مطبعة الزهراء - ط١ - بغداد ١٩٧٦م.
٥٢- **عبد المتعال الصعيدي :**
- النحو الجديد - المطبعة النموذجية - مصر ١٩٤٧.
٥٣- **عبد الفتاح شلبي (دكتور):**
- أبو علي الفارسي - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٥٨م.
٥٤- **العجاج :**
- الديوان - نشر وليم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣م.
٥٥- **العرب:**
- مجموع أشعار العرب . عناية وليم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣م.
٥٦- **العسقلاني (أحمد بن حجر):**
- لسان الميزان - مطبعة مجلس دائرة المعارف - الهند ١٣٣٠هـ.
٥٧- **إبن عصفور:**
- المقرب - تحقيق الدكتور عبد الستار الجواري. وعبد الله الجبوري - بغداد .
٥٨- **أبو علي النحوي:**
- الأغفال - مخطوط - دار الكتب نحو ٥٢.
- الأغفال - رسالة ماجستير - محمد حسن إسماعيل - كلية آداب عين شمس القاهرة.
- أقسام الأخبار - تحقيق الدكتور علي جابر منصور - مجلة المورد م٩ - ع١ - بغداد ١٩٧٨.

- الإيضاح العضدي - تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود - ط١ - دار التأليف - مصر ١٩٦٩م.
- البصريات - مخطوط - معهد المخطوطات - نحو ١٥١.
- الحجة - مخطوط - جامعة القاهرة - لغة ٢٤٠١٢
- الحجة - تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي - دار الكتاب العربي - مصر.
- الحلبيات - مخطوط - دار الكتب نحو ٥ ش.
- العضديات - مخطوط - ظاهرية - دمشق عام ٧٧٩٩.
- كتاب الشعر - تحقيق الدكتور علي جابر منصور - مجلة المورد - م٩ - ع١ - بغداد ١٩٨٠م.
- المسائل الشيرازيات - مخطوط - معهد المخطوطات - جامعة الدول العربية ١٣٧٩.
- المسائل الشيرازيات - رسالة دكتوراه - علي جابر منصور - كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر ١٩٧٦م.

٥٩- عمر فروخ :

- تاريخ الأدب العربي - دار العلم - ط١ بيروت ١٩٦٧م.

٦٠- العيني :

- شرح شواهد شروح الألفية - بهامش خزانة الأدب - بولاق - مصر ١٢٩٩هـ.

٦١- فتحي عبد الفتاح الدجني :

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي - مطبعة وكالة المطبوعات - ط١ - الكويت ١٩٧٤م.

٦٢- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ٢٠٧هـ) :

- معاني القرآن - تحقيق محمد علي النجار - مطابع سجل العرب - مصر.

٦٣- الفرزدق :

- شرح ديوانه - الصاوي - مصر ١٣٥٤هـ.

٦٤- **الفيروز أبادي :**
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة - تحقيق محمد المصري - دمشق ١٩٧٢م.
- القاموس المحيط - المطبعة الحسينية المصرية - ط٢ - القاهرة ١٣٤٤هـ
٦٥- **القالي (إسماعيل أبو القاسم):**
الأمالي - مطبعة دار الكتب - ط٢ مصر ١٩٢٦م.
٦٦- **إبن قتيبة (عبد الله بن مسلم ٢٧٦هـ) :**
- تأويل مشكل القرآن. تحقيق السيد أحمد صقر. دار أحياء الكتب.
- الشعر والشعراء - مطبعة دار الثقافة - ط٢ - بيروت ١٩٦٩م.
٦٧- **القفطي (علي بن يوسف) :**
- أنباه الرواة - تحقيق محمد أبو الفضل - دار الكتب - القاهرة ١٩٥٠م.
٦٨- **لبيد بن ربيعة:**
- الديوان - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م.
٦٩- **إبن مجاهد :**
- كتاب السبعة في القراءات - تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف - مصر ١٩٧٢م.
٧٠- **محمد بن يزيد (المبرد):**
- المقتضب تحقيق عبد الخالق عضيمه - مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٨هـ.
٧١- **المخزومي (مهدي) دكتور:**
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) - مطبعة الزهراء - بغداد ١٩٦٠م.
- مدرسة الكوفة - مطبعة مصطفى الحلبي - ط٢ - مصر ١٩٥٨م.
٧٢- **المرزباني :**
- معجم الشعراء - تحقيق عبد الستار فراج - مصر.
- نور القبس المختصر من المقتبس - تحقيق رودولف زلهايم ١٩٦٤م.

٧٣- **المرزوقي :**

- شرح ديوان الحماسة - تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف - مصر ١٩٥١م.

٧٤- **المعري (أبو العلاء):**

- رسالة الغفران - تحقيق بنت الشاطي - ط٥ - مصر.

٧٥- **الميداني (أحمد بن محمد ٥١٨هـ):**

- مجمع الأمثال - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - ط٢ - مصر ١٩٥٩م.

٧٦- **النحاس (أحمد بن محمد):**

- شرح أبيات سيبويه - تحقيق الدكتور زهير غازي - مطبعة الغرى - ط١ - النجف ١٩٧٤م.

٧٧- **إبن النديم:**

- الفهرست - دار المعرفة - بيروت .

٧٨- **أبو نصر (الحسن بن أسد ٢٨٧هـ)**

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب - مخطوط - دار الكتب نحو ٦٤س.

٧٩- **الهذليون:**

- شرح أشعار الهذليين - السكرى - تحقيق عبد الستار فراج - مطبعة المدنى - مصر ١٣٨٤هـ.

٨٠- **إبن هشام (عبد الله بن يوسف) (٧٦١هـ):**

- الإعراب عن قواعد الإعراب - مطبعة حجازي - القاهرة.

- مغني اللبيب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى - مصر ١٣٨٧هـ.

٨١- **إبن يعيش :**

- شرح المفصل - نشر محمد منير عبده المطبعة المنيرية - مصر.

الآيـــات القرآنيـــة

الشواهد الشعرية

١٠	الأخطل	إبني	الأغلالا
	عدي بن زيد	فليت	بال
	غويه بن سلمى	الأنادت	ابالي
٩	امرؤ القيس	حلفت	صال
٧	مظور بن مرثد	من لي	المنحل
٧	البعيث	أبوك	نسل
٤	النجاشي	فلست	فضل
٩	العجاج	يشكو	واظل
٨	منظور بن مرثد	تعرضت	الطول
٨	منظور بن مرثد	أن تخبلي	المولى
٨	منظور بن مرثد	ببازل كأن	العيهل الكلكل
٦	الكميت	بني رب	لفيل
١	مقاس العائذي	زقيس	او تذم
٥	الأعشى	إلى المرء	عصم
	عمرو بن عبس	رأى	اغاما
١٠	عبد نبي عبس	قد سالم	القدما
٣	أبو المهدية	وعضوات	اللهازما
٧	الطرماح	تتقي	التلام
٧	الأسود بن يعفر	ودعا	سلام
٤	الفرزدق	هلسا نفثا	رجام
١	ربيعة بن ثابت	لشتان	حاتم
٦	–	وفاء	من دم
٧٢	زهير بن أبي سلمى	فتنتج	فتفطم
٤	لبيد بن ربيعة	أو مذهب	المختوم
٨	الأسود بن يعفر	فرت	صمام
٩٢	–	عقبة	الأصم

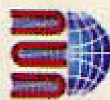
٩٦	محمد بن سلمة	الاياسنا	كريم
٩٨	قعنب بن أم صاحب	مهلا	ضننوا
١٠٤	عبد يغوث بن وقاص	وتضحك	يمانيا
٦٠	–	فلست	لواني
٧٦	لبيد بن ربيعة	درس	السوبان
٤٩	القتال الكلابي	فمن ك	غرضان
–	–	أحن كما	لقضاني
٥٢	يعلي الأحول	فبت	ارقان
٢٠	النمر بن تولب	ولا ضيعته	معن
٣	جرير بن عطية	ألم تكن	اليمن
٢	بعض أهل اليمانية	أبلغ	اليمن
٧٤	حسان بن ثابت	فنعم صاحب	عفانا
٨٩	لرجل من الأشعريين	هل تعرف	ببدا انه
٤٠	رؤية بن العجاج	يصبح	فمه
٥٦	الأضبط بن قريع	لا تهين	رفعه
٤١	امرأة من بين عقيل	حاتم	المئي
٣٦	العجاج	قواطنا	الحمى
٧	يزيد بن الحكم	فليت كفافا	مرتوي
٢٩	يزيد بن الحكم	وكم موطن	منهوي
١٠١	الفرزدق	قد عجبت	يعليا
٣١	أبو دؤاد الأبادي	فابلوني	نويا

الأعـــــلام

المحتـــــوى



دار الثقافة
للنشر والتوزيع



الدار العلمية الدولية
للنشر والتوزيع

عمّان - وسط البلد - سوق البتراء - عمارة الحجيري
هاتف ٤٦٤٦٣٦١ فاكس ٤٦١٠٢٩١ ص.ب ١٥٣٢ عمّان - الأردن
E-Mail : info@daralthaqafa.com